جامعة تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : علوم سياسية

دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات استراتيجية

إعداد الطالبة:

نصيرة زمولي

إشراف(أ):

أمين البار

– لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
سمير كيم	أستاذ مساعد –أ–	رئيسا
أمين البار	أستاذ مساعد–أ–	مشرفا ومقررا
باديس بن حدة	أستاذ مساعد–أ–	عضوا مناقشا

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللـــــهم.....

لا تجعلنا نصاب بالغرور اذا نجحنا ولا باليأس اذا خفقنا وذكرنا ان الاخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح، اللهم اذا اعطيتنا فلا تأخذ منا تواضعنا واذا اعطيتنا تواضعنا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

اللهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا وزدنا علما.

اللهم انا نسالك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا متقبلا .

اللهم بنورك اهتدينا، وبفضلك استغنينا، وفي كنفك اصبحنا وامسينا، انت الاول فلا شيء قبل وانت الاخر ولا شيء بعدك، ربي هب لي حكما والحقني بالصالحين واجعل لي لسان صدق في الاخرين

واجعلني من ورثة جنة النعيم

اللهم اجعل أول يومنا فلاحا وأوسطه صلاحا واخره نجاح

شكر وتقدير

الحمد لله الواحد الاحد الذي خلق السموات بلا عمد، وقسم الرزق ولم ينسى احد، له الحمد حتى يرضى وله الحمد اذا رضي، ونحمده كثيرا على ان يسر لنا أمرنا في القيام بهذا العمل، واتمام المشوار الدراسي بنجاح وتوفيق منه وحده.

كما اتقدم بفائق الاحترام والتقدير الى استاذي القدير امين البار الذي تحمل معي مشاق الحرص والتقويم فكان لنا شرف الشرف والتقدير

وشكرا خاصا الى الاستاذين الكريمين بن حدة باديس، وكيم سمير، اللذين تفضلا بمناقشة هذه المذكرة

والشكر الجزيل الى كافة اساتذة العلوم السياسية الذين اعانوني على اتمام هذه المسيرة العلمية.

اهداء

لا يسعني بعد اكمال هذه الرسالة الا ان نحمد الله تبارك وتعالى على نعمه وجليل منته فهو خلقنا وهدانا ووفقنا وفتح لنا ابواب فضله واحسانه وبعد:

الى منبع الاصالة والنقاء الى الفاضلة التي حملتني وهن و ارضعتني العفة والصفاء اليك امي اروع ام في الوجود

الى مصدر القوة الى من حرص على تربيتي وتعليمي الى سندي في الحياة ابي الغالي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي اخوتي

الى زملائي وزميلاتي

الى كل الذين ساندوني من قريب او بعيد

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

خطة البحث

خطة البحـــث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقوة الناعمة في السياسة الخارجية

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

المطلب الاول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية

المطلب الثاني : مفهوم السياسة الخارجية التركية

المطلب الثالث:أهداف السياسة الخارجية

المبحث الثاني: القوة الناعمة مقاربة مفاهيمية

المطلب الاول: نبذة تاريخية عن القوة الناعمة

المطلب الثاني: تعريف القوة الناعمة

المطلب الثالث: مصادر القوة الناعمة

المبحث الثالث :المقاربات النظرية في السياسة الخارجية

المطلب الأول: نموذج التحليل العقلاني

المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة:

المطلب الثاني:نموذج التحليل البنائي:

المطلب الثالث: مستويات التحليل وثلاثية: فردي/ وطني/ نظمي.

الفصل الثاني: التحليل الوظيفي للسياسة الخارجية التركية

خطة البحـــث

المبحث الأول: المسار التاريخي للسياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية في العهد العثماني

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية في عهد الجمهورية الجديدة

المطلب الثالث:السياسة الخارجية التركية في عهد العثمانية الجديدة:

الميحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: تأثير البيئة الداخلية والخارجية في صنع القرار في السياسة الخارجية

المطلب الثاني: دور حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث: وسائل السياسة الخارجية التركية

المطلب الاول: عناصر القوة في السياسة الخارجية التركية

المطالب الثاني :أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية

المطلب الثالث: أدوار السياسة الخارجية التركية

الفصل الثالث: قراءة استشرافية لمدى فاعلية القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط

المبحث الاول: القوة الناعمة كاداة لتطبيق السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط

المطلب الاول: تاثير الاعلام و الثقافة التركية في منطقة الشرق الاوسط

المطلب الثاني: دور الاقتصاد والتبادل التجاري التركي في منطقة الشرق الاوسط

خطة البحـــث

المطلب الثالث: الدبلوماسية المتناغمة وسياسة متعددة الابعاد

المبحث الثاني: اثر الحراك العربي في منطقة الشرق الاوسط على القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية

المطلب الاول: الازمة السورية وتاثيرها على القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني: تاثير الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي على القوة الناعمة التركية

المبحث الثالث: رؤية مستقبيلة للقوة الناعمة في منطقة الشرق الاوسط

المطلب الاول: التحديات التي تواجهها القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط

المطلب الثاني: سيناريوهات القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط

الخاتمة

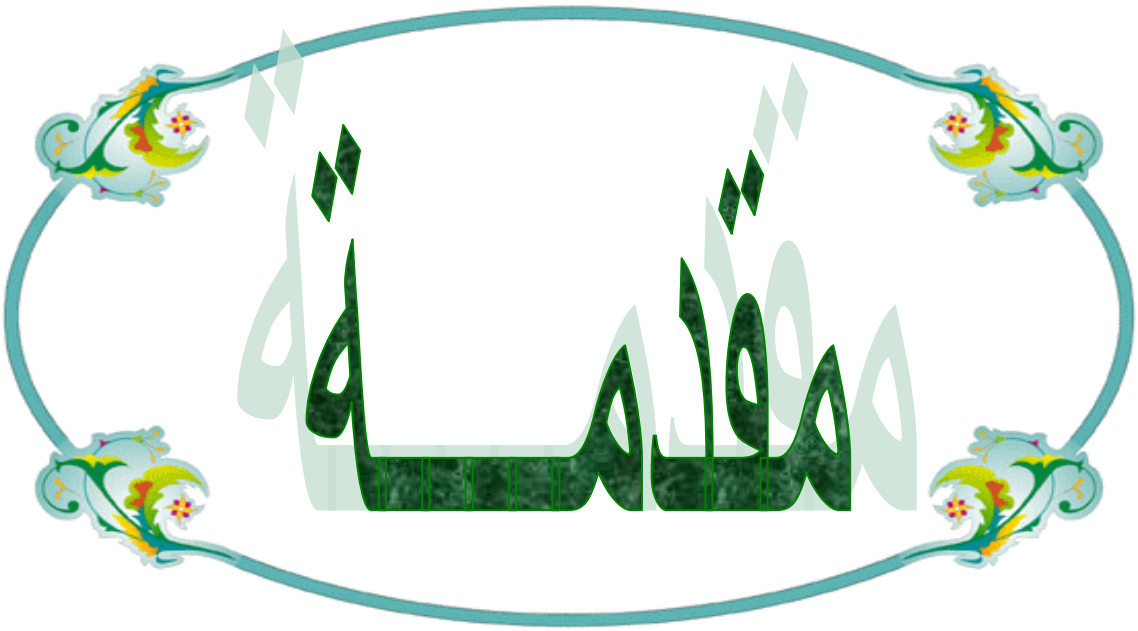
مقدمة

- **مقدمة:**

تعتبر السياسة الخارجية أحد المواضيع اثارة للجدل والنقاش في العلاقات الدولية حيث تمثل واحدة من أهم فعليات النظم السياسية المعاصرة، خاصة تلك المتمثلة في الدولة، وتكتسب أهمية أكبر نسبيا لدى البلدان النامية بسبب الدور الحيوي للسياسة الخارجية في المحافظة على وجودها واستمرارها.

وتعتبر السياسة الخارجية التركية من ابرز المواضيع التي تحظى باهتمام كبير لدى الباحثين حيث تتميز سياستها بالتعقيد و التدخلات وكثافة الاهتمامات والتدخلات الخارجية، ولكثرة هذه التوجهات والتدخلات فان هذه الدراسة ستركز على هذه السياسة الخارجية تجاه منطقة تعتبر حساسة بالنظر الى قربها الاقليمي والتاريخي والديني لتركيا، والمتمثلة في منطقة الشرق الاوسط.

إن التطورات الجوهرية التي شهدتها الجمهورية التركية منذ وصول حزب العدالة و ،التنمية إلى الحكم في العام 2002، إضافة إلى متابعتها المتغيرات الناجمة عن تغيير الملامح في الصورة العامة للمجتمع الدولي (نهاية الحرب الباردة، واحداث 11 سبتمبر 2001)، دفعتها الى تبني العديد من الاستراتيجيات و الادوات والتي من خلالها تترجم سياستها وتطبقها على ارض الواقع، وتكمن أهم هذه الاستراتيجيات في القوة الناعمة التي اعتمدتها تركيا لتجسيد سياستها الخارجية في المنطقة و التي تعتبر من اهم الاساليب التي اعتمدتها في تعاملها الاقليمي والدولي وذلك من خلال الاعتماد (على اسلوب دبلوماسي جديد، محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها او مايسمى بتصفير المشكلات..)

- **المشكلة البحثية:**

كيف ساهمت القوة الناعمة في تفعيل السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط؟

الاسئلة الفرعية:

- ✓ ما الخلفية التارخية للسياسة الخارجية التركية؟
- ✓ فيما تتمثل اهم محددات السياسة الخارجية التركية؟
- ✓ فيما تتمثل وسائل السياسة الخارجية التركية؟
- ✓ ماهي اهم التحديات التي تواجهها القوة الناعمة التركية في منطقة الشرق الاوسط؟
- ✓ ماهو مستقبل القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق لاوسط؟

الفرضية:

اعتماد تركيا على القوة الناعمة كأداة لتسير سياستها الخارجية في منطقة الشرق الاوسط ساهم ذلك في تفعيل دور تركيا في المنطقة.

- ✓ ماشهدته السياسة الخارجية التركية في مسارها التاريخي ساهم ذلك في تطوير سياسة تركيا الخارجية
- ✓ اعتماد تركيا على وسائل سياسية متعددة يؤدي ذلك الى تقليل من المشاكل والتحديات التي تواجه تركيا في المنطقة.

- **النطاق الزمني والموضوعي للدراسة:**

بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة تطرقت الى السياسة الخارجية التركية بداية من ظهور الدولة العثمانية الى غاية وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، وتم التركيز في الدراسة على الفترة الممتدة من 2002 الى غاية 2015، نظرا للدور المحوري الذي لعبه حزب العدالة والتنمية في تغيير السياسة الخارجية التركية، واعتماده على سياسات واستراتيجات جديدة قائمة على القوة الناعمة ومجموعة من المبادئ اهمها تصفير المشاكل مع الجيران. وذلك في منطقة الشرق الاوسط.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

يرجع اختيار الموضوع لسببين ذاتي و الاخر موضوعي:

- يتمثل السبب الذاتي في الرغبة في محاولة التدريب المنطقي للادوات العملية التي استفدنا منها في حقل العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية و الربط بالظواهر الدولية المتنوعة لكسب مهارة التحليل العملي.
- اما فيما يتعلق بالاسباب الموضوعية فهي تتعلق باهمية الموضوع في حد ذاته أي معرفة السياسة الخارجية التركية واهدافها المؤثر بالاضافة الى معرفة مدى نجاعة القوة الناعمة كإستراتيجية التي اعتمدتها تركيا في التقارب مع دول منطقة الشرق الاوسط.
- يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الجديدة خاصة بالنسبة للسياسة الخارجية التركية، وذلك لزيادة رصيد الموضوعات العلمية في هذا المجال.

- **أهمية الموضوع:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من حيوية موضوعها، وندرته النسبية في الأدبيات العربية، وهو موضوع القوة الناعمة (soft pawer) الذي شاع استخدامه كثيرا في الاونة الاخيرة.

ويمكن تقسيم اهمية الموضوع الى:

الاعتبارات العلمية:

- دراسة السياسة الخارجية التركية كدولة بارزة في العلاقات الدولية، في منطقة الشرق الاوسط، الاستراتيجيات التي تتبعها تركيا في سياستها الخارجية والتي تعتبر من ابرز الاليات الحديثة التي تستعملها الدول في ممارسة نشاطها والمتمثلة في القوة الناعمة والتي تعتبر من الاساليب الناجحة التي تتبعها الدول.
- كما تقدم هذه الدراسة أيضاً أساليب وطرقاً لتوظيف أدوات القوة الناعمة التركية في منطقة الشرق الاوسط

الاعتبارات العملية:

اعتمدنا في هذه الدراسة على اعتماد تركيا على القوة الناعمة كوسيلة في سياستها الخارجية

- نظرا لنقص المراجع العلمية التي تدرس القوة الناعمة خاصة في منطقة الشرق الاوسط.

- **منهجية البحث:**

اهم المناهج

المنهج التاريخي

تم استخدامه في مواضع محددة، (والمتمثلة في التطور التاريخي للسياسة الخارجية، نبذة تاريخية عن القوة الناعمة، المسار التاريخي للسياسة الخارجية التركية....)، انطلاقا من ان الظاهرة السياسية لا يمكن فهمها دون الاطار التاريخي لها، وهذا المنهج له من الضرورة لان الظاهرة السياسية لها امتدادات في ما مضى من الزمان حتى يتسنى لنا فهمها لا بد العودة للتاريخ.

المنهج الوصفي: حيث تم من خلاله وصف مشكلة الدراسة، لتحليلها ويعتبر هذا المنهج من المناهج المعاصرة، في دراسة العلاقات الدولية والسياسية الخارجية، الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا من خلال وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها.

منهج تحليل الدور: يعد مفهوم الدور مفهوم الدور احد المفاهيم الاساسية لدراسة سلوك الدول في اطار السياسة الخارجية، وترجع اهميته في دراسة السياسة الخارجية الى مايلي:

- انه يقدم وسيلة لتوضيح كيف يمكن للنظام السياسي صنع قرارات وسياسات خارجية تلقى القبول على المستوى الداخلي وتمكن الدولة من لعب دور هام.
- ان تحليل الدور يستخدم لدراسة النظام السياسي ومختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وكذلك تفاعل الدولة مع غيرها من الدول.

مستويات التحليل:

المستوى الوطني: تطرقنا من خلالها على مدى تاثير النخب الحاكمة التركية على التوجهات الاقليمية الجديدة في المنطقة، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية

المستوى الاقليمي: وهو موضوع الدراسة حيث يمكن من خلاله فهم التوجهات الاقليمية لتركيا وذلك في اطار منطقة الشرق الاوسط.

- **ادبيات الدراسة:**

بالرجوع للدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة الخارجية التركية بصفة عامة ومنطقة الشرق الاوسط بصفة خاصة، فمعظم الدراسات وجلها أصبح يركز على العلاقات التركية العربية في عهد حكومة العدالة والتنمية.

وعليه يمكن ادراج مجموعة من الكتب او الدراسات اهمها:

1. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2010. قسم الكاتب الدراسة الى ثلاث اجزاء، حيث جاء الاطار المفاهيمي في الجزء الأول بعنوان الاطار المفاهيمي والتاريخي والذي تطرق فيه الى مقاييس القوة والتخطيط الاستراتيجي، واعطاء شرح مفصلا عن القوة وعناصرها الثابتة والمغيرة واعادة تحليل لعناصر القوة الامريكية.

كما قدم الكاتب بعض الوسائل والسياسات الاقليمية، التي راى انها تستحق لتركيا مكانتها المرموقة في أعلى الصعيدين الاقليمي والدولي، وكل هذا تم ادراجه في القسم الثاني للكتاب بعنوان "الاطار النظري: الاستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية" .

2. خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية،1999، هدفت دراسة البحث في اتجاهات السياسة التركية وعلاقة هذه الاتجاهات بالخيارت السياسية لتركيا وكذلك الجغرافيا السياسية والتي هي جغرافيا موزعة بين اوربا والشرق الوسط والبلقان، وتوصل في نهاية البحث ان تركيا كدولة مسلمة من جهة، و موزعة بين اقليمي الشرق الاوسط واسيا الوسطى واوروبا تستطيع ان تلعب دورا بارزا على الساحة الدولية، كما تطرق الباحث الى عدة توصيات اهمها ضرورة الانفتاح التركي السياسي على جميع دول الجوار، و دول الاقليم، لانها بذلك تلعب دورا مميزا من ناحية السياسة الخارجية على الصعيد الدولي والاقليمي معا.
3. معوض علي جلال، الدور التركي في الشرق الاوسط في عهد حكومة العدالة والتنمية 2002-2010- ، ركزت هذه الدراسة على الدور التركي وتفسيره و تقييمه من خلال العناصر الاساسية لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية مع تجنب الميل الى المبالغة او التقليل من شان الدور، و تحلل الدراسة في هذا الاطارة تصورات قيادات حكومة العدالة للمبادئ الحاكمة لادوار تركيا، ومسؤولياتها في المنطقة، وذلك بالرجوع الى خطابات مسؤولي حكومة العدالة والتنمية وفي مقدمتهم أحمد داود اغلو كذلك كذلك تعرض الدراسة نماذ

4. ج الاداء

الدور او الادوار التركية الفعلية السياسية و الاقتصادية، والامنية في المنطقة، وتنتهي بعرض دلالات الادوار التركية بالنسبة لصانع القرار المصري، في اطار تاكيد أهمية تفعيل التنسيق بين الدولتين في معالجة قضايا المنطق.

5. الرؤية العربية لتركيا الجديدة–للمؤلف {داقوقي ابراهيم} حيث استهدفت الدراسة ابراز صورة تركيا التي بدأت تتحسن علاقاتها مع العالم العربي خاصة بعد فوز حزب العدالة والتنمية بأغلبية المقاعد ووصوله بالتالي الى السلطة وشروعه في اجراء سلسة من الصلاحيات الاقتصادية و السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وأظهرت الدراسة نقطة التحول الاساسية التركية القديمة ذات التوجهات العلمانية العدائية للعرب، وصعدت طبقة سياسية تمثل جيلا جديدا من الشباب الذين يمتلكون رؤية متطورة للمتغيرات الدولية، ويدركون اهمية الروابط التاريخية و الثقافية و الحضارية التي تربط تركيا بعمقها العربي والاسلامي. اما بالنسبة لاهم النقاط التي ركز عليها المؤلف فتتمثل في ضرورة القيام بالتغيير السياسي القائم على الدين، حيث لا يتم استبعاده دفعة واحدة وانما الاخذ به وفق ما تقتضيه المصلحة و العمل على تكوين ارضية في نفسية المواطن التركي لتقبل الاسلام من جديد.

- **البناء الهيكلي للدراسة:**

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبارا لصحة الفرضيات قمت باعتماد خطة تتضمن ثلاثة فصول، ويتفرع عن كل فصل ثلاث مباحث وثلاث مطالب من كل مبحث.

حاولت في الفصل الأول، والذي يندرج تحت عنوان الاطار المفاهيمي للقوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية، حيث تناولت فيه اهم المفاهيم الاساسية للدراسة كتقديم مقاربة مفاهمية للقوة الناعم

والسياسة الخارجية، و التطرق إلى المقاربات النظرية لدراسة السياسة الخارجية من خلال دراسة كل من النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والنظرية البنائية، وذلك بمعالجة فرضياتها ومسلماتها بالإضافة إلى نماذج التحليل عبر مستوياتي، وتم التركيز على نموذج ريتشارد سنايدر لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

في حين تم تخصيص الفصل الثاني، لدراسة المحددات والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية، تحت عنوان التحليل الوظيفي للسياسة الخارجية التركية. حيث تطرقت إلى الارتباط التاريخي بين تركيا ومنطقة الشرق الأوسط ومحدداتها الداخلية والخارجية التي تعد متأصلة في طبيعة النظام السياسي وتركيبته كما أشرت إلى جملة من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية. بالإضافة الى التطرق الى اهم وسائل وادوار السياسة الخارجية التركية.

اما الفصل الثالث والذي يعتبر فصل تطبيقي للدراسة بعنوان قراءة استشرافية لمدى فاعلية القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية،حيث تم تسليط الضوء على اهم أساليب القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية والمتمثلة في العامل الثقافي والاعلامي، دور الاقتصاد والتبادل التجاري، الدبلوماسية المتناغنة وسياسة متعددة الأبعاد وقمت بدراسة هذه الادوات والأساليب في منطقة الشرق الاوسط وخصصت كل من سوريا وفلسطين واسرائيل في الدراسة. كما تم التطرق الى اثر التحولات العربية الاخيرة واثرها على القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية. كما حاولت استعراض أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية التركية في نطقة الشرق الأوسط، مع التطرق إلى أهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات التركية في هذه المنطقة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للقوة الناعمة في السياسة الخارجية

الإطار المفاهيمي للقوة الناعمة في السياسة الخارجية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقوة الناعمة في السياسة الخارجية

لدراسة أي موضوع لابد التطرق الى جانبه المفاهيمي، حتى نستطيع فهم الموضوع وإحاطته بجميع المفاهيم التي تخدم الدراسة، وموضوع السياسة الخارجية يعتبر من المواضيع البارزة في العلاقات الدولية والتي لها بصمة في دراسة وتحليل وتفسير السلوك الخارجي للدولة، وفي هذا السياق ينبغي التطرق الى اهم النظريات التي تساهم في بناء نظرية شاملة لدراسة السياسة الخارجية.

وفي هذا الإطار، سندرج كل من نموذج التحليل العقلاني والذي يشتمل على النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، والنظرية البنائية، كما سيتم تناول نموذج من نماذج التحليل عبر المستوياتي، وبما ان موضوع الدراسة مرتبط بدور القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، حاولت اعطاء نظرة مفاهيمية للقوة الناعمة من خلال التطرق الى اعطاء نبذة تاريخية للمصطلح مع ادراج بعض التعريفات لبعض من المفكرين المهتمين بهذا الجانب، بالإضافة الى تقديم بعض مصادر للقوة الناعمة. وعليه ومن خلال هذا الفصل سنحاول تقديم الإطار المفاهيمي للقوة الناعمة في السياسة الخارجية من خلال ادراج ثلاث مباحث لكل مبحث ثلاث مطالب:

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

المبحث الثاني: القوة الناعمة مقاربة مفاهيمية

المبحث الثالث: المقاربات النظرية في السياسة الخارجية

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

المطلب الاول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية

اذا نظرنا الى السياسة الخارجية كحقل معرفي منظم فانه يمكن القول ان نشأة هذا الحقل المعرفي بدأت في اطار ظهور الاهتمام بعلم العلاقات الدولية بشكل عام ،في الفترة مابين 1919_1923 في بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية ،وذلك عندما اعلن وفدا هذين البلدين في مؤتمر باريس في ماي 1919 انهما يوافقان على ان تقام في بلديهما مؤسسات علمية تهتم بالبحث في العلاقات الدولية ،وبالفعل لقد انشئ عام 1920 المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية والمجلس الامريكي للعلاقات الخارجية ،وعلى اثر ذلك اخذت الدول الاخرى تهتم بهذا العلم من خلال تدريسه في الجامعات. وإذا اخذنا التحقيب كمعيار لترتيب تيارات المقاربات او المداخل المختلفة للسياسة الخارجية يمكن ان تميز بين الحقب او المراحل التالية:

أولا: المرحلة المثالية:

تمتد هذه المرحلة من اوائل العشرينات الى اواخر القرن العشرين وقد تميزت هذه المرحلة بازدهار التاريخ الدبلوماسي وبروز الدراسات القانونية التي ركزت على مبدأ احلال السلم في العلاقات الدولية والدعوة الى الاهتمام بالمنظمات الدولية ولهذا سميت هذه الحقبة بالمرحلة المثالية : مثالية ويلسن الذي جاء بأربعة عشرة نقطة ارادها ان تكون أساسا لمعاهدة السلم بعد الحرب العالمية الثانية.[1] كذلك تمادي بعض المفكرين في التفاؤل من خلال طرح نظرية "نظرية الحكومة العالمية " التي تتوقع امكانية وجود مؤسسات مركزية عالمية لها من التأثير والفعالية ما يخولها ضبط المصالح الدولية ومنع وقوع الحرب.ويفترض المثاليون وجود اختيار واسع امام صانع القرار السياسي في تقرير الشكل الذي تتخذه السياسة الخارجية ويركزون على أساس معرفة " كيف يجب أن يتصرف صناع القرار في السياسة الخارجية لا على أساس حقيقة كيف يتصرف هؤلاء فعلا"،وبالتالي فهم يطرحون مبادئ القيم الاخلاقية والقانونية أمام صناع القرار السياسي الخارجي من اجل احلال السلم والتعاون محل الحرب والصراع في العلاقات الدولية[2]

[1] حتي ناصف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية** ،(بيروت: دار الكتاب العربي 1965)

[2] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت :دار الامواج للنشر والتوزيع ،203)،ص 48

ثانيا: المرحلة الواقعية:

وتمتد من أواخر الثلاثينات الى منتصف الخمسينات من القرن العشرين ، أي أنها ظهرت بعد وصول القوى النازية والفاشية الى الحكم في ألمانيا وايطاليا وفشل عصبة الامم في القيام بالدور الذي أنيط بها واندلاع الحرب العالمية الثانية (1939_1945) ثم الحرب الباردة (1947_1955) الى التعايش السلمي[1] فعلى نقيض المدرسة المثالية قامت المدرسة الواقعية بعيدا عن الاعتبارات الاخلاقية والقانونية والدينية وركزت على منطلقات أخرى في فهم مسار العلاقات الدولية مثل اعتبار السياسة الدولية صراعا من أجل القوة والاهتمام بالمصلحة الوطنية واعتبارها مرادفة للقوة ، والتركيز على نظرية توازن القوى في احلال السلم والأمن ، وبرزت سياسة القوة في العلاقات الدولية بصورة واضحة مع الحرب العالمية الثانية وانطلقت المدرسة الواقعية للسيطرة على معظم السياسات الخارجية للدول ،وتستمد المدرسة الواقعية منطلقاتها الفكرية من التاريخ لتصل الى تعميمات حول السلوك السياسي الخارجي ، ويمكن ابراز مكانة السياسة الخارجية في المدرسة الواقعية في:

_ أن السياسة الخارجية هي انعكاس للمصلحة الوطنية. وبالتالي فان العلاقات الدولية كما هي تعني تضارب المصالح الوطنية وأنانية الدول والصراع من أجل القوة.

_ أن السياسات الخارجية للدول ليست امتداد للسياسات الداخلية.وبالتالي فان المبادئ الاخلاقية السائدة على الصعيد الداخلي للدول لا تنعكس بالضرورة على سياستها الخارجية خاصة عندما يكون هناك تضارب بين الاخلاقيات الدولية والمصالح الوطنية للدولة.[2]

ثالثا: المرحلة السلوكية :

تبدأ هذه المرحلة في منتصف الخمسينيات وتبلورت بشكل أساسي في الستينيات خلال هذه المرحلة ومن خلال النظرية السلوكية الربط بين الظواهر السياسية و الظواهر الاجتماعية، لتخرج بنتائج مؤداها أن السلوك السياسي هو جزء من سلوك اجتماعي عام، وبالرغم من انتقادها للمدرستين المثالية والواقعية لافتقادهما لمناهج البحث العلمي ،حيث أدخلت هذه المدرسة نظريات عديدة في العلاقات الدولية غير علم السياسة

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التغيرية والنظريات التكوينية**(الجزائر:دار الخلدونية،207)،ص140

[2] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**(دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 52 .

كالاقتصاد ،وعلم النفس وعلم الاجتماع ،والرياضيات و الديمغرافيا، وغيرها من العلوم واستفادت منها في بناء نظريات جزئية أو متوسطية في هذه العلاقات ،منطلقة من أن سلوكيات الدول هي أساسا سلوكيات الافراد والجماعات باعتبارها سلوك البشر وهو جوهر العلاقات السياسية لذالك كان تركيزها على دراسة السلوك السياسي للفرد والجماعة في اطار السلوك الانساني عامة.[1] كما ركزت هذه النظرية على المنهجية العلمية لبناء نظرية سياسية في دراسة السياسة الخارجية ففي هذا الصدد ،يحاول السلوكيون دراسة تأثير عدد قليل نسبيا من المتغيرات على أكبر عدد من الحا لات بشكل منتظم لاستخراج أوجه وأنماط التشابه من خلال استخدام مناهج مختلفة كالمنهج المقارن ومنهج دراسة حالة والتركيز على التحليل الكمي وأداة تحليل المضمون ... بالإضافة الى أن هذه المدرسة لم تقتصر في دراستها للسياسة الخارجية على التركيز على مستوى الدولة فقط و انما ركزت على مستويات أقل من مستوى الدولة.[2]

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية التركية

أولا : تعريف السياسة الخارجية

تعددت المفاهيم و التعاريف التي أعطيت للسياسة الخارجية وهذا راجع الى تعدد المفكرين والباحثين المهتمين بهذا المجال، بالاظافة الى تداخل المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها وبرغم من اختلاف الاراء التي تناولت السياسة السلوكية يتبلور في أشكال عدة وهو موجه بالأساس نحو وحدات سياسة (الدول)أو وحدات تنظيمية ... ومن أبرز من اهتم بمفهوم السياسة الخارجية نجد العديد من المفكرين أهمهم :"جيمس روزنو JAMES ROSENO"على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات اما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.[3] ويقدم"بلانو وأولتون" تعريف للسياسة الخارجية يركز على عنصري التخطيط والمصلحة الوطنية:"فالسياسة الخارجية هي

---

[1] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2006)، ص ص. 290- 293.

[2] زايد عبيد الله، **مرجع سابق**، ص. 54.

[3] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (بيروت: دار الجيل،ط2 ،2001) ص. 10.

منهاج مخطط العمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الاخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في اطار المصلحة الوطنية.

كما يعرف "فاضل "زكي"السياسة الخارجية على أنها " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول.[1]

وفي مستوى اخر تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على انها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارج، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تاخذ اشكالا مختلفة موجهة نحو دولة او نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر، او نحو قضية معينة

تعريف اجرائي للسياسة الخارجية: يقدم "روزنو" أكثر التعريفات شمولا ، فهو يعرف السياسة الخارجية على أنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل اقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الاهداف المحددة سلفا"

ثانيا: تعريف السياسة الخارجية التركية

تميزت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 كونها ذات اتجاه واحد أوروبا والغرب نتيجة انبهار مصطفى كمال اتاتورك بالحضارة الغربية وقد استمرت هذه السياسة المتمثلة بالسعي للانضمام للمنظمات والمؤسسات الاوروبية. هذا ما دعا اليه اصحاب الوسط اليساري، اما اليوم فقد اخذو يدعون الى اعادة هيكلة العلاقات مع الغرب بما يخدم التطلعات التركية وبما يمكنهم من لعب دور أكبر في الشرق الاوسط بشكل خاص وفي اوراسيا بشكل عام.

اما اصحاب التيار القومي فيدعون لإتباع سياسات خارجية مرتكزة على مصالح تركية العليا سواء ذلك من خلال علاقات مع الاتحاد الاوروبي او غيره من القوى الفاعلة على المستوى الاقليمي او الدولي.

وعلى العكس من ذلك فان اصحاب التيار الاسلامي دعو اى اعطاء الاولوية للعلاقات مع العالم الاسلامي بهدف ان يكون لتركيا دور قيادي في هذا العالم.[1]

[1] ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)،ص.157.

المطلب الثالث:أهداف السياسة الخارجية

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة الدولية الى تحقيقها في البيئة الدولية ،والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة قد يتغير من حقبة زمنية الى أخرى من حيث القيمة قد يتغير الى وسيلة.[2] تكون اقل جمودا عند رسم التصورات،وبعض الاهداف تبقى مدة طويلة حتى تتحقق وأهداف أخرى تتغير من الشهر الى الشهر،وبعض الاهداف تؤثر في كل الدولة كالأهداف التي تتعلق بالجانب الامني الخارجي وبعض الاهداف تؤثر مصالح جزء صغير من المجتمع مثل بعض الاهداف التي تتعلق بقضايا اقتصادية وأيضا بعض المسائل السياسية.[3]

وهناك أكثر من تصنيف للأهداف في السياسة الخارجية إلا انها في العموم تتمحور حول التصنيف الثلاثي الاتي:

الأهداف بعيدة المدى وتعكس هذه الاهداف تصورا فلسفيا أو عاما عند وحدة دولية معينة لمحيطها و ولا تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها لاستثمارها من اجل خدمة هذه الاهداف وتعكس هذه الاهداف رؤية معينة لبنية النظام الدولي ويغلب عليها الطابع المثالي،كهدف دعم السلام العالمي والعمل من أجل الرفاهية الاجتماعية.

الأهداف المتوسطية :وهذه الاهداف تفرض أحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة ،و الاخيرة يتوجب عليها الالتزام بها ،والمثال على مثل هذه الاهداف بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية والقيام بدور مميز في البيئة الخارجية.

---

[1]– اياد قطب، **النظامين الاقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على العلاقة مع سورية،** بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية (سوريا: الاكادمية السورية الدولية، 2009)،ص–ص.10.9.

[2] محمدالسيد، **مرجع سابق**، ص. 11.

[3] أحمد نورمي النعيمي،، **السياسة الخارجية** (بغداد،مطبعة جامعة بغداد ،2001)،ص 144

الأهداف المحورية: ويساوي تحقيق هذه الاهداف وحمايتها وجود الدولة أو النظام بذاته بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحيانا كالسيادة الوطنية وحماية الحدود و الامن القومي ولذالك توظف الدولة لها كافة الامكانيات والمقدرات التي تمثلها [1]

المبحث الثاني: القوة الناعمة مقاربة مفاهيمية

المطلب الاول: نبذة تاريخية عن القوة الناعمة

كان الفلاسفة الصينيون اول من نادوا باستخدام القوة الناعمة لتعزيز السلطة السياسية منهم "لاوتسزي القرن السابع قبل الميلاد " الذي قال : لا يوجد في الكون مادة انعم واضعف من الماء ولكنه قادر على تفتيت اكثر المواد صلابة ".

بالاضافة الى "كونفيشيوس" و اتباعه التي تتمحور في مجملها حول الاخلاق و الادب، و العلاقات الاجتماعية، وطريقة ادارة دفة الحكم بالحكمة و الفضيلة، اثرت في منهج حياة الصينين وحددت لهم انماط الحياة وسلم القيم الاجتماعية كما وفرت المبادئ الاساسية التي قامت عليها النظريات و المؤسسات السياسية في الصين، ثم انتشرت هذه التعاليم انطلاقا من الصين في كوريا و اليابان و فيتنام و اصبحت ركيزة ثابتة في ثقافة شعوب شرق آسيا

الانظمة السياسية و الثقافية السائدة اليوم في فيتنام وكوريا واليابان ودول اخرى تشكلت وتبلورت من خلال تعاليم الفلسفة الكونفوشيوسية و الديانة البوذية كما يعد الانتشار السريع للأديان السماوية _وخاصة الاسلامية و المسيحية _ خارج البلدان التي ظهرت فيها تجنيدا للقوة الناعمة

كذلك التفاعل الخصب بين الحضارات المختلفة في الماضي تعتبر شكل من اشكال القوة الناعمة .وتجسد ذلك في كتاب المستشرقة الالمانية "زيفريد هونكة" "شمس العرب تسطع على الغرب " تأثير الحضارة الاسلامية على الحضارة الغربية في مجالات العلوم المختلفة،

وهذا التأثير تجسيد للقوة الناعمة لتلك الحضارة.

[1] BRUCE RUSSETE ; HARVEY STARY ;WORLD POLILIES : IHE MENU FOR CHOICE .W.H.FREEMAN AND COMPANY ; NEW YORK ; 1989 .P192

القوة الناعمة في القرن العشرين:

في ثلاثينيات القرن الماضي صاغ المفكر الايطالي"انطونيو غرامشي" _1937_1891_

(نظرية الهيمنة الثقافية) حيث اكد ان هيمنة الرأسمالية لا تستند الى القوة و المال والسلطة فحسب ،بل على عامل القبول الذي تكونه ثقافة الطبقة الحاكمة في اذهان الناس ، وان هناك صراع ثقافيا بين النظامين الراس مالي و الاشتراكي تتطلب استنهاض قنوات مختلفة ، كوسائل الاعلام و المؤسسات التربوية والفكرية بهدف انتاج ثقافة بديلة مواجهة لثقافة الهيمنة النابعة من قيم وفلسفة الراس مالية.

ولم يكن جوزيف ناي اول من نادي باستخدام جاذبية القوة الناعمة بدل من التهديد العسكري او شن الحروب بل سبقه مفكرون ودبلوماسيون امريكيون ومن ابرزهم "جورج كينان " "كريستوفر لاش"

المطلب الثاني: تعريف القوة الناعمة

مفهوم القوة تجاوز في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع الى مضمون حضاري اوسع ليشمل القوة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية ...

تعريف القوة الناعمة: حظي هذا المصطلح بانتشار واسع بين الكتاب والمفكرين داخل الولايات المتحدة الامريكية وخارجها ،وقد صاغه المفكر " جوزيف ناي " في كتابه " وثبة نحو القيادة" الذي اصدره عام 1990 ،ثم عاود استخدامه في كتابه "مفارقة القوة الامريكية"عام 2002 ثم في كتابه الذي اصدره مؤخرا 2004" القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية"

ولم يقتصر تعريف القوة الناعمة على جوزيف ناي فقد اهتم العديد من المفكرين بهذا المفهوم ،فقد عرفها"جوزيف ناي" (القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع وليس الإكراه) ويستبعد من تعريفه العقوبات الاقتصادية والسياسية اظافة للعسكرية.

وعرفها " quanyi zhang "بأنها تلك القوة التي تؤكد استخدام الوسائل الحضارية والاقتصادية والدعائية ،فهو في هذا التعريف قد أضاف استخدام الوسائل التي استبعدها "جوزيف ناي" اما" geong- nam kim ;seong hun yun –" في دراستها المنشورة في مجلة العلاقات الدولية بالقوة الناعمة :من الجاذبية العرقية الى

الجاذبية الوطنية في المجتمع العالمي حيث وصفا فيه القوة الناعمة للدولة بدرجة القبول و التأييد الذي تلقاه على المستوي المحلي بين مواطنيها وعلى المستوي الدولي بين دول العالم [1]

فمن خلال التعاريف السابقة فان الباحث يرى ان القوة الناعمة للدولة تتكون مما يلي:

ترويج حضارة الدولة وثقافتها محليا ودوليا بشكل يبرز جاذبيتها، ويزيد من قبولها على المستويين المحلي و الدولي.

تفترض حل المشكلات بالوسائل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية بعيدا عن التسيير و الاجبار

التوافق بين السياسات العامة الداخلية و الخارجية

التأييد على الحرية و المساواة

التعامل مع الحرية الازمات بعدالة و موضوعية و التركيز على ايدلوجيتها.

وهكذا نفهم ان القوة الناعمة تعتمد على قدرة الدولة في صياغة رغبات الاخرين بعد ان تكون بمثابة قدوة لهم يتبنون قيمها و اسلوب حياتها ومن اهم مزايا القوة الناعمة انها تغني عن استخدام اسلوب العصا و والجزرة وهناك دول لا تمتلك قوة عسكرية او اقتصادية كبيرة ،لأنها تتمتع بقوة ناعمة بسبب مشاركتها في قضايا عالمية جاذبة مثل حفظ السلام ومبادرات الحفاظ على البيئة و مكافحة الامراض و الاوبئة ولكن ذلك لا يعني بالطبع التقليل من اهمية القوة الصلبة.[2]

---

[1] مسفربن ظافر عائض القحطاني، **استراتيجية توظيف القوة الناعمة لتغطية القوة الصلبة في ادارة الازمة الارهابية في المملكة العربية السعودية** ، اطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في العلوم الامنية (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الادارية، 2010)، ص. 80 .

[2] جوزيف ناي، **القوة الناعمة :وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، تر: محمد البجيرمي (العبيكان للنشر نيويورك: ببلك للنشر، 2004)، ص.24 .

المطلب الثالث: مصادر القوة الناعمة

ذكر جوزيف ناي أن القوة الناعمة تتمثل مصادرها في ثلاثة نقاط رئيسية:

1) الحضارة والثقافة.
2) القيم والسياسات المحلية.
3) السياسات الخارجية

وذكر أن أغلب مصادر القوة الناعمة ليست تحت سيطرة الحكومة؛ لأنها كثيراً ما تعتمد على الجمهور المتلقي، وغالباً ما تعمل بصورة غير مباشرة. وتحدث جوزيف ناي عن مصادر ووسائل القوة الناعمة نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ النمو الاقتصادي.
- ✓ الفوز بالجوائز الدولية(كجائزة نوبل.)
- ✓ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- ✓ الدين كمصدر، وهو سيف ذو حدين.
- ✓ التعبير عن القيم من خلال السياسات الخارجية.
- ✓ اجتذاب السياح.
- ✓ منح حق اللجوء السياسي.
- ✓ المساعدات الإنسانية والتنموية.
- ✓ المنظمات الطوعية العابرة للحدود.
- ✓ التقدم العلمي والتقني.
- ✓ إعلام ينشر صوراً إيجابية عن الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ تعزيز مصداقية الدولة وإضعاف مصداقية الخصم.
- ✓ الكتب المنشورة والأفلام والروايات الصادرة من البلد.[1]

[1] – **المرجع نفسه**، ص.23.

وقد قام sheng ding ببناء نموذج يربط مصادر القوة الناعمة التي ذكرها بالنتائج المتحققة كما في الشكل التالي:

شكل رقم -1-

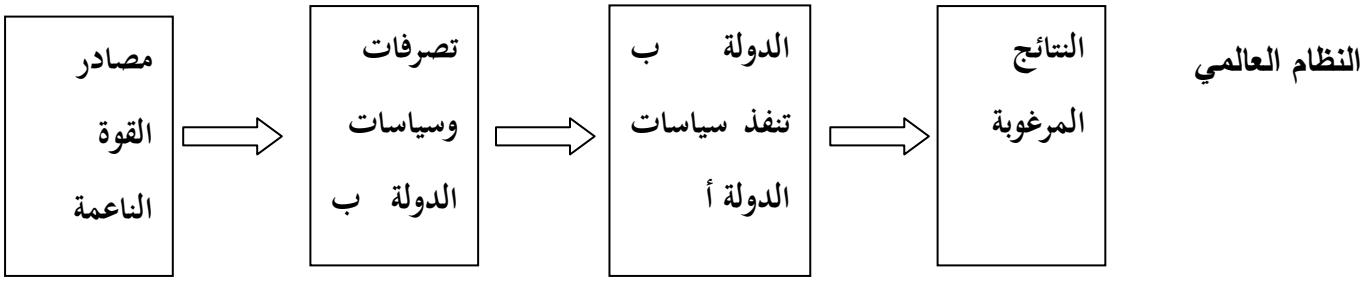

المصدر: مسفرين ظافر عائض القحطاني، **استراتيجية توظيف القوة الناعمة لتغطية القوة الصلبة في ادارة الازمة الارهابية في المملكة العربية السعودية** ، اطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في العلوم الامنية (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الادارية ، 2010)،ص. 73.

في حين يرى جون وينبر ينر (wienbrenner) أن المصدر الرئييس للقوة الناعمة يتمثل في القدرة على جذب الآخرين في الاتجاه المرغوب، ووسيلتها هي الدبلوماسية العامة التي تشمل: الدبلوماسية الثنائية، الدبلوماسية متعددة الأطراف، والدرجة التي تستخدم فيها الدولة قيمها السياسية المثالية أو المرغوبة[1].

بمكن إيجاز مصادر القوة الناعمة فيما يلي:

الحضارة: (culture) فالتركيب الحضاري للدولة يتمثل في التكوين الانثوغرافي(القومي) و الاثنولوجي(السلالي) والتركيب اللغوي والديني.

فالتركيب الحضاري له وزن في قوة الدولة ممثلاُ في: (السلالة)التي لها دور في اندماج الشعب او انقسامه، و(الجنس) فتوحيده يعني اندماج الشعب إلى عادات وتقاليد وخصائص ثقافية مشتركة و(القومية) التي هي شعور متبادل بين الأفراد يجعلهم متأثرين بفكرة الولاء للوطن؛ لأنهم نبت أرض واحدة ووحدة تاريخية تجمعهم.

[1]- عائض القحطاني، **مرجع سابق**، ص. 73.

(واللغة)فوحدتها تعد من أهم الروابط المعنوية، و(الدين): فوحدته تزيد من قوة الدولة وإزالة الانقسامات الاجتماعية

القيم: (values) وهي التي بموجبها الحكم على سلوك الأفراد أو الجماعات أو الدول بالحسن أو السوء وهي تشمل النشاط الإنساني بكافة جوانبه وهي تختلف من مجتمع إلى آخر.

ويقصد بها هنا القيم الدولية المتعارف عليها في المجتمع الدولي كالسالم ووحسن الجوار والديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة..... الخ

القدرة الساسية المحلية: وتتمثل في: كفاءة أجهزة صنع القرار، المشاركة السياسية، الحريات العامة، الأيدلوجية السائدة، احترام حقوق الانسان، المساندة الشعبية، التداول السلمي للسلطة.

القدرة المعنوية: وتتمثل في وجود إسرتاتيجية لها (أهداف واضحة، تفاعل الجماهير معها،كفاءة السياسة الحكومية والمساندة الشعبية لها).

القدرة الإعلامية: وهي نوعان:

الإعالم الخارجي: وتتمثل في عدد القنوات التلفزيونية والاقمار الاصطناعية التي يبث من خلالها، التغطية العربية والدولية، مصداقيتها وموضوعيتها، عدد الصحف التي توزع في الخارج، عدد الكتب الصادرة سنويا وجود إسرتاتيجية إعلامية خارجية، عدد المكاتب الإعلامية الثقافية بالخارج ، عدد مراكز المعلومات الخارجية المشترك بها.

الإعلام الداخلي: ويتمثل في عدد القنوات التلفزيونية الداخلية، تغطية مساحة الدولة تلفزيونياً، عدد ساعات الارسال الاذاعي والتلفزيوني، عدد الصحف الداخلية، عدد الكتب والدوريات، وجود إسرتاتيجية اعلامية داخلية، عدد المراكز المعلوماتية الداخلية وتبادل المعلومات من خلاله[1].

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.74-75.

المبحث الثالث :المقاربات النظرية في السياسة الخارجية

المطلب الأول: نموذج التحليل العقلاني

أولا: المقاربة الواقعية الجديدة

تمثل المدرسة الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية كرد فعل على التيار المثالية، حيث تمتد أفكار هذه النظرية إلى فلسفة وفكر توسيد يتس، فالواقعية باعتبارها النموذج المهيمن في دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقتها، [1] فيرى الواقعيون أن عالم ما هو قائم بجسد حقيقة أنّ المجتمع الدولي هو مجتمع الدول ذات السيادة.[2]

وعليه فالمقاربة المقدمة للتحليل في هذه الدراسة لا تشمل على كل المسلمات و الفرضيات الأساسية لهذه النظرية بقدر ما تشمل الجزء الذي يهمنا في التحليل هو تفسير السياسة الخارجية، فالواقعية مرت بمراحل وذلك حسب فترات:

الواقعية التاريخية: حتى القرن العشرين، الواقعية الكلاسيكية التي تمتد من 1939 إلى 1979 والواقعية الجديدة منذ 1979 فقد نشأت الواقعية الجديدة Neo Realism في السبعينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية متزامنة بذلك مع وصول الرئيس الأمريكي الديمقراطي جيمي كارتر إلى سدة الحكم، وما نتج عن ذلك من تغيرات كبيرة في الرؤية الأمريكية للاتحاد السوفيتي سابقا، بصفة خاصة وللمجتمع الدولي بصفة عامة، فالإطار التاريخي للواقعية الجديدة كان عالم المواجهة تحت تأثير صراع الحرب الباردة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا بعد فشل سياسة الانفراج الدولي بينهما، وهو إطار تهيمن عليه إيديولوجية المعارضة والقوة العسكرية أو كما يرى روبرت كوكس Robert cox أن الواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة،

[1] يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص. 23.

[2] عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية** (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 86.

تستعمل القوة Power، والعقلانية Rationalité والفرضيات البنيوية لبناء نوع جديد من التفكير.[1] ومن الناحية النظرية ومع الحلول الخمسينيات من القرن العشرين على اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، انتقل الحوار إلى مستوى أخر على خلفية الثورة السلوكية، ومطالبتها بالمنهجية الإمبريقية والإجراءات العلمية، والجديد الذي جاءت به السلوكية وقابلت به الواقعية هو الخلل في الأساس المنهجي الذي تعاني منه الواقعية والذي كان نتيجتها المحاورة الكبرى في حقل العلاقات الدولية.[2]

والهجوم الثاني كان من قبل العبر قوميين Transe Nationaliste وقد هاجم هؤلاء الواقعيين من جانبين الأول مرتبط بالتغير المزعوم في طبيعة السياسة الدولية نظرا لبروز فواعل جديدة، أما الثاني فشمل المنهج وكان جزءا من حركة عامة في العلوم السياسية نحو تجزئة الدولة والتحليل على أساس مفاهيم النظم السياسية. أما بالنسبة لافتراضات الواقعية الجديدة، فيمكن حصرها فيما يلي:

_ الدولة كفاعل أساسي وحدوي عقلاني، فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم، خاصة وأن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية وليس الداخلية وهذا ما أشار إليه هنري كيسنجر حيث قال تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسـة الداخلية.[3]

_ بنية النظام هي محدد رئيسي لسلوك الفاعل (الدولة) على اعتبار أن السياسة الخارجية تعمل انطلاقا من دافع النظام الدولي.

_ الدول فواعل عقلانية تنتهي إستراتيجيتها من أجل الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر ومؤشر عقلانيتها أنها تسعى من أجل مصالحها الوطنية.

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 163.

[2]– عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص. 121.

[3] -James N.Rosenau , International politiques and forgien Policy , New York , 1969. p 261.

_ تنظر الدول إلى بعضها البعض على أنها أعداء محتملين ومهددين لبعضها البعض، وبالتالي تسيطر علاقات ومؤشرات الريبة مما يؤدي إلى المخاوف وعدم الثقة، والمأزق الأمني، وهذه هي دوافع معظم سياسات الدولة.[1]

الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل و تعني الفوضوية أن الدول تهتم بمسالة الآمن والبقاء واعتمادها على قدراتها فقط، والخوف من الدول الأخرى، وإذ لم تعمل الدول على هذا الأساس من متطلبات الفوضى فستضعف في النهاية، من هذا المنطلق. يعتقد الواقعيون الجدد أن التعاون الدولي يصعب تحقيقه لأن هذه الدول تقاطع أي تعاون دولي من شأنه أن يعود بالنفع الأكبر نسبيا على سواها من الدول.[2].

_ يتميز نظام القطبية الثنائية بتفاهم القوتين المهيمنتين على إطار معين للتعامل والتعاطي مع الأزمات الدولية.

_ أما بالنسبة للفرضية الأخيرة المرتبطة باستقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول الأخرى، وهي لا تقر بانفصال الحقل السياسي، وإنما تجعله فوق الحقول الأخرى. [(3)] فبالنسبة لـ "هانس مورغانتو" مؤلف كتاب " السياسات بين الدول " الذي صدر عام 1948 فان العلاقات الدولية تتسم بطابع النزاع بسبب الميل إلى العنف الكامن في الطبيعة البشرية وأيضا بسبب طبيعة النظام الدولي الفوضوية وغير المنسجمة والتي تفتقر إلى السلطة قادرة على فرض نظام قسري على أعضائها. [(4)]

فحسب الواقعية الجديدة فهناك فرق بين النظامين الداخلي والدولي، ففي ظل النظام الداخلي المواطنين لا يتعين عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم ونتيجة لهذا تكون السياسة الدولية عبارة عن صراع من أجل السلطة فيما بين الدول التي تسعى كل منها إلى تعظيم مصلحتها الوطنية إلى أقصى حد ممكن، والأداة المتوفرة

---

[1] مصباح، **مرجع سابق**، ص. ص. 29–28.

[2] حسين خليل، **العلاقات الدولية النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص.ص. 344–343.

[3] جندلي، **مرجع سابق**، ص. 182.

[4] فيليب برايار، **العلاقات الدولية** ، تر. حنان فوزي حمدان (بيروت: دار ومكتبة الجلال، 2009).ص.86.

لتنفيذ السياسات الخارجية للدول في نهاية الأمر هي القوة العسكرية مع مراعاة مسارات الدبلوماسية والتحالفات لكن دائما لا تستبعد القوة العسكرية، وهذا ما يشكل المفهوم النسبي للقوة عند الواقعين الجدد، ففي ظل النظام الدولي الموسوم بالفوضوية يتعين على الدولة أن تعتمد على مواردها الذاتية، التي تساعدها على تحقيق أهدافها الذاتية و مصلحتها الوطنية، وتؤهلها لاحتلال مكانة متميزة في النسق الدولي [1] وهذا ما اصطلح عليه بالمعضلة الأمنية، فالواقعية الجديدة تعتبر أن القوة هي أكثر من تراكمية في الموارد العسكرية والقدرة على استخدام هذه القوة في الإكراه والتحكم في الدول الأخرى العضو في النظام الدولي، إذ يرى والتز والواقعيون الجدد الآخرون في القوة كمجموعة من القدرات المركبة للدولة وبالتالي فالدول تختلف في قوتها وليس في وظيفتها ومن ناحية أخرى تعطي أهمية كبيرة لنوايا جيرانها، [2] إذ يعد الأمن الهدف الأسمى الذي يصبوا إلى تحقيقه الواقعيون الجدد في تنظيرهم للعلاقات الدولية، ويؤكد "ميرشامر" أن الدول تسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن.الأمن لدى الواقعيين الجدد اقترن بعنصر الخوف لاعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات الأمن المنبثق من الفوض،[3] بمعنى أن الدول تسعى إلى تعزيز أمنها ومظاهر عدم الثقة بين الدول هو أنها لا تستطيع أبدا التأكد من نيات جيرانها ولذلك يجب عليها دائما أن تكون يقظة، وهذا يعني أن مؤشر أمن الدول وضمانة بقائها القومي هو استعدادها المستمر للحرب.[4]

ينبغي الإشارة إلى التطور المثير للنموذج المعرفي الواقعي من خلال الانشقاق بين ضفتي الفكر الواقعي " الدفاعية / الهجومية " يعتبر من التطورات المهمة في التسعينات حيث شهدت الأدبيات الواقعية مجادلات كثيرة بين هاتين النظريتين فيما يتعلق بالدراسات الأمنية الدفاعية / الهجومية نظريتان تركزان على الطرق التي يؤثر فيها النظام على سلوك السياسة الخارجية للدولة. فالواقعية الدفاعية بالصورة التي قدمها روبرت جيرفس وجورج كويستر، ستيفن وولت، ستيفن فان أفرا، جاك سنايدر، من الإضافات المهمة للواقعيين يجادل هؤلاء بان احتمال وقوع الحرب كانت أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها البعض، ولكن

[1] جون بيبلس وستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية** (مركز الخليج للأبحاث المارات العربية المتحدة ، 2004)، ص.7.

[2] مصباح، **مرجع سابق**، ص.ص 38–207.

[3] جندلي، **مرجع سابق**، ص. 187.186.

[4] مصباح، **مرجع سابق**، ص. 29.

كلما كان الدفاع أسهل فان الأمن كان أوفر، وحوافز التوسع اقل، واحتمالات التعاون اعلي، بل حين يكون للدفاع فائدة وتكون الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية فان الدول تستطيع أن تكسب وسائل الدفاع عن أنفسها من غير أن تهدد الآخرين، وبذلك تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية. في حين يرى النيواقعيون الهجوميين من أمثال "إيريك لابس"،" وجون ميرشيمر"، يجادلون بان حالة الفوضى الدولية تشجع التنافس الأمني بحيث لا يمكن استبعاد أي مقدار من انتحرف أو تتخلى عن اتفاقيات تعاونية بغية الحفاظ على مصالحها الخاصة بغض النظر عن مسالة توزيع المكاسب الناتجة عن التعاون الدولي،[1] فالدول التي تبحث عن الحد الأقصى من القوة النسبية هي مهتمة ابتدءا بتوزيع القدرات المادية داخل نظام ميزان القوى، بمعنى أنها تحاول اكتساب أفضلية القوة الكبيرة ما أمكن على الخصوم المحتملين. من ناحية أخرى الدولة تبحث عن الحد الأقصى من القوة المطلقة فإنها تهتم فقط بحجم مكاسبها و ليس بالنظر إلى الدول لأخرى، و قد تحاول ممارسة نفوذها على دول أخرى إما بطريقة مباشرة من خلال الأحلاف و المنظمات الدولية وفوق وطنية التي تلعب فيها دور المهمين. بعبارة أخرى، فالأمن الشامل لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال تعظيم بحكم الدولة في مواردها، بل من خلال القدرة على تحديد كيف يستعمل الآخرون مواردهم، و هذا ما يعرف بالنفوذ و التأثير و سياسة تحقيق النفوذ، تمثل إحدى السبل التي تستخدمها سياسات الوضع القائم و السياسات الإمبريالية لتحقيق أهدافها، و هدف هذه السياسة التأثير من قبل دولة معينة على الدول الأخرى، من خلال القوة التي تملكها فعلا أو تعتقد أنها تملكها أو تريد أن يعتقد الآخرون أنها تملكها .[(2)]

[1] حسين، **مرجع سابق**، ص.198.

[2] إيناس شيباني، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الإبن – دراسة تحليلية مقارنة** رسالة الماجستير في العلوم السياسية،– (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2009/ 2010)،ص.17.

ثانيا: الليبرالية الجديدة:

الليبرالية هي نظرية تنطلق من مستوي الدولة وتؤكد على وجود الكثير من اشكال التعاون على المستوى الدولي وليس فقط الصراع تتلخص الليبرالية الدولية اساسا في انها مشروع يرمي الى تغيير العلاقات الدولية كي يتلاءم ونماذج السلام و الحرية و الازهار فترجع جذور الليبرالية التقليدية الى العديد من المفكرين من بينهم ايريسميس اول من كرر مفهوم اللبرالية للسلم و الذي يعني ان الحرب هي غير محتملة فقد ركز الليبراليون الاوائل على الحاجة بنيات مؤسساتية تكبح الاطراف الدولية التي تخرج عن القانون و بالاتجاه نحو نهاية القرن السابع عشر ميلادي نجد ان "وليام بانن" قد دافع عن البرلمانية الاوروبية[1] ويرتكز المنظور الليبرالي على مجموعة من الافتراضات ،والتي تمثل في طياتها جزء كبير [2]من اساليب القوة الناعمة اهمها:

التعاون الدولي من اجل الاستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في والوقت نفسه.

كذالك بالاظافة الى مأمورية السياسة العالمية تبقى قابلة للتوسع فان كانت مسائل الامن القومي مهمة فان المسائل الاقتصادية،الاجتماعية والايكولوجية والثقافية تبقى هي الاخرى على درجة بالغة الاهمية بفعل تنامي التفاعل بين عدة عوامل منذ منتصف الالفية الثانية خاصة من زاوية تحويل الحقل الاقتصادي ،تطور عالم الشبكات الاستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين.[3]

السلام الديمقراطي:

ترجع أصول هذه النظرية إلى أيمانويل كانط، ويركز نموذج السلام الديمقراطي على فكرة أن الدول الديمقراطية كمصدر أساسي للسلم، وبناءا على ذلك يرى جون بايلز Johon Bayfis أن هذه الفكرة قد لاقت تأييدا واسعا في الأوساط ا لسياسية الغربية والدوائر الأكاديمية.

من الناحية الابستمولوجية، يرى جون بايلز أن نظرية السلم الديمقراطي قد رافقت كثيرا كتابات مايكل دويل وبراس روسات، وبنفس الطريقة التي تأثر فيها الواقعيون المعاصرون بأعمال هوبز وروسو وميكيافيللي،

[1] مصباح ،**مرجع سابق** ،ص ،83

[3] قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية، دراسة في تطور مفهوم الامن عبر منظارات العلاقات الدولية**، مذكرة. مقدمة لنيل شهادة ماجستير غي العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(جامعة الجزائر،2010) ، ص .84

تأثر أنصار هذه النظرية بأفكار من سبقهم من الفلاسفة الليبراليون، وذلك بإشارة دويل Doyle إلى أهمية أفكار إيمانويل التي طرحها عام 1795 حول السلم الذائع، يرى دويل أن التمثيل الديمقراطي والتعهد الإيديولوجي بحقوق الإنسان والاعتماد المتبادل فوق قومي، كلها أدوات توفر تفسيرا للميول السلمية للدول الديمقراطية، وفي مقابل ذلك، غياب هذه العناصر يوفر مبررا لماذا الدول المستبدة تميل إلى الحرب، تنظر هذه النظرية إلى أن الحروب بين الديمقراطيات نادرة وتعتقد هذه النظرية أن تهدئة النزاعات الجماعية حول المصالح بدون اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة هي السمة الأكثر شيوعا بين الدول الديمقراطية منها بين الدول غير الديمقراطية.

لا يرفض المؤيدون لأفكار السلم الديمقراطي رؤى النظرية الواقعية كلية ولكن يرفضون "الواقعية الفظة" المنشغلة بحرب الكل ضد الكل، إنهم يرون أن المعايير الداخلية والمؤسسات لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار في تحليل وفهم ديناميكيات العلاقات الدولية.[1]

لقد أصبح هذا المفهوم أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الإمبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام، فقد استند "دويل" في نتائجه على برنامج البحث الذي أجراه "ديفيد سنجر" David singerفي جامعة Michigan المعروف بـ "Conelates Wor" وقائمة الحروب مند 1816.

وعليه فقد لاحظ "دويل" أن أغلب الحروب قد جرت بين الدول غير الليبرالية في مواجهة الدول الليبرالية في حين وقعت مرتين فقط حرب بين دولتين قد تحولتا مؤخرا لليبرالية، وقد تركز الجدل الأكاديمي حول جدوى أطروحة السلام الديمقراطي على ثلاثة أسئلة مهمة:

1- هل هناك علاقة سببية مباشرة بين الديمقراطية والسلام؟

2- وما الذي يفسرها في حال وجودها؟

3- وكيف تؤثر هذه العلاقة في النظام العالمي؟

[1] مصباح، **مرجع سابق**، ص. 120.

يعتقد مؤيدو أفكار السلام الديمقراطي أن الخصائص التي يفترض أن تختص لها الديمقراطيات من حيث القيود المؤسسية والقيود المعيارية أو الثقافية هي ا لتي تنادي بها عن الانخراط في الحرب ضد بعضها البعض.

المطلب الثاني: نموذج التحليل البنائي:

ظهرت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة وبالتحديد مع أواخر الثمانيات من القرن العشرين ،بسبب اخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا ويعتبر"نيكولاس اوناف" nicolas onufاول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا " "worldofour nutng".[1]

وبالرغم من ظهور الحديث نسبيا للبنائية الا انهم ينتقدون نموذج التحليل العقلاني كونه تجاهل دور الافكار في صناعة السياسة الدولية،و الافكار حسبهم في التصور الواسع الذي يتضمن كل اشكال الاعتقادات و الادراكات والمعاني التي يتقاسمها الفاعلون بشكل متزامن.[2]

1_التفسير الاجتماعي للواقع الدولي:

تؤكد النظرية البنائية على تأثير الافكار بدلا من اعتبار الدولة كشئ مسلم به والافتراض انها ببساطة تبحث عن البقاء ،وتعتبر البنائية المصالح وهويات الدولة كمنتج مرن جدا لعمليات تاريخية معينة 'وتعبر اهتماما كبيرا للخطاب السائد في المجتمع ،لان الخطاب يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح ويؤسس المعايير المقبلة ،ويمثل الخطاب وخاصة الخطاب السياسي اداة من ادوات القوة الناعمة التي تستعملها الدولة في تعزيز قيم الحرية و العدالة و الشفافية و النزاهة و الاستقامة و الحكم.[3]

---

[1] جندلي ،**مرجع سابق**، ص ص 322 _323

[2] -Volker rittberg ; (approaches to ihe study of foreing policy drired from gntermal relatiom iheories ;(tubinger arbeitibabier zur intematiomalem politik and pvedemdemsforschung ;workirg paper ;w46p60

[3] فاطمة بير، **ابعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة** (رسالة ماجستار في العلوم السياسية 2010) ،ص 82.

2_المعايير وقواعد السلوك الخارجي للدول:

يعتقدون البنائيون ان الواقع هو ذا طبيعة تذاتانية وموجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات و القيم أي الواقع المادي و الاجتماعي موجود كنتيجة

للمعني الوظائفي التي يعطيها له الفاعلون ،فالإدراك او الفهم الجماعي و المعايير تمنح الاشياء المادية معنا يساعد على تكوين الواقع.

ومفهوم البنية لدي البنائيين لم تقضي بصفة جذرية على طرح الواقعي كون البنيات ذات تكوين مادي جامد بل حاولت توسيع مفهوم البنية ليشمل بالإضافة الى المكونات المادية (القوة العسكرية الجغرافية السكانية ...) مكونات ذات طبيعة معنوية من خطابات و افكار.[1]

اذ يطرح البنائيون مجموعة اقتراحات اساسية لدراسة السلوك الخارجي على النحو التالي:

- اهمية الافكار المعرفة الى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات و السلوك الخارجي
- دور الهويات وتاثيرها على السلوكات و الوحدات و مصالحها.
- دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.[2]

[1] حسن الحاج على احمد ''المدرسة البنائية في العلوم السياسية دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العامة'' http://hawariboumadian 1520 .maktooblog .com/1153358/%

[2] بير، **المرجع نفسه**، ص. 20 .

المطلب الثالث: نماذج تحليل عبر مستويات

أولا: مستويات التحليل وثلاثية: فردي/ وطني/ نظمي.

رغم وجود اختلاف في المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، إلا أنها اندرجت على مستويين نظمي ومستوى تحت نظمي (وطني) فقد أكد "كينيث ولتز" في بناء نظريته حول توازن القوى على الفصل بين المستوى النظامي (النظام ككل)، والمستوى الجزئي (الوحدات لكونه يعتبر أن نظريته هي نظرية بحتة حول النظام دون توابعه الجزئية)، فهو يعتمد على النظام الدولي، هناك مستوى أساسي للتحليل وعلى الدولة كمستوى ثانوي للتحليل، رغم إدراكه بوجود ثلاثة مستويات للتحليل فلا يستطيع المرء أن يفصل الكل عن الأجزاء والأهداف عن الوسائل والأسباب عن النتائج فقد تعددت المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية حيث نجد المقاربات النظمية Top – Down Approches ولا تهتم بنظام السياسة الخارجية في حد ذاته ولكنها مع ذلك تقدم الوصف والشرح والتنبؤ بطبيعة السلوك السياسي الخارجي، وسلوك الدول من خلال عدد القوى الكبرى في النظام الدولي.[1]

وتوزيع القوة الاقتصادية والعسكرية بين الدول، فمفتاح سلوك الدولة بالنسبة لهذه المقاربات هي الحوافز ومحددات سلوك الدولة التي تنشأ في الميدان الدولي. لذلك فهي نظمية في الأساس فالواقعية الجديدة تتبنى وجهة النظر النظمية[2] فالواقعية الجديدة تتسم بنوع من الدولاتية، فالدولة هي المعطي الأساسي باعتبارها كيان قادر على تحقيق أهداف ومصالح. [3] كون الفواعل مهتمة بوضع قوتها النسبية في الميدان الدولي، فهناك المقاربات الفرعية، وهي تسعى لتفسير السياسة الخارجية للدولة من الاسفل بالتركيز على ما يحدث داخل الدولة، من جانب آخر تتدرج الليبرالية الجديدة في مستوى التحليل تحت نظمي فمثلا في سباق التسلح يظم دولتين في البداية يمكن أن يعكس ذلك الشك وعدم الثقة المتبادل بين الحكومات، وهو الميكانيزم المعروف لدى الواقعية الجديدة بالمأزق الأمني، لكن نجد في دولتين أن هناك ائتلافات رابحة قد ترجع إلى مركبات عسكرية يستفيد أعضاؤها من زيادة النفقات الدفاعية، بالتالي يكون لها تأثير كبير على السياسة الدفاعية للحكومة وإذا كانت النظريات

[1] جندلي، **مرجع سابق**، ص. ص، 184 – 185 .

[2] إ شيباني، **مرجع سابق**، ص. 30.

[3] مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص.52.

النظمية للسياسة الدولية تصور الدولة كفاعل وحدوي عقلاني وفي التفسير السياسي الداخلي، التفاعلات السياسية الداخلية في دولة معينة تخضع السياسة الخارجية لبعض القواعد المعيارية وإذا كانت النظرية النظمية تصور الدولة كفاعل وحدوي وعقلاني، تفترض أن خصائص الجولة المحددة لا تدخل في التفسير. التفسير السياسي الداخلي هو ذلك التفسير الذي يركز على سمات الدولة وليس على القوة النسبية.

البنائية على عكس الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة تأخذ في الاعتبار كل من الظروف الداخلية والدولية. ولكل حقل نظري خلفية،والخلفية تعني صياغة مفاهمية للمستويات القاعدية التي تحصل ضمنها الظاهرة فعلى هذه الخلفيات تبنى النظريات والسياسة الدولية كحقل سياسي لها خلفية مفادها أن كل ما يحدث بين الدول وغير الدول مرجعه صناع القرار اللذين يتصرفون بصورة منفردة.[1]

ثانيا: نموذج سنايدر لصنع اتخاذ القرار السياسية الخارجية

إن نموذج سنايدر هو أول نموذج تم تطويره في حقل السياسة الخارجية عام 1954 حين كانت تلك الفترة قد شهدت انتقادات لاذعة وجهها سنايدر لمختلف الأطر النظرية في إطار السياسة الخارجية لأنها حسبه لا توفر الطريقة المنهجية المساعدة على فهم السياسة الخارجية وتفسيرها. وقد انطلق ريتشارد سنايدر من تقديم نموذج نظري لفهم وتحليل علم السياسة الدولي مخالف لما قدمه دارسوا النظرية العامة للعلاقات الدولية (نظريات ومدارس العلاقات الدولية) حيث يعتمد هؤلاء على النشاطات السياسية للوحدات السياسية كمادة للتحليل فيحللون سلوك الدول تبعا لعوامل موضوعية (جغرافيا، سياسية، تاريخية....) وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير نشاط الإفراد المسئولين عن اتخاذ القرار الخارجي لذا ركز سنا يدر على البحث في

نشاطات صناع القرار الخارجي كمادة للتحليل.[2] والحقيقة إن سنا يدر وعند تعرضه للأطر النظرية السابقة عليه قد ميز بين نوعين من التحليل:

- التحليل الساكن: يرتكز على طبيعة التغيير بين نقطتين زمنيتين والكيفية التي يتم بها.

[1] شيباني، **مرجع سابق**، ص. 31 .

[2] يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.176.

- التحليل الديناميكي: يجمع بين الوقوف على طبيعة التغير بين نقطتين زمنيتين أو أكثر إلى جانب الوقوف على معرفة أسباب التغير بتتابع الإحداث السلوكية ولذلك فتحليل عمليات السياسة الدولية يقتضي دراسة التفاعل بين الدول من ثنايا القرارات الخارجية (كمنتج نهائي لها) حتى تقدر العلاقة بين موقفين.كما أن تحليل العمليات السياسية الدولية يقتضي دراسة عملية صنع القرار لأنها تجعلنا نفسر لماذا ظهر موقف ما بشكل معين.

وان أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوك الدول تكمن في التحليل على مستوى الدولة، فعليه ففهم السلوك الخارجي لدولة ما يؤدي إلى فهم سلوك كل الدول وهذا هو جوهر نموذج صنع القرار لريتشارد سنايدر الذي يرتكز على دراسة السلوك الخارجي وتعريفه والوقوف عليه لأنه يتمثل في مجموعة القرارات التي تصنعها وحدات معترف بها وان الدول كذلك تتصرف على أساس أنها إطراف وفواعل في حالة أو موقف دولي معين والدفاع عن هذه الأهداف وعليه فوحدة التحليل الأساسية هي " القرار الخارجي " لان نشاطات الدول في النهاية ليست إلا نشاطات صناع القرار الخارجي،[1] وفي دراسته لمسار التفاعل اعتبر سنا يدر إن الفعل الصادر عن الدولة (موقف سياسي الدخول في النزاع، غلق سفارة ....) يقابله رد فعل من المحيط الخارجي يأخذ عدة إشكال وهنا تحدث العملية التفاعلية التي تؤدي إلى تشكل أنماط معنية ترسم اطر محددة للسياسة الدولية .[(2)] يعتقد سنايدر أن عملية صنع القرار هي عملية التي ينتج عنها اختيار أو انتقاء بديل أو قرار من بين مجموعة من البدائل والقرارات، هذه البدائل يعتقد سنايدر أنها معرفة اجتماعيا بهدف التوصل لوضع معين هذا الوضع كما يتصوره صانعوا القرار أي هو الذي يرتسم في ذهن صانع القرار، [(3)] ويركز سنايدر على مفهومين أساسيين في تقديمه لنموذجه: [(4)]

---

[1] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج و النظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسي**، (الإسكندرية: دار الجامعة، 2000)، ص ص 382 . 383 .

[2] يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص. 178 .

[3] عبد الحافظ، **مرجع سابق**، ص، 385

[4] فواز جرجس، **السياسة الأمريكية تجاه العرب : كيف تصنع؟ و من يصنعها؟**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 2000)، ص. 312.

الدوافع: يجب تحديد ومعرفة دوافع صناع القرار في السياسة الخارجية التي قد تكون متجانسة مع دوافع الوحدات السياسية (الدول) كما أنها قد تكون متعارضة وهي تتنوع بين:

الدوافع الشخصية: وهي المكتسبة من التوظيف الذي يشغله صانع القرار.

الدوافع السياسية: المرتبطة بسياسة الدول آو الحزب الذي يرتبط به صانع القرار.

2- **الإدراك:** أن فهم واستيعاب الفعل (القرار) يتطلب النظر إلى محيط صناعته من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي أي في إدراك صناع القرار للعوامل والمتغيرات المؤثرة في هذا القرار مثال: إدراك الدول لسقوط الاتحاد السوفيتي، وهذا ما يقود إلى تحديد المتغيرات المؤثرة في السلوك الخارجي. يحتوي نموذج ريتشارد سنا يدر لصنع القرار المتغيرات البيئية التالية:

البيئة الداخلية (البيئة الوطنية): تقع في إطار المجتمع الذي يتخذ صانعوا القرار قراراتهم من اجله وتشمل السياسات الداخلية (الرأي العام، الموقع الجغرافي، النظام السياسي، القيم الرئيسية للمجتمع، الأحزاب، جماعات الضغط) ويمكن إضافة الخبرة الوطنية في التعامل مع القضايا السياسية الدولية وهذه المتغيرات تكتسب أهمية كبرى لكن أهميتها القصوى يمنحها إياها صانع القرار أي إدراكه لها.[1]

البيئة الخارجية: حيث أن للبيئة الخارجية تأثير كبير على عملية صنع القرار السياسي وتتمثل متغيرات البيئة الخارجية في الوضع السياسي الدولي بمعنى تأثير الوضعية العامة للنظام الدولي كسياسة القطب الواحد أو تعدد الأقطاب وغير ذلك إضافة إلى متغير المنظمات الدولية فقد كانت من أهم الفواعل في السياسة الدولية ولا تزال وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الدولي من خلال محافظتها على

السلم والأمن العالميين كهيئة الأمم المتحدة وتأثير الرأي العام العالمي الذي كان يلعب دورا كبيرا في توحيد الشعوب إذ بفضله تكونت الأمم المتحدة كما أن سلوك الخارجي لصانع القرار يكون بإقناع الرأي العام العالمي إلا إننا شهدنا في عالم ما بعد الحرب الباردة أن هذا المتغير لم يعد يلعب هذا الدور حيث تناقص دوره، وهذا ما لاحظناه في التدخل الأمريكي في العراق كما أن متغير المصالح الاقتصادية يلعب دورا وتأثير أيضا في عملية صنع القرار حيث أن الدول التي تملك المواد الأولية تسعى دائما إلى اتخاذ قرار يقضي بتأييد الدول التكنولوجية

[1]- محمد نصر مهنا، **علم السياسة** (القاهرة : دار غريب للطباعة و النشر، 1997)، ص. 35.

بالمقابل امتلاك الدول العربية للبترول يؤدي بالدول غير منتجة له اتخاذ قرار يقضي بضرورة التعاون معه، وتعتبر الأخلاقيات الدولية من اعقد المتغيرات وهي تربط بالخلفيات التاريخية والتربوية وكذا بمسائل حقوق الإنسان، ويظهر تأثيرها على المستويين الشعبي والدولي وقد تجلى تأثير هذه الأخلاقيات واضح في مؤتمر هلسنكي عام 1975.[1]

[1] جمال علي زهران، " عملية ضنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نص قرن''، **مجلس السياسة الدولية** ، ع 149، جويلية 2002 ، ص. 23 .

موذج سنايدر لصنع و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية –

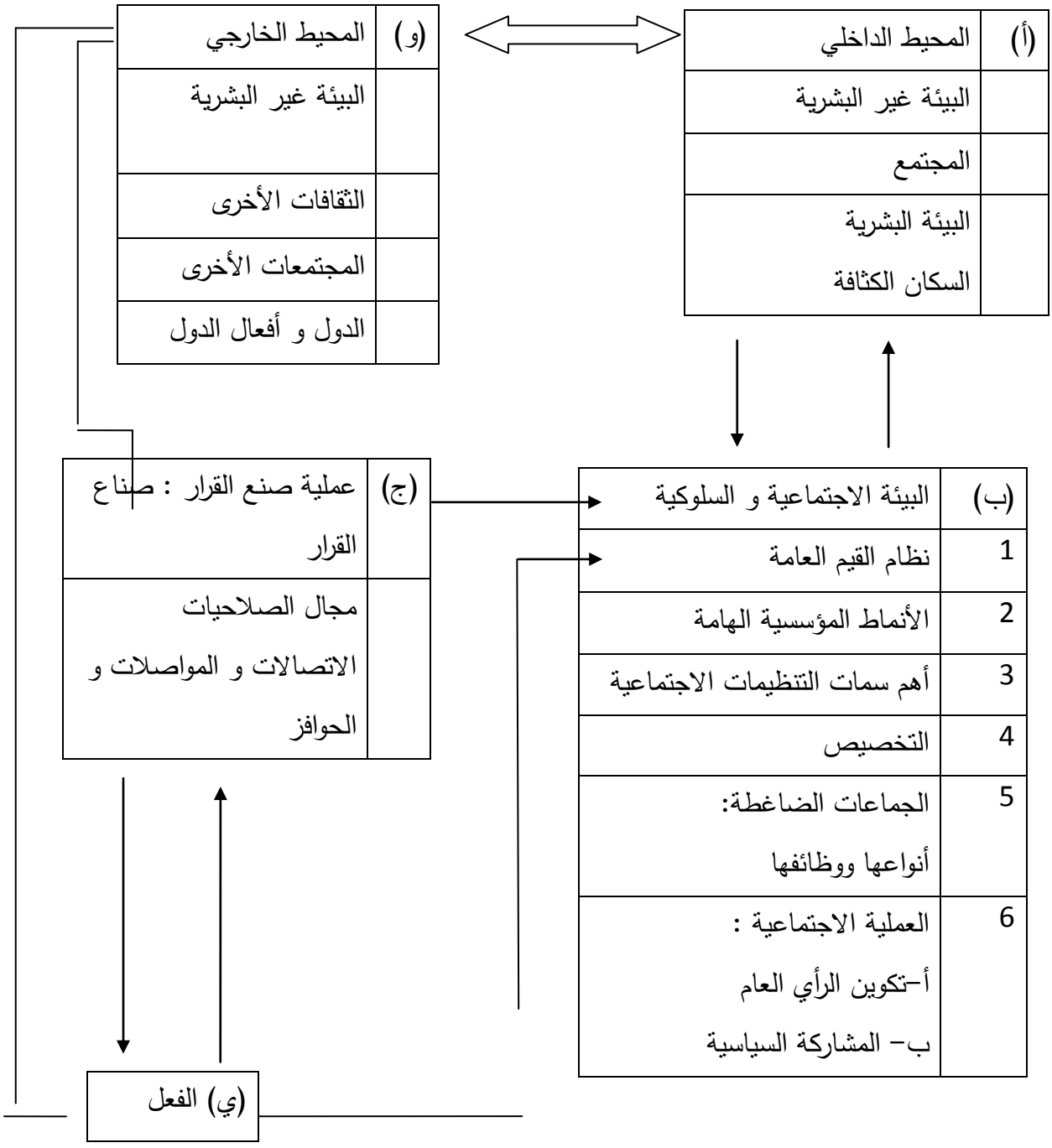

المصدر: ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**(لبنان: دار الكتاب العربي، 1985) ص 180.

سهم "ب ج" يمثل التفاعل بين البيئة الاجتماعية والسلوكية وعملية صنع القرار.

سهم "د ب" يوضح انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بيئتها الاجتماعية ، وبالتالي فان إقامة علاقات جيدة مع دولة أخرى قد يكون له مردود ايجابي.

سهم "ا ب" يرمز إلى التفاعل بين المحيط الداخلي ككل والمحيط الخارجي ، وهو يمثل العلاقات على المستوى المجتمعي وغير الرسمي ، وقد يكون نوع هذه العلاقات تجاريا آو ثقافيا أو رياضيا أو عائليا

سهم "دو.ج د" بين التفاعل بين دولتين ويشمل أنواعا عديدة ومختلفة من العلاقات تعاونية، تنازعيه تكاملية...الخ، باختصار يمكن القول أن نموذج سنايدريقدم لنا ثلاثة أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة وهي:

التفاعل على مستوى الحكومات "ج د و ج".

التفاعل على المستوى غير الحكومي "ا ب و" أو المستوى المجتمعي.

التفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومي وغير الحكومي " ب ج د ب"[1]

ومن هنا نستنتج الى ان السياسة الخارجية تعبر عن سلوك الدول تجاه الدول الاخرى او محيطها الخارجي، ولا ينبغي دراسة السياسة الخارجية دون الرجوع الى النظريات لما لها من اهمية في تفسير السياسة الخارجية، فهي فضلا عن كونها نموذج شكلي واسع النطاق يضم في طياتها الفرضيات والافتراضات على حد تعبير كل من جون بايلسBaylis John ، وستيف سميث Steve Smeth تعتبر نوع من وسائل التبسيط التي تتيح لنا تحديد الحقائق، ونحن بحاجة للنظريات كما يقول ستيفن وولتStephen Walt في مقدمة مقالته المعنونة " العلاقات الدولية :عالم واحد، نظريات متعددة" ، كما تعتبر القوة الناعمة احدى وسائل السياسة الخارجية لما لها من امكانية ودور فعال في تطبيق السياسة الخارجية للدول

[1] يوسف حتى، **مرجع نفسه**، ص.190.

الفصل الثاني

التحليل الوظيفي للسياسة الخارجية التركية

الفصل الثاني: التحليل الوظيفي للسياسة الخارجية التركية

لدراسة السياسة الخارجية التركية لابد التطرق الى مجموعة من المحددات الرئيسية، التي تساعدنا على فهم وتحليل سياسة تركيا الخارجية، وذلك من خلال التطرق الى المسار التاريخي للسياسة الخارجية التركية، حيث شهدت هذه السياسة مجموعة من التحولات والتطورات التي طرأت عليها وذلك بداية من المرحلة الكمالية مرورا بمرحلة العهد العثماني الى السياسة الخارجية التركية في المرحلة الراهنة، بالاضافة الى التطرق الى البيئة التي تتحرك في اطارها السياسة الخارجية التركية وذلك من خلال الوقوف على موقع تركيا الجيو-سياسي والأهمية الاستراتيجية لهذا الموقع، كما سيتم ادراج تاثير البيئة الداخلية والخارجية في صنع القرار في السياسة الخارجية. وكما هو واضح في ادبيات علم السياسة الخارجية فلكل دولة وسائل واداوت تنفذ بها سياستها الخارجية. وسنوضح في هذا الفصل والذي يندرج تحت عنوان: التحليل الوظيفي للسياسة الخارجية التركية ثلاث مباحث يتفرع عن كل مبحث ثلاث مطالب.

المبحث الأول: المسار التاريخي للسياسة الخارجية التركية

الميحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث: وسائل السياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: المسار التاريخي للسياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية في العهد العثماني

بدأت السلطنة العثمانية تتكون بين القرنين 14–16 على يد الأتراك العثمانيين بعد تفكك الدولة السلجوقية، وتتوسع على حساب الإمبراطورية البيزنطية ومملكتي بلغاريا وصربيا واهم انتصارات الأتراك في تلك الفترة كانت في معارك بورصة (1326)، وقوصوه (1389)، ونيقوبول (1396)، وقد توقف التوسع العثماني فترة قصيرة حينما هزم "تيمورلنك بايزيد الأول". وفي سنة 1453 سقطت القسطنطينية على يد محمد الثاني. فورث أملاك الإمبراطورية البيزنطية، وبلغت السلطنة العثمانية ذروة مجدها في القرن السادس عشر في عهد سليم الأول الذي انتصر على السلطان الفوري واستطاع بذلك ضم سوريا ومصر، كما اتسعت في عهد سليمان القانوني (1520–1566) الذي فتح معظم بلاد اليونان والجزائر والمجر، كذلك كانت[1] السلطنة العثمانية البنية السياسية الوحيدة في المنطقة والتي شكلت حاكمية سياسية في مقابل أوروبا. وهذه الحاكمية المسيطرة التي شكلتها الدولة العثمانية قد أثرت بشكل مباشر على عملية انهيار البنية الإقطاعية في أوروبا كما أنها أجبرت أوروبا على الانفتاح على العالم من اجل اكتشاف طرق تجارية جديدة. و هذا ما تجلى في السياسة التي اتبعها السلطان سليمان القانوني تجاه فرنسا حيث استندت الإستراتيجية الدبلوماسية إلى القوة العسكرية الفائقة من جهة وعلى استثمار خلافات أوروبا الداخلية من جهة أخرى. ومع اتفاقية "كارلو فتز" 1699 والتي اكتسبت خصائص جديدة للعلاقة القائمة بين الجانبين، إذ اتجهت الدولة العثمانية التي بدأت تفقد أراضيها في أوروبا لأول مرة في تاريخها بعد هذه الاتفاقية إلى إستراتيجية الدفاع لاسترجاع الاراضي التي خسرتها بدلا من استراتيجية التقدم إلى داخل أوروبا. إن الحدثين الأخريين الهامين في السياسة الخارجية العثمانية هما اتفاقية كوتشوك قاينارجه 1774 وحرب القرم ما بين 1853–1856 وتعتبر الامتيازات التي حصل عليها الأرثوذك الذين كانوا تحت حماية الدولة العثمانية بناءا على المطالب الروسية بموجب اتفاقية (قاينارجه) أولى المؤشرات الهامة على العلاقة بين وضع الدولة الدولي واستقرارها ووحدتها الداخلية. [(2)] وقد نشأ في السلطنة العثمانية بسبب هذا الوضع السياسي حركات إصلاحية تحت أسماء التحرر، الإصلاح الدستوري، القومية. فنشأت فكرة جامعة الأمم الطورانية كما نشأت جامعة الأمم

[1]– عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ص.710.

[2] احمد داود اوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** (بيروت: الدار العالمية للعلوم ناشرو ومركزو الجزيرة للدراسات 2010)،ص.ص،88–89.

الإسلامية، وجامعة الأمم العثمانية. ولقد قاوم السلطان عبد الحميد (1876–1909) كل هذه الأفكار التحررية محتفظا لنفسه بالسلطة المطلقة ولكنه أرغم في سنة 1908 على منح الدستور الذي طالبت به الثورة في تلك السنة، وقامت جمعية تركيا الفتاة من شباب المثقفين والضباط الجيش. [1]وفي الحرب العالمية الأولى تحالفت تركيا مع ألمانيا والنمسا، ومع أن الجيش التركي أحرز نصرا باهرا في غالي بولي (1915) على الجيش البريطاني إلا انه هزم في سائر الميادين وانهارت تركيا في 1918 أمام ضربات البريطانيين والجيش العربي وانتزعت منها كل أملاكها في أسيا بمقتضى معاهدة "سيفر" وبإلغاء مصطفى كمال للسلطة عام 1922 طويت صفحة السلطة العثمانية، وبدأت مرحلة الجمهورية التركية التي تعود بوجودها إلى مصطفى كمال أتاتورك.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية في عهد الجمهورية الجديدة

شهدت هذه المرحلة العديد من التطورات في السياسة الخارجية التركية تتمثل في:

1) النموذج الكمالي: "سلام في الداخل سلام في الخارج " قضى مصطفى كمال على السلطنة في السنة 1922، [2] ثم في 29 أكتوبر 1923 بموجب معاهدة لوزان تم الإنشاء الثاني للدولة التركية وما كان في عصر العظمة والقوة مستحيلا بل غير مطروح أصلا تحول بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى كيان جديد أصبحت عن طريقه تركيا جزءا من أوروبا جغرافيا، ثقافيا، حضاريا، بمعنى تهميش الإسلام كقوة محركة في المجتمع والسياسة. طبعا لم تبدأ عملية الأوربة مع أتاتورك[3] ومنذ لحظة تسلمه السلطة حتى وفاته سنة 1938، وضع أتاتورك نصب عينه مهمة تحديد طبيعة الشعب التركي وبالتالي طبيعة الدولة التركية كان دقيق الرؤية للقيم والمبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها هذه الدولة ينبغي لها أن تكون مستقلة حديثة، صناعية، أوربية التوجه، علمانية، وكان لابد لتركيا أن تتخلى عن فكرة إنشاء إمبراطورية في الشرق الأوسط إذا كانت أناضولية الأساس علمانية في ذلك وهما شرطان للهوية الأوربية)[4] في المجر مهددا السلام العالمي. ولقد كان فشل الاعتداء الانجليزي الفرنسي على مصر 1956 منبها للأتراك فاخذوا بمبدأ استقلال

---

[1] إبراهيم رزقانة، **الجغرافيا الإقليمية للعام الإسلامي** (القاهرة: دار النهضة العربية)، ص. 16.

[2] مرجع نفسه، ص.19.

[3] محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية** (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوليف، 1998)،ص .25.

[4] فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط** (قرطبة: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ،1993)، ص. 10.

قبرص وتخليصها من السيطرة البريطانية، وعمل الأتراك منذ ذلك الوقت على تحقيق اكبر قدر ممكن من المصلحة التركية في قبرص.[1]

2) السياسة الخارجية التركية إبان الحرب الباردة

إن التقليد السياسي السلبي الذي اتبعته تركيا في سياستها الخارجية طيلة هذه المرحلة قد اثر بشكل كبير على الوضع الحالي، لم تُكَون تركيا علاقات بمقاييس مرحلية مع القوى التي بدأت تبرز في حقبة ثورات التحرر ضد الاستعمار التي شهدها عقد الخمسينيات والتي بدأت بالظهور منذ النصف الثاني من عقد السبعينيات. تأخرت تركيا في إقامة علاقات مع مراكز هذه القوى الجديدة ولم تستطع الاستفادة من تغيير التوازنات التي حصلت داخل أسيا ومن مركز القوة الذي شكل في شرق آسيا والباسيفيك.

لقد اقترفت تركيا أخطاء سياسية جديدة في محيطها الإقليمي، لأنها لم تستطع استثمار التشكلات العالمية الجديدة في الوقت المناسب، وبابتعادها عن قضايا الشرق الأوسط، أصبحت تركيا غريبة عن المحيط الجيوثقافي للمنطقة من جهة ولم تستطع إن تصبح مؤثرة بشكل كاف في البنية الجيواقتصادية الفنية للمنطقة من جهة أخرى، وقد أدى إهمالها هذه الموارد إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية الذي شهدته تركيا في نهاية عقد السبعينيات والذي لم تتخلص منه حتى الآن، تبنت تركيا طيلة فترة الحرب الباردة سياسة خارجية واستراتيجيات عسكرية مستندة إلى المفهوم الأمني و الحدودي، بدلا من المفهوم الذي يتناول الوضع الدولي وعملت على تحديد وضعها الدولي من خلال هذا الإطار الضيق. [(2)]

4) السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة

أدت التغيرات الدولية الهائلة التي أعقبت الحرب الباردة إلى إحداث انقلابات في مناخ السياسة التركية على الصعيدين الخارجي والأمني، ما لبث أن اضعف روابط أنقرة بحلفائها الغربيين وفرض تشددا في العلاقات مع البلدان المجاورة كما في التطورات الإقليمية .[(3)]

كما شهدت السياسة الخارجية التركية سلسلة من المتغيرات التي يمكن وصفها بالجذرية على مستويين:

المستوى الأول: محاولة ابتكار توازن جديد يبين ارتباطات تعاونية عبر جملة من الأطر متعددة القوميات القديمة والجديدة من جهة والمتابعة الجادة والمستمرة لمصالح قومية يجري تعزيزها وحمايتها عبر قدرة عسكرية مازالت تنمو بشكل متصاعد أكثر فأكثر عن ذي قبل من جهة أخرى. أما المستوى الثاني: فان

---

[1] رزقانة، **مرجع سابق**، ص.ص،26– 28.

[2] داود اوغلو ، **مرجع سابق**، ص.ص، 94–95.

[3] هاينكس كارمر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** (السعودية: مكتبة العبيكان،2001)،ص، 165.

النخبة السياسية التركية أصبحت أكثر إدراكا لضرورة إقامة علاقات خارجية تتجاوز حدود الأطر التقليدية للسياسة الخارجية التركية لفترة قبل الحرب الباردة التي تجسدت في السعي الحثيث نحو الارتباط بمنظومة الغرب هذا السعي الذي يمثل العمود الفقري للسياسة الخارجية التركية.[1]

لقد وفر انتهاء الحرب الباردة فرصة سانحة لتركيا من اجل تعديل وتطوير توجهات سياستها الخارجية على وقع ديناميات البيئة العالمية المتحولة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي سيما أن عدم تبلور نظام عالمي جديد تتفرع عنه أنظمة إقليمية فرعية جديدة، كانت السبب وراء ظهور تهديدات أمنية جديدة لتركيا في المحيط الجيوسياسي الشامل مثل الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز.[2]

المطلب الثالث:السياسة الخارجية التركية في عهد العثمانية الجديدة:

العثمانية الجديدة تعني باختصار الاعتماد على القوة الناعمة لا الخشنة في السياسة الخارجية، علمانية أقل تشددا في الداخل، ودبلوماسية نشطة في الخارج، وخاصة في المجال الحيوي لتركيا.

أصبحت تركيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في وضع يستحيل التوقف عنده، وبات لابد عليها من التقدم إلى الأمام بسرعة عبر دور إقليمي واسع ينطلق من البناء الداخلي للأمة وتحقيق التوافق المجتمعي، كما يراعي الظروف الخارجية، وإلا فان التوقف في ظل التحولات العالمية يعني التراجع ومواجه الخطر الحتمي للتجزئة والضعف.

يرى الكثير من المفكرين على غرار " هاينكس كرامر " إن الجمهورية التركية التي أسست على المبادئ الكمالية إنما هي تقليدا لتراث الدولة العثمانية التسلطية ولكن بصيغة جديدة وذلك راجع لمسارات تطور الفكر الكمالي، حيث غالبا ما كان يبالغ في تفسير تلك المبادئ والتي في رأيه ظلت منفتحة نظريا فقط تحت شعارات إقامة الدولة الجديدة عن طريق التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأما الواقع التركي كان يعكس مجموعة الالتزامات وقرارات جبرية من الأعلى دون أي اهتمام بشان القاعدة خاصة في التعامل مع القيم المجتمعية التي كانت مبنية على الدين، واستبدالها مباشرة بالعلمانية التي يعتقد فيها إشارة للديمقراطية والمساواة في حين أن محاربة التعبير السياسي للدين لا تتوافق بالضرورة مع تشجيع الحريات الفردية

---

[1] فرح صابر، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012)، ص.507.

[2] مصطفى جاسم حسين، **الدور التركي الإقليمي للمدة 2002 الى** 2010 (الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية،)، ص.03.

ودعمها، كما أن الليبرالية والديمقراطية لم تكونا جزءا من المبادئ الكمالية، ولقد كان التفسير الواقعي لهذه المبادئ من البداية مثله مثل الممارسة السياسية للقادة الجدد، وفي ظل الظروف التي كانت سائدة في تركيا عقد العشرينيات، فان هذا يبدو الأسلوب الوحيد القادر على تمكين سياسات أتاتورك التحديثية من تحقيق النجاح.[1]

كذلك شهدت السياسة الدولية تغيرات واسعة في الألفية وبداية بأحداث 11 سبتمبر 2001 الأمر الذي وضع تركيا أمام عالم جديد مختلف بدرجة كبيرة عما كان عليه من قبل وبخاصة مع اتجاه الولايات المتحدة لمتابعة قضاياها بكيفية مباشرة وقيامها بالحرب على ما يسمى" الإرهاب" هذه البيئة ملائمة لتركيا من اجل الدخول في تفاعلات أمنية وإستراتيجية في مختلف المناطق والأقاليم التي تتاخمها مثل الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز واسيا الوسطى...الخ، توافق ذلك مع تغيرات داخلية تمثلت بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية 03 نوفمبر 2002 بقيادة "رجب الطيب أردوغان" وعزز هذا الأخير العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية والإسلامية ولقيت "سياسة انعدام المشاكل " مع الجيران التي انتهجها ونفذها وزير الخارجية التركي "احمد داوود اوغلو" نجاحا في بعض الحالات وتراجعت في دول أخرى وثمة مؤشران رئيسيان لتغير السياسة الخارجية التركية الايجابية نحو العرب والمسلمين، المؤشر الأول يتمثل في نزعة تركيا الاستقلالية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية في جنوب شرق الأناضول تمهيدا لفتح جبهة ثانية في الحرب ضد العراق كما حاول المسئولون الأتراك قطع الطريق على هذه الحرب عبر ابتكار آلية للتشاور الإقليمي مع ستة دول عربية وإيران، سميت مؤتمر دول جوار العراق. أما المؤشر الثاني فيتمثل في تبدل الموقف والخطاب إيزاء إسرائيل عقب عملية "الرصاص المسبوب"ضد غزة 2008–2009 وبلغ التشدد التركي إزاء إسرائيل أقساه عقب نشر ملخص لتقرير لجنة التحقيق بحادث أسطول السلام أو الحرية فأعلن "اوغلو" مرحلة جديدة من العلاقات مع إسرائيل عبر سلسلة من التدابير ضد تل أبيب بالإضافة إلى أن تركيا حرصت على وحدة التراب العراقي واستقلاله، طوال مدة الاحتلال الأمريكي البريطاني (2003–2008).[2]

وسرعان ماتوا لت المشاريع والمبادرات بحيث أطلق الزعيم التركي ورئيس الوزراء السابق "تورغوت اوزال" مبادرة طرح فيها فكرة العثمانية الجديدة "neo –ottomanism" التي كان "جنكيز تشاندرا" " candar gengiz " المعلق والمحلل السياسي ومستشار اوزال من ابرز المنظرين لها والذي أوصى أن تركيا يجب أن

[1] كارمر، **مرجع سابق**، ص ،27.

[2] سعيد محفوظ، **مرجع سابق**، ص. 55.

توضع لها رؤية إمبريالية ويؤكد في الوقت ذاته أن هذا التصور لا ينبغي أن يفسر بأنها ذات نظرة " توسعية أو تهورية اندفاعية ومغامرة " بل بوصفها حرية حركة الناس والأفكار والبضائع في أراضي الإمبراطورية العثمانية القديمة.[1]

والعثمانية الجديدة كما يعرفها زعيم حزب " الطريق القويم " تورغورت اوزال" هي: وسيلة لتجاوز الاختلافات العرقية في تركيا من خلال الهوية الإسلامية تماما مثلما كان الوضع خلال العصور الإمبراطورية العثمانية. فالدين يؤلف بين مسلمي الأناضول والبلقان فتكون تركيا في الفضاء العثماني السابق، يعني أن تكون مسلما والعكس صحيح، أما "نجم الدين اربكان" زعيم حزب الرفاه ورئيس الوزراء السابق فيقول: أن هدفه من هذه الإيديولوجية الجديدة هو "خلق تركيا العظمى كما فعل العثمانيون بالضبط " فالعثمانية الجديدة باختصار هي قيام تركيا، بدور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من الادرياتيك إلى سور الصين مرورا بالشرق الأوسط أي تلك المناطق التي كانت في وقت مضى جزءا من الدولة العثمانية.مضافا إليها الجمهوريات الإسلامية في القوقاز، وأسيا الوسطى وعليه فان العثمانية الجديدة هي نتاج تبدل الظروف التي ولد في ظلها كيان الجمهورية التركية.[2]

حدد "داوود اغلو" واحدة من الضرورات أو التحديات التي تواجه تركيا، وهي أن تغير في نظرتها إلى ذاتها والى العالم، وتغير من كونها " دولة هامشا"، " أو طرفا " في السياسة العالمية إلى " دولة مركز " وان تنتقل من ردود الفعل إلى الفعل، هذا يعني أن التحول السياسي يستند إلى التحول الثقافي (ورؤيوي) في النظر إلى العالم ككل، ولكن بالتركيز على المناطق والتكوينات المستهدفة أساسا وهي الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز واسيا الوسطى، وكل المجال التاريخي والثقافي والديني المشترك مع الأتراك مثل النطاق الإسلامي من المغرب إلى اندونيسيا، وضع "اوغلو " إطارا نظريا ومعرفيا " للسياسة الخارجية اتسم بالحركية والجاذبية، وهنا يكن تأثيره وتلقيه لدى شرائح واسعة في تركيا وهذا يذكر بكيفية أو بأخرى بالحماسة التي أثارتها أفكار "تورغرت اوزال". [3]

---

[1] علي مفلح محافظة، **العرب والعالم المعاصر** (الأردن: دار الشروق للشر والتوزيع، 2009)، ص.ص.420-421

[2] عبد المالك محرز، **البعد الاقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة**، رسالة ماجستار في العلوم السياسية (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2009)،ص.48.

[3] سعيد محفوظ، **مرجع سابق**، ص.56.

الميحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: تأثير البيئة الداخلية والخارجية في صنع القرار في السياسة الخارجية

أولا العوامل الداخلية:

حديثنا هنا لا يتركز فقط حول من يصنع السياسة الخارجية في الداخل وإنما حول العوامل التي قد تؤثر من قريب أو من بعيد في صياغة السياسة الخارجية.

وعموما يمكن تقسيمها إلى عوامل مستقرة وعوامل غير مستقرة، بالنسبة للأولى يمكننا إدراج كل من العوامل الطبيعية الدائمة نسبيا مثل الموقع الجغرافي، المناخ، التضاري والموارد الطبيعية (معادن، طاقة)هذا إلى جانب العوامل الحضارية المميزة لتلك الدولة (كالدين، الثقافة أو الثقافات السائدة، التاريخ المشترك...)،[1] أما فيما يتعلق بالنوع الثاني من العوامل أي العوامل غير مستقرة، فتشمل العوامل الديمغرافية، التركيبة الاجتماعية، طبيعة النظام السياسي وبالتالي المؤسسات التي لها تأثير في القرار الخارجي كمؤسسات رسمية(رئاسة، برلمان، المؤسسة العسكرية... ،) أو كمؤسسات غير رسمية كالأحزاب، جماعات الضغط، المؤسسات والشركات الاقتصادية...هذا إلى جانب دور وتأثير الرأي العام والإعلام

هذا ويضيف" سنايدر مجموعة من العوامل الأخرى مثل:

-تأثير بعض القوى الاجتماعية في الدولة.

-الخبرة القومية في مجال السياسة الخارجية'وما تتركه من شعور بالرضى التهديد، القلق...تجاه بعض الدول.

-كيفية توزيع الموارد والدخل داخل المجتمع وتأثيرها في بلورة اتجاهات معينة تجاه العالم الخارجي.

-التفسيرات غير الرسمية للأحداث الدولية والتي تؤثر على فئات المجتمع

توقعات الرأي العام حول السياسة الخارجية للدولة والتي قد تتنافى مع ما تحققه الدولة مما قد يؤدي إلى تقليل دعمه للحكومة.[2]

ان الهوية التركية المستقلة أصبحت واضحة، وهي مستندة على اقتصاد تتصاعد قوته يوما بعد يوم، وهذا كله ناتج عن ان السلطة في تركيا استطاعت بشفافية ومنهجية علمية ان تبني جسرا من الثقة والتواصل بين

[1] يوسف بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999) ص. 24.

[2] **المرجع نفسه**، ص. ص.ص. 52.53.62.63.

جميع الاطياف في المجتمع التركي الكبير لتصبح القاعدة في تركيا ان المصلحة العامة ليست شعارا لفظيا تقذفه الاحزاب السياسية لغايات سياسية، بل هو حقيقة واقعية تعمل الحكومة التركية على ترسيخها فعلا، فتكون العوائد للجميع والمنفعة عامة.[1]

وهكذا فان ما تتمتع به تركيا في هذه الفترة من مقدرة فائقة على لعب دور اقليمي مميز، لم ياتي في غفلة من الزمن ولا من جيرانها، فبمقدار ماكانت تتقدم نحو استقرار حياتها السياسية والداخلية، كانت دول الجوار تنحدر من المزيد من الفساد والتآكل والحروب الاهلية، كما ان هاجس الفاعلية التركية الاقليمية لم ينفك ان يكون تكوينيا في السياسة التركية، وقام في جانب كبير منه على النزعة القومية ونزوع امبراطوري وجد في الماضي غير البعيد ذريعة وحافزا، على نحو يداني اللاواقعية السياسية احيانا.

ان تركيا بلد ديمقراطي، فيها مؤسسات فاعلة ومجتمع مدني متكامل ونقابات، وصحف مستقلة نسبيا من جهة، ومهيأة للاختراق من مؤسسات المجتمع الدولي من جهة اخرى.[2]

العوامل الخارجية : ويقصد بها تلك العوامل التي تخرج عن نطاق حدود الدولة حيث تنطلق ببيئتها الخارجية، ويقول" لويد جنسن" في هذا الإطار – حول أهمية العوامل الخارجية -أنه" إن لم تكن هناك محددات خارجية فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية[3] "

وتتحدد العوامل الخارجية في مجموع الأفعال وردود الأفعال في السياسة العالمية، تأثيرات باقي الأطراف الدولية (دول، منظمات ...،) ويضيف" سنايدر " تأثير مجتمعات وثقافات الدول الأخرى، العوامل غير إنسانية (المحيط المادي الجغرافي)،[4] هذا إضافة لتأثير طبيعة النظام الدولي وتوزيع القوة داخل هذا النظام.[5]

ونتيجة التحولات التي طرأت على العالم خاصة بعد الحرب الباردة وما نتج عنها من تغيير في بنية النظام الدولي وانتشار اسلحة الدمار الشامل في وسط الشرق الاوسط والقوى الاقليمية، وهذا ما نتج عن المعضلة الامنية لدى تركيا ولجوئها الى الحلف الاطلسي في الدفاع عن امنها القومي، بالاضافة الى حقبة التسعينيات

---

[1] ايمان دني، **الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة** (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2014)، ص. 129.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 130،

[3] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، تر :محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم .(الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989)، ص .279 .

[4] يوسف بن حارب، **مرجع سابق**، ص62

[5] لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص ص.303 – 299 .

وما شهدته من تحولات في جيو-استراتيجية في مثلث الشرق الاوسط،القوقاز، البلقان، فرض عليها بدء الخروج من عزلتها التاريخية المديدة.

وقد حرص الاتراك في بداية تاسيس الجمهورية التركية، في سياستهم الخارجية على اتباع مبدأ مؤسس الجمهورية " مصطفى كمال اتاتورك " سلام في الوطن سلام العالم، والذي بموجبه اعطت تركيا الاولوية للقضايا الداخلية على القضايا الخارجية.[1]

المطلب الثاني: دور حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية التركية

يطلق حزب العدالة والتنمية، بالتركية مسمى(الآق بارتي) أي الحزب الابيض، جاء الى السلطة نتيجة الانتخابات التشريعية، أجريت في 11نوفمبر 2002 بحيث تحصل على 351 مقعدامن مقاعد البرلمان البالغة 550 مقعدا، وهو بذلك قد فاز فوزا ساحقا باغلبية كبيرة رغم انه لم يمض على تاسيسه عام ونصف حيث تاسس في 14 اوت 2001 وقد كان شعاره " انفتاح على التنوير، انغلاق على العتمة" . وهو الحزب الوحيد الذي يزعم ان مرجعيته الفكرية هي الاعلان العالمي لحقوق الانسان، كما يتضمن برنامج الحزب ان العلمانية هي ضمانة الديمقراطية لا اساسها. وأنها المبدا الاساسي للسلم الاجتماعي، وبالتالي فهي مفهوم يقيد او يضع حدود للدولة لا للافراد، وهي حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية، ويرى الحزب ان الحريات الفردية هي اساس التحرر الاجتماعي، كما يرى ان الدين ليس عامل تقسيم للمجتمع بل عامل توحيدي.[2]

اتبعت تركيا في سياستها منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم على سياسة القوة الناعمة، والتمدد شرقا وجنوبا وتمكنت من ابرام اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية، خاصة مع سوريا ولبنان والعراق ودول الخليج ومصر... لذلك يمكن القول بان وصول حزب العدالة والتنمية شكل نقطة تحول مفصلية في السياسة التركية.

وعليه تقوم السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية على ما يعرف بالعمق الاستراتيجي والسياسة متعددة الابعاد التي تفترض رؤية تركيا لذاتها باعتبارها دولة مركزية ويلخص اوغلو ان أسس ومبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة تتركز في ستة محاور رئيسية وهي كالاتي:

---

[1] دني، **مرجع سابق**، ص. 131.

[2] محمد نور الدين، **.تركيا الصيغة والدور** (بيروت: رياض للكتب والنشر، 2008) ، ص. 28.

1. التوازن السليم بين الحرية والامن، وهدفه تحقيق الامن القومي ومواجهة خطر الارهاب، مع عدم تقليص الحريات،
2. تصفير المشكلات مع دول الجوار ديبلوماسية تصفير المشكلات محاولة حل المشكلات و الأزمات العالقة بين تركيا و جيرانها أو ما يسمي بتصفير المشكلات، و بالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، و الدخول في صورة البلد ذوي العلاقات الجيدة مع الجميع. وهذا ان تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة وهي نظرية لداوود أوغلو تقوم على أساس ان الثقل الدولي لتركيا يأتي من خلال لعبها لدور صانع السلام
3. التاثير في الاقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، ويقصد به تاثير تركيا في البلقان والشرق الاوسط والقوقاز واسيا الوسطى.
4. السياسة الخارجية متعدد البعد: ويعني الاتساق في السياسة الخارجية وعدم تعارض توجهاتها تجاه الدول والمنظمات الدولية. فتركيا تعمل على تدعيم علاقاتها الاستراتيجة مع الولايات المتحدة الامريكية في اطارحلف الناتو والعلاقات الثنائية، وكذلك تدعم علاقاتها مع روسيا والاتحاد الاوروبي. وفي الوقت الذي نجدها تدافع على بعض قضايا العرب وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني وتنتقد ممارسات اسرائيل الاجرامية. نجدها ايضا تمارس علاقات استراتيجية في مجالات عسكرية واقتصادية مع اسرائيل، دون ان يحدث تعارض في سياستها الخارجية.
5. الدبلوماسية المتناغمة: ويعتمد هذا المبدأ على تبلور حالة التوافق والانسجام بين الاستراتيجية الكبرى للدولة والاستراتيجيات الصغيرة للشركات والافراد والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني. بحيث تتوافق سلوك اللاعبين من غير الدول سواء الشركات تركية او جمعيات رجال اعمال مع سلوك الدولة التركية وسياستها الخارجية تركيا المنفتحة على افريقيا والعرب من خلال حصولها على عضوية مراقب بالاتحاد الافريقي والجامعة العربية وتشكيل منتدى التركي -العربي وعضويتها الكاملة في المنظمات الدولية مثل (الناتو منظمة المؤتمر الاسلامي) يصاحب هذا الانفتاح تفاعل متوازي لمؤسسات المجتمع المدني واتحادات المستثمرين وجمعيات رجال الاعمال التركية مع الدول العربية والافريقية والاسلامية بشكل متناغم مع توجهات الدولة وسياستها الخارجية.
6. أسلوب دبلوماسي جديد: أي رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي وان تكون دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته. رافعة هوية الشرقية دون

امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل اوروبا داخل محافل اوروبا ومنتدياته من خلال نظرته الاوروبية.[1]

يعتبر استخدام القوة الناعمة والارث الاستراتيجي للمبراطورية العثمانية من اهم المبادئ التي بنى عليها احمد داوود اوغلو سياسة بلاده الخارجية،[2] فهو يعتبر من ابرز الباحثين في البعد الثقافي في العلاقات الدولية والاستفادة من الثقافة المشتركة بين العرب والمسلمين وبين تركيا في توسيع دائرة نفوذ تركيا وتاثيرها في محيطه الاقليمي. وهذا لا يتعارض مع حفاظ تركيا على علاقاتها وتحالفاتها الاستراتيجة بلاولايات المتحدة ودول حلف الناتو، واصرارها على الانضمام للاتحاد الاوروبي

ويحدد الدكتور حسن نافعة اربعة اشكاليات قام به حزب العدالة والتنمية باجاد حلول لها وهي :

1. اشكالية المواجهة السياسة: وذلك بطرح صيغة التوافق بين الاسلام والديمقراطية وتحجيم من قدرة الجيش على التدخل في الحياة السياسية.
2. اشكالية الهوية: وذلك بطرح صيغة تحقق الانسجام بين معطيات تركيا التاريخية والثقافية والجغرافية وبين واقع سياسي وثقافي وقانوني فرض على الشعب وادى الى عزله عن التفاعل الطبيعي مع محيطه الاسلامي.
3. اشكالية التنمية والتحديث: وذلك بطرح صيغة مكنت تركيا ليس فقط من تحقيق معدلات تنموية سنوية تعد من اكبر معدلات التنمية في العالم المعاصر وانما من ربطها ايضا بمفاهيم تحقق عدالة في التوزيع وانفتاحا أكبر على العالم الخارجي.
4. اشكالية التبعية: وذلك بطرح صيغة في السياسة الخارجية مكنت تركيا من الانتقال من الدور التابع الى دور الفاعل المستقل، ومن لعب دور نشط وفاعل على الصعيدين الاقليمي والدولي دون الاخلال في الوقت نفسه بعلاقة ومصالح تركيا الاستراتيجية مع الغرب و حتى ما اسرائيل.[3]

---

[1] اسماعيل الحجور، "العمق الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية"، **مجلة النور**، ع. 466، (12.1.2011)

[2] زيا ميرال وجوناثن، المرجع السابق، ص.80

[3] نظير محمد امين، "موقف تركيا من احداث التغيير في المنطقة العربية" ، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، ع. 2 (2013).

المبحث الثالث: وسائل السياسة الخارجية التركية

المطلب الاول: عناصر القوة في السياسة الخارجية التركية

أولا: عناصر موضوعية تنطوي على البعدين الجيوسياسي والجيوستراتيجي

1. **الموقع الجغرافي:**

في أي دراسة علمية للسياسة الخارجية، لا يمكن اهمال العامل الجغرافي، وفي هذا الصدد يقول نابليون بونابرت: أن الوضع الجغرافي هو الذي يملي السياسة.

وعلى الرغم من أن التكنولوجيا والاسلحة الحديثة، قد قللت من أهمية الموقع الجغرافي، الا انها لم تستطع ان تاخذ المكان الاول في تقرير سياسة الدولة...[1]

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واختفاء الخطر المهدد لها فقدت تركيا أحد وظائفها الاساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الاطلسي اثناء حقبة الحرب الباردة، إلا انها بقيت محتفظة بأهميتها الاستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، والواقع على مفترق طرق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط كما انها دولة مطلة على البحر الاسود وبحر قزوين والبحر الابيض المتوسط، وتتحكم بمضيقي البسفور والدردنيل (انظر الخريطة رقم) .

يشكل هذا الموقع الاستراتيجي لتركيا قلب المجال الجغرافي المصطلح عليه تسميته ''اوراسيا''، ويعتبر نقطة تقاطع قارات العالم الثلاث (اسيا، اوروبا افريقيا) .[2]

ولقد لعب الموقع الجيو- سياسي دورا بارزا، كمدخل من مداخل السياسة الخارجية التركية ومحددا هاما لسلوكها الخارجي، حيث تتحدد الاهمية الاستراتيجية لتركيا في أغلب جوانبها، بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله وما ينطوي عليه ذلك التميز من مضامين سياسية واقتصادية وعسكرية. (انظر الملحق رقم 03)

تبلغ مساحة تركيا حوالي 780,567 كم منها 24,00 كم في اوروبا، و 756,567كم في اسيا، ويبلغ طول حدودها 2753كم، منها 877 مع سوريا 610 كم مع روسيا، و 269 كم مع بلغاريا 330 كم مع العراق،

[1] دني، **مرجع سابق**،ص. 76.

[2] عصام فاعور ملكاوي، **تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة**، بحث مقدم في الملتقى العلمي (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية: كلية العلوم الاستراتيجية، 2013) ، ص. 9.

و454 كم مع ايران ويبلغ طول سواحلها 8333 كم على البحر الاسود و 1577 كم على البحر الابيض المتوسط و 5705 كم على بحر ايجة و 172 كم على الدردنيل، و 90 كم على البوسفور، و 227 كم على بحر مرمرة.[1]

وتستغل تركيا ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الاوسط اضافة الى عضويتها في منظمات اقليمية ودولية ذات فاعلية في لعب دور كبير في السياسة الدولية والاقليمية ذات فاعلية في لعب دور كبير في السياسة الدولية والاقليمية يتمثل في ملء الفراغ الحادث في المنظومة الاقليمية، بعد احتلال العراق وتزعزع علاقتها باسرائيل و لعب دور القوة الموازية لطموح ايران الاقليمي، اضافة الى قيامها بدور الوسيط في الاقليم.[2]

كما اعطى هذا الموقع الفرصة للنخب الحاكمة التركية، لاستغلاله لصالح تادية تركيا دورا اقليميا رائدا في القضايا ذات الاهمية الاستراتيجية، معتمدة على ما تملكه من مزايا جيو- سياسية و جيو-استراتيجية. لتحقيق انفتاح اقليمي، وقد تعززت هذه المزايا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وقربها من مصادر الموارد الطاقوية في العالم (الشرق الاوسط، حوض قزوين) [3]

1) الاهمية الاقتصادية:

ادرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم الى جانب الصين والبرازيل والهند والندونيسيا والمكسيك وروسيا،[4] اذ تحتل المرتبة "السادسة عشر" عالميا بدخل قومي اجمالي يقدر بحوالي 401 بليون دولار، ويساهم في التجارة العالمية بما يقدر بـ 66 مليار دولار، كما انه يعد أكبر اقتصاد في البلقان والشرق الاوسط.[5]

[1] دني، **مرجع سابق**، ص 78.

[2] فاعور ملكاوي، **مرجع سابق**، ص. 10 .

[3] دني، **مرجع سابق**، ص ص. 79 - 80

[4] فاعور ملكاوي، **مرجع سابق**، ص. 10 .

[5] دني، **مرجع سابق**، ص. 83.

وان ما يعزز دور تركيا الاقتصادي هو اطلاق مشروع " الجسور الدولية" الذي يهدف الى ايجاد تحالفات استراتيجية بين اكثر من الف شركة اوروبية مع نظائرها من تركيا ومصر وتونس بهدف تفعيل التعاون الثلاثي.[1]

وبالرغم من الجهود التي تبذلها تركيا في الاستخدام الامثل لامكانياتها ومواردها، اذ تمتلك تركيا محاصيل زراعية لها قيمتها الاقتصادية الكبيرة، مثل القطن، السكر، التبغ والفواكه... الا ان الاقتصاد التركية يعاني ازمات هيكلية، من اعباء الديون والتضخم والبطالة والفساد البيروقراطي وضعف الاستثمار.[2]

2) الاهمية العسكرية:

يمكن القول ان تركيا تسعى منذ فترة لاعادة بناء وضعها الاقليمي في المنطقة، مستغلة الظروف والبيئة الاقليمية والدولية لتحقيق ذلك، كما تسعى لخلق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الاوسط، وذلك استثمارا للاحداث الجارية في بعض دوله وعلى مقربة من حدودها، كما شكلت بموقعها الجيواستراتيجي، قاعدة انطلاق لمختلف الجهات خاصة انها تشكل القاعدة الامامية لحلف شمال الاطلسي في منطقة الشرق الاوسط لذلك فقوتها العسكرية كانت وستبقى محل اهتمام هذا الحلف، وما وضع صواريخ باتريوت حاليا على الحدود بين تركيا سوريا الا تعبيرا عن هذا الاهتمام.[3]

ويعتبر الجيش التركي من اقوى الجيوش حجما وكفاءة اذ يحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامركية في حلف شمال الاطلسي وتقدر ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية بحوالي 1,206,700 جندي منهم 639 الف من القوات العاملة، و 387 من الاحتياط و 180 الف من القوات شبه العسكرية.[4]

ويتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا امكانية انشاء القواعد العسكرية ونشر القوات مع تدريبها على اعمال القتال في كافة انواع الأراضي وبخاصة الجبلية والزراعية منها وبمحاذاة السواحل البحرية وعلى امتداد الشواطئ النهرية.

---

[1] فاعور ملكاوي، **مرجع سابق**، ص.11.

[2] حداد شفيعة، **توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير(باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2003) ص. 17.

[3] فاعور ملكاوي، **مرجع سابق**، ص. 18.

[4] شفيعة، **مرجع سابق**، ص. 13.

هذه الطبيعة ساعدت وتساعد تركيا على:

أ) التحكم بمضيقي البوسفور والدردنيل البحريين، ذوي الاهمية الاستراتيجية المتحكمان في حركة القوات المتاخمة الى المناطق الجغرافية المتاخمة عبر البحرين الاسود والمتوسط

ب) تعد منطقة شرق وجنوب شرق الناضول اقصر الطرق البرية والجوية والدولية بين الشرق والغرب أي ان تركيا تمثل الاقتراب الرئيسي الى عمق القارة الاوروبية من جهة الشرق

ج) توفر عناصر الانتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية امكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشتركة والتي من ابرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال والصناعات الالكترونية، ونظم التسلح البحرية. [1]

في عام 1998، اعلنت تركيا برنامجا للتحديث بقيمة 160 مليار دولار امريكي على مدى عشرين سنة في مشاريع مختلفة.

وقد حافظت تركيا على قوتها في البعثات الدولية في اطار الامم المتحدة وحلف شمال الاطلسي منذ عام 1950، بما في ذلك بعثات حفظ السلام في الصومال ويوغسلافيا السابقة، وتقديم الدعم لقوات التحالف في حرب الخليج الأولى، بالإضافة الى المشاركة التركية في الحرب في العراق اثر الغزو الامريكي على العراق سنة 2003 وكان القرار التركي ذو دوافع استراتيجية تتعلق بوقع تركيا في المنطقة ومستقبلها كدولة موحدة، وسعيها لكسب الدعم الاوروبي والامريكي، وارتباط هذه المسالة بمحاولات تركية الحصول على عضوية الاتحاد الاوروبي.[2]

ثانيا:عناصر اجتماعية تنطوي على الارث التاريخي والبعد الاثني

إن دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لا تستقر على رصد الحاضر أو النظر إلى المستقبل فقط، بل يجب أن تعود إلى مراجعة الإرث التاريخي والديني لهذه العلاقات، ويعود ذلك إلى أمرين:

ان هناك اتجاهات فكرية دولية ومناخات عالمية مشجعة وداعية للعناية بالذاكرة التاريخية، ووقوع أحداث كثيرة في الدائرة الحضارية الإنسانية سواء أكانت حروباً عالمية أو تحولات اقتصادية أو مناقشات فكرية ودينية أو ثورات تقنية اقتضت عودة كثير من الدول لمراجعة سياساتها وانتماءاتها وتطلعاتها .وقد ورثت تركيا التاريخ

[1] فاعور ملكاوي، **مرجع سابق**، ص. 19.

[2] دني، **مرجع سابق**، ص. 82.

العثماني الذي نجح في حماية الخريطة الجيوثقافية الثرية في المنطقة تحت مظلة نظام دائم، استمر خمسة قرون .وتحاول تركيا الآن تفعيل هذا الإرث بوصفه دعامة استراتيجية هامة.[1]

الإرث التاريخي العثماني يعتبر من العوامل المهمة في تحديد أنماط الممارسة السياسة الخارجية للدولة، كون التجارب التاريخية تترك تأثيرات في المنظومة القيمية والإدراكية لدى المجتمع ، وتركيا ذات ارث تاريخي كبير ينطوي على علاقات ذات طابع عقدي وسلطوي في المنطقة وهذا ما أدى إلى اعتبار احمد داوود اوغلو إلى اعتبار الإرث التاريخي العثماني مدخلا هاما للسياسة الخارجية التركية إزاء منطقة الشرق الأوسط .

إضافة إلى الإرث التاريخي نجد البنية الجيوثقافية:

والتي تعتبر من العوامل الهامة في بلورة السياسة الخارجية كون البنية الفكرية للأحزاب ما هي سوى امتداد لانساق القيم والاتجاهات والتصورات السياسية للمجتمع، والمجتمع التركي يتسم بأنه مجتمع ذا ثقافة إسلامية – تبلورت بشكل لافت في عهد العدالة والتنمية – تدفع باتجاه تبني سياسة خارجية تعاونية تجاه منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل.

نجد كذلك الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي:

عامل يدل على قدرات النظام في الحفاظ على الذات والوجود، وتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية وبفضل تبنيه للديمقراطية المحافظة وهو نظام اجتماعي سياسي توفيقي تنسجم به القيم التغريبية الحديثة والقيم التاريخية الإنسانية للمجتمع التركي، وتلغى في ضوئه القيود الكمالية على ثقافة المجتمع التركي الأصلية وتتكرس الديمقراطية والتعددية مما أدى إلى حدوث انسجام اجتماعي واستقرار سياسي أضفى قوة مركبة على الممارسة السياسية للنظام السياسي على كافة الأصعدة.2

[1] محمد عبد العاطي التلولي،**السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002- 2008** (غزة: جامعة الازهر، كلية الاداب والعلوم الانسانية ، 2011) ، ص. 58.

[2] داوود اوغلو، **مرجع سابق**، ص.41.

المطالب الثاني :أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات لتحقيقها، والتي يصعب بدونها تحقيق أهداف السياسة الخارجية ما لم يوكل تحقيق تلك الأهداف لفاعل دولي آخر .وحتى في تلك الحالة، فالأمر يتطلب استعمال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الفاعل بتحمل تحقيق الهدف.

والواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف ولكن أيضاً من كونها عاملاً مؤثرا في مسار السياسة الخارجية، ومحدداً لمسار ومعالم تلك السياسة، ذلك أن توافر أداة معينة للسياسة الخارجية يغري باستعمالها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.[1]

ورغم تعدد الأدوات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، فإننا سنبحث في الأدوات التي استخدمتها السياسة الخارجية التركية لتحقيق أهدافها والتي تتمثل في:

أولا / الأداة الدبلوماسية-: أو ما يسمى بالقوة الناعمة

الدبلوماسية تشمل المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب. وتعتمد الأداة الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد،(وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي) [2]

فبرغم القوة العسكرية الكبيرة التي تتمتع بها في المنطقة والعالم، إلا أنها لا تبحث عن تكريس أهميتها السياسة من خلال نفوذها العسكري، بل أنها تسعى لتكريس دورها ونفوذها على المستوى الدولي والإقليمي من خلال اعتبارها – قوة ناعمة – جديدة في السياسة الدولية والإقليمية، عبر قيامها بدور الوسيط النشيط في أزمات العالم ومنطقة الشرق الأوسط، لذلك فان سياستها الخارجية سعت بدأب إلى تحقيق الاستقرار والتعاون في كل الاتجاهات.[3]

وتولي السياسة الخارجية التركية اهتماماً كبيرا للأداة الدبلوماسية التي من خلالها تسعى لعلاج المشكلات بينها وبين الآخرين، أو بين الآخرين بعضهم البعض، وقد انتهجت تركيا مبدأ" تصفير المشكلات "مع جيرانها، والمبادرة لحل أي إشكالية قد تطرأ في العلاقات معها .وقد أكد أردوغان على أهمية السعي إلى التغيير وأهمية المبادرة ومبدأ" السبق بخطوة واحدة"، أي عدم انتظار تحرك الخصوم والبدء بتقديم مبادرات وخطوات تدل على

[1] السيد سليم، **مرجع سابق**، ص. 91.

[2] **المرجع نفسه**،ص. 92.

[3] دني، **مرجع سابق**، ص ص. 141-142.

الاستعداد للتفاوض والحل السلمي. ويتفق هذا النهج المبادر مع تصور أحمد داود أوغلو الذي يقدم طرحاً مغايرا لدلالات المبادرة، باعتبارها تعكس قوة الطرف المبادر لضعفه، حيث أن":الضعف بعينه هو اعتبار جار ما غير موجود، إتباع دبلوماسية توتر بشكل دائم معه. كما أن الطرف الذي يستطيع استخدام المبادرة في العلاقات المتوترة، يظهر واثقاً من نفسه ومن قدراته[1].

ثانيا: الأداة الاقتصادية:

تشمل الأداة الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة، وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها .ومن أمثلة ذلك إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية وإعطاء أفضليات تجارية كإعطاء دولة وضع الدولة الأولى بالرعاية.[2]

وتعتمد التحولات الحاصلة في السياسة الخارجية التركية، أساسا على الاستقرار الداخلي والسياسي والاقتصادي في تركيا، فصناع السياسة الخارجية يرون أن المزاوجة بين التنمية السياسية والقدرات الاقتصادية في الداخل، أعطى تركيا مزايا كثيرة مكنتها من تطوري وتنفيذ سياسات نشطة ومؤثرة في محيطها الإقليمي كما في المناطق البعيدة مثل إفريقيا واسيا، ويرى حزب العدالة أن الاقتصاد أصبح المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية التركية، وان العلاقات الاقتصادية لم تعد تخضع للاعتبارات السياسية، بل على العكس، وهو ما جعل السمة البارزة لسياسة تركيا الخارجية خصوصية التصور الاقتصادي، حيث أن حاجة تركيا إلى توسعة أسواقها التصديرية من جانب، وحاجاتها الضخمة من الطاقة من جانب آخر، يجب فهم التصورات الاقتصادية لدى الحزب العدالة على أنها ترتبط بأساس خطوات الخصخصة التي قادت "توغورت اوزال" إلى منصب رئيس للحكومة في الثمانينات. وأدت إلى خلق طبقة متديّنة من رجال الأعمال في معظمها، وهي طبقة اتسع نطاقها وتمدد نفوذها في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، وقد أثرت في الشرق الأوسط بسوق اقتصادية كبيرة يمكن أن تستوعب منتجات تركية ضخمة،[3] ويعكس ذلك طبيعة الحراك الدائر حول توجيه السياسة الخارجية التركية باعتباره يتأسس في جوهره على مكون اقتصادي، اجتماعي في حين يظهر على

[1] أحمد داود أوغلو، "تركيا والديناميات الاساسية للشرق الوسط"، **شؤون الاوسط**، ع. 116، (2004)، ص. 37.

[2] السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.92.

[3] محمد عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص . 589- 590.

السطح المكون السياسي الإيديولوجي باعتباره المحرك الأساسي للسياسة الخارجية التركية، و ينمو الاقتصاد التركي بمعدل سريع منذ عام 2002 بما جعل تركيا تصنف على أنها تمتلك الاقتصاد السابع على مستوى الدول الأوربية وفقا لتصديرات منظمة التعاون و التنمية، وفي هذا الإطار بدا أن حرص تركيا على استمرار معدلات نمو التجارة الخارجية، للعلاقات الاقتصادية مع الدول العربية كان محددا أساسيا في المواقف التركية،خاصة بعدما شهدته الدول العربية من ثورات شعبية و اضطرابات سياسية في الفترة الأخيرة.[1]

ثالثا الأداة الإعلامية:

الأداة الإعلامية تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين، وتشمل مجموعة من الأدوات الدعائية والثقافية. وتنصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى، فالأداة الدعائية تهدف إلى حث من توجه إليهم الدعاية على تأييد أو رفض رأي أو سلوك معين .أما الأدوات الثقافية فإنها تركز على توظيف الإنتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى، ومن أمثلتها إقامة العروض الثقافية في الخارج ونشر تعليم القومية في الخارج و غيرها.[2]

لقد كان الإعلام التركي، خلال حرب التحرير الشعبية وبداية تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، إعلاماً رسمياً خاضعاً لتوجيهات الدولة في ظل نظام حكم الحزب الواحد(192- 1950)، غير أن هذا الإعلام انقلب إلى إعلام ليبرالي يأخذ بنظرية المسئولية الاجتماعية بعد انتقال تركيا إلى نظام تعدد الأحزاب اعتبارا من عام 1946 ، وبذلك أصبح الإعلام التركي عرضة للتيارات السياسية والاجتماعية والدينية المختلفة، إضافةً إلى توفر إمكانية استغلال وسائل الإعلام التركية -ولاسيما الصحافة والسينما - من قبل القوى الأجنبية الطامعة في المنطقة، كذلك من قبل الأيدي الخفية التي تعمل من وراء الستار لتوجيه تلك الوسائل وفق رغباتها وتطلعاتها.[3] وقد شهد الإعلام التركي تجاذبات شديدة بين وسائل الإعلام الإسلامية منها والعلمانية، إلى أن استطاعت مؤخرا التعايش والتكيف مع الصراع الطويل بينهما، بحيث نجحت في تحويل الأفكار الأيديولوجية الكبرى من منطلقات

---

[1] مصطفى اللباد، "السياسات الاقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات اديولوجية ام مصالح وطنية" **شرق نامة**، (2009)، ص.7.

[2] السيد سليم، **مرجع سابق**، ص ص. 93-94.

[3] التلولي، **مرجع سابق**، ص. 128.

للصدام إلى منطلقات للحوار القائم على عدم إقصاء أي طرف من المعادلة السياسية والاعتراف بحق التيارات المختلفة في التعبير، وقد شجع على الوصول إلى هذه المرحلة السياسية التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية الحاكم والقائمة على المناداة بالديمقراطية المحافظة المؤمنة بالعلمانية بمعناها الأوروبي الذي يمنح كل فرد الحق في ممارسة نمط الحياة الذي يريده سواءً كان إسلامياً أم غير ذلك، وقد شهدت المرحلة السابقة أن أدار الأتراك ظهرهم للعرب، كما فعل العرب الشيء نفسه تجاه الأتراك خلال الحقبة الممتدة من بدايات القرن الماضي إلى نهايته. وبالرغم من صعوبة الحديث عن وجود رؤية عربية جماعية أو موحدة وواضحة تجاه تركيا، إلا أن الملامح العامة للسياسة العربية تجاه تركيا، خلال حقبة معظم عقود القرن المنصرم، يمكن استقراؤها من واقع العلاقات الثنائية التركية- السورية، والتركية- العراقية، والتركية- المصرية، والتركية- السعودية، والتي اتسمت بعدم الاكتراث إلى قرب نهاية التسعينات لكن لم يعد بالإمكان الاستمرار في سياسة عدم الاكتراث تلك خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، وما اتخذه من خطوات على الصعيدين الداخلي والخارجي والتي أدت في مجملها إلى ظهور" تركيا الجديدة"، التي تختلف في ملامحها وتوجهاتها عن "تركيا القديمة "ذات الإرث المثقل بأعباء الماضي وأخطائه،ورغم ذلك إلا أن مستوى علاقات

الثقافة والإعلام بين كل من تركيا وسوريا أقل نشاطا وفعالية من، مثلا، العلاقات الاقتصادية التي تفوقت على غيرها من العلاقات، ومستوى التدني في علاقات الثقافة والإعلام وليد ظاهرة تاريخية، وقد حدثت تحولات على هذا الصعيد طالت جانباً من الإرث الكبير لتاريخ طويل من التجاهل المتبادل الناشئ عن رؤى أيديولوجية ... وأصبح الانفتاح الإعلامي أمرا واقع .

ورغم أن تركيا تستخدم الإعلام للتأثير في الوضع الداخلي أكثر من تركيزها فيه على التأثير الخارجي، إلا أنها أصبحت تستخدم هذه الأداة بصورة أكثر من السابق لخدمة سياستها الخارجية ولأجل ذلك أطلقت مؤخرا قناة تركية ناطقة باللغة العربية وهي قناة "TRT7" تابعة للحكومة التركية، وعند افتتاحها تم توجيه دعوة لرؤساء دول لحضور حفل افتتاح القناة الجديدة، في إشارة إلى أهمية القناة، وأهمية المنطقة العربية بالنسبة للدولة التركية.[1]

رابعا الأداة العسكرية:

وهي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى .وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها، وتوزيعها، واستعمال أو التهديد باستعمال القوة، والمساعدة العسكرية، والغزو المسلح، وتقديم عمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي، والتهديد

[1] **المرجع نفسه**، ص.129.

بالأدوات العسكرية وتطوير الأسلحة، وتغيير حجم المقدرات العسكرية والمشورة العسكرية، وعقد التحالفات العسكرية، والهجوم المسلح[1]

ويذكر أحمد داود أوغلو بأن التدخلات العسكرية في الشرق الأوسط فتحت جروحاً كبيرة، والتغيير هو بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .وتطوير الطبقة المتوسطة المنفتحة على العالم في هذه البلدان يطور السلام ويسهل عملية تغيير الأنظمة سلمياً بدون دماء، ويعطي داود أوغلو المسار المتحسن للعلاقات التركية السورية نموذجاً لذلك مكررا التأكيد على أن تطوير الطبقة المتوسطة يلبرل (من الليبرالية) والهويات السياسية والدينية والاثنية.[2]

خامسا توظيف المنظمات الدولية:

أدركت تركيا أهمية ودور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي .واذا كانت تركيا في الأساس عضواً في المؤسسات الغربية إلا أن تركيزها كان منصباً على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي نظرا لأهمية الأوضاع في المنطقة الإسلامية، ولاسيما بعد غزو أفغانستان والعراق .وتجلى إيلاء تركيا أهمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في سعيها لانتخاب تركي لأمانتها العامة، وهو ما تم بالفعل مع أكمل الدين إحسان أوغلو، وهو وان كان رئيساً لمنظمة تمثل كل العالم الإسلامي إلا أنه كان يحمل مناخاً قريباً جداً من ذهنية حزب العدالة والتنمية لجهة ضرورة تفعيل دور المنظمة.

ويرى أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي أن على تركيا أن تهتم بعلاقاتها مع جميع المنظمات الدولية الهامة التي وجدت في مرحلة الحرب الباردة، وانتقلت إلى ما بعد الحرب الباردة، مثل حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وعليها أن تستفيد من المنظمات الأخرى التي ظهرت بعد فترة

الحرب الباردة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود، ومجموعة الدول النامية الثمانية، ومجموعة الدول العشرين،[3] وهذا ما يؤكد أن تركيا حريصة على أن يكون لها دورا حيوياً في هذه المنظمة الدولية والإقليمية والتي من خلالها تتمكن من لعب دور فعال في السياسة الخارجية

وتبرز في المنظمات الإقليمية والدولية منظمات تكون تركيا والدول العربية فيها، أعضاء مشتركون أو منفردون . ولا شك أن لدى الطرفين الكثير من المساحات للتعاون المشترك، سواء على صعيد العالم الإسلامي(منظمة

[1] السيد سليم، **المرجع السابق**، ص.92.

[2] نور الدين، **مرجع سابق**، ص.265.

[3] داوود اوغلو، **المرجع السابق** ،ص. 252.

المؤتمر الإسلامي)، أو الدولي (الأمم المتحدة)أما على صعيد المنظمات التي لا يشتركون في عضويتها، فيمكن أن تفتح لعضوية مراقب، كأن تكون عضواً مراقباً أو أكثر في جامعة الدول العربية، وأن تكون لجامعة الدول العربية وضع المراقب أو أكثر في منظمة الدول الناطقة بالتركية، بحيث تكون هذه العضويات بمثابة لجنة تنسيق وإيصال الرأي في موضوعات تهم الطرفين، وتضمن استمرار التواصل والتنسيق والتشاور حول كل القضايا التي تطرح في اجتماعات هاتين المنظمتين[1]

المطلب الثالث: أدوار السياسة الخارجية التركية

دور السياسة الخارجية ووظيفتها هي نوع من عملية (process)، وليست تنفيذا لأمر محدد مسبقا، هي فاعلية مع أطراف أخرى، لديها مداركها ومكانتها وسياساتها وادوارها...

يتعلق الدور بالسياسات طويلة الأجل، وليس السياسات المرحلية او الطارئة، ما يجعله أمرا ملازما، وعلامة مميزة نسبيا لتلك السياسة. وقد يصح أن نقارب بين نمطين من الأدوار، الأول هو الأدوار المعيارية أو الافتراضية للدولة في النظام الإقليمي و الدولي. والثاني هو الأدوار الوظيفية والتكيفية التي تقوم بها، أو تنفذها مؤسسة السياسة الخارجية (والمؤسسات الأخرى) من اجل تحقيق أهداف السياسة العامة في الخارج والداخل، وهما نمطان عامان على قدر كبير من التداخل.

ويمكن التركيز على الأدوار التي تتعلق بالسياسة الخارجية التركية وفق العناصر التالية:[2]

ان النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي جعلته يتطلع إلى استثمارها على الصعيد الخارجي، مما يعيد إلى الأذهان مرة أخرى الحقيقة القائلة بوجود ترابط وتفاعل بين البيئتين الداخلية و الخارجية، التي جعلت صانع القرار السياسي يبادر إلى وضع مجموعة مبادئ مثلت أسس العمل السياسي الخارجي (انظر الملحق رقم)كما جسدها منظر السياسة الخارجية التركية الدكتور "احمد داوود اوغلو" في كتابه العمق الاستراتيجي.[3] دبلوماسية تصفير المشكلات محاولة حل المشكلات و الأزمات العالقة بين تركيا و جيرانها أو ما يسمي بتصفير المشكلات، و بالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، و

[1] التلولي، **مرجع نفسه**، ص. 133.

[2] – عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (ابوظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 173–175.

[3] احمد داود اوغلو، "تركيا و الديناميات الأساسية للشرق الأوسط "، **شؤون الشرق الأوسط** ،(2004)، ص.12.

الدخول في صورة البلد ذوي العلاقات الجيدة مع الجميع. وهي نظرية لداوود أوغلو تقوم على أساس ان الثقل الدولي لتركيا يأتي من خلال لعبها لدور صانع السلام

- السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، ويعني الاتساق في السياسة الخارجية وعدم تعارض توجهاتها تجاه الدول و المنظمات الدولية، فتركيا تعمل على تدعيم علاقاتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة في إطار حلف الناتو. حيث نرى الجهد التركي في عدة مسارات واتجاهات تغطي مساحات دولية شاسعة انطلاقا بالصراع العربي الصهيوني وصولا للصراع الروسي الجورج. وقضايا البلقان.
- الدبلوماسية المتناغمة: ويعتمد هذا المبدأ على تبلور حالة من التوافق والانسجام بين الإستراتيجية الكبرى للدولة والاستراتيجيات الصغيرة للشركات والأفراد والمؤسسات.
- أسلوب دبلوماسي جديد: أي رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي وان تكون دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته.1

أولا: دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية: تعد أحد أهم أدوات السياسة التركية في الآونة الأخيرة، واكتسبت أهمية كبيرة بفضل التحولات الداخلية (الحركية السياسية والتطور الديمقراطي– التطور الاقتصادي)، والتحولات الخارجية (الانفتاح على العالم– التجربة الاقتصادية والسياسية– السياسة الخارجية النشطة)، وتغير رؤية النخبة الحاكمة .

ويتضح من الأسس السابقة أن السعي التركي لم يكن مبنيا على تصور لتركيا كقوة إقليمية متسلطة على جوارها الجغرافي و الإستراتيجي بل مبنيا على تصورها كقوة ناعمة مبنية على الدبلوماسية لا على التسلط الإقليمي وهي قوة تكتسي أهميتها وقبولها إقليميا ودوليا من خلال ما تنطوي عليه من عناصر جذب. ومن أهم سمات الجذب في السياسة التركية الناعمة:

الديمقراطية والإسلام في نموذجها السياسي : حيث نجد التعددية السياسية قائمة والتناوب على

السلطة من قبل الأحزاب وإدماج التيار الإسلامي في العملية السياسية

الاعتدال الديني في نموذجها الديني حيث نجد حزب العدالة والتنمية يمثل التيار الوسطي

[1] ميرال وجوناثن، **مرجع سابق**، ص.80.

الحضاري للمشروع الإسلامي.

التوفيق بين الحداثة والمعاصرة : التوفيق بين القيم الأصلية للمجتمع المدني وحللت مشكلة الهوية من خلال إرساء نظام التعددية وخلق مناخات الحرية الاثنية للأقليات والمذاهب الأخرى.

السلام والاستقرار في نموذجها الديبلوماسي : حيث ان نظرية اوغلو تصفير المشكلات تؤتي أوكلها من خلال العمل على حل المسالة الكردية والارمنية والمساهمة في حب قضايا الشرق الأوسط والمسالة الروسية الجورجية.

الليبرالية الاقتصادية : يتمتع حزب العدالة بنظرة ليبرالية اقتصادية أدت إلى بروز الاقتصاد التركي كقوة اقتصادية حاضرة و مؤثرة بقوة في اقتصاديات المنطقة

ثانيا: الأدوار السياسية الدبلوماسية: ألان تضطلع تركيا بدور في حل الصراعات الإقليمية من خلال الانخراط والتفاعل مع كل الأطراف للتوصل إلى نتائج لصالح كل الأطراف مثل الدعوة إلى إنشاء آلية اجتماعات الدول المجاورة للعراق، وإنشاء ملتقى انقره للتعاون الاقتصادي بين فلسطين وإسرائيل وتركيا، ويشمل ذلك أيضا دور تركيا في الوساطة بين العرب و الاسرائليين بل بين العرب أنفسهم. فيسيطر على النخبة التركية فكرة أن تكون تركيا جسرا بينهم وبين أوروبا. وهذه الفكرة ليست جديدة في أدبيات حزب العدالة والتنمية، وقد سبق وان أشارت إليها "تانسو شيللر" رئيسة وزراء تركيا أثناء زيارتها لمصر سنة 1994 كما كررها "بولند أجاويد"، رئيس الوزراء تركيا سنة 2002 وأخيرا بلورها "احمد أوغلو".

ثالثا: الأدوار الأمنية الدفاعية:

تنصرف هذه الأدوار إلى الاضطلاع بدور مركزي في بناء الأمن المشترك في الشرق الأوسط من خلال المبادرات الجماعية مثل مبادرة اسطنبول للتعاون. ويشمل ذلك أيضا أن تقوم تركيا بدور الدولة التي تبني النظام في الشرق الأوسط، أي الدولة التي تتولى الاقتراح والمساهمة في تطبيق هيكلية الأمن في المنطقة [1] وفي إطار تأكيد الحكومة التركية على أهمية التنسيق الأمني، قامت حكومة العدالة بتوقيع مذكرات واتفاقيات تفاهم لتعزيز التعاون الأمني مع الدول المنطقة من أبرزها توقيع مذكرة تفاهم مع مصر في نوفمبر 2009 بين البلدين وتوقيع اتفاق للتعاون الأمني الثنائي مع سوريا في ابريل 2009 لتعميق التعاون في قطاع الصناعات الدفاعية والعسكرية ،كذلك فان الإبعاد الأمنية والدفاعية حاضرة بوضوح في الاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع العراق وسوريا لإنشاء مجالس التعاون الاستراتيجي، وقد حرصت الحكومة التركية لدى

[1] محمد السيد سليم، '' العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل''، **مرجع سابق**، ص ص، 499– 500.

الإعلان عن جميع هذه الاتفاقيات على تأكيد أنها غير موجهة ضد مصالح أي من دون الإقليم، مع الاستشهاد بطبيعة العلاقات والاتفاقيات التي تربط تركيا بمختلف الفاعلين في منطقة الشرق الأوسط.[1]

رابعا: الأدوار الاقتصادية

يقصد بذلك تعزيز دور تركيا كمركز اقتصادي إقليمي ودور تركيا كمركز لخطوط نقل الطاقة، ودورها كشريك أساسي في مداخل السلام الديمقراطي في المنطقة وتستند تركيا في ذلك إلى تصور أن التعاون الاقتصادي يؤدي إلى التعاون السياسي. [2]

لقد تعددت مظاهر الاهتمام بتعزيز علاقات تركيا الاقتصادية بدول المنطقة بين الزيارات الرسمية لكبار المسئولين الأتراك بمصاحبة وفود كبيرة من رجال الأعمال وتأسيس مجالس أعمال تركية مشتركة مع العديد من دول المنطقة، بين الزيارات الرسمية لكبار المسئولين الأتراك بمصاحبة وفود كبيرة من رجال الأعمال وعقد العديد من الاتفاقيات على المستوى الثنائي مع دول المنطقة بغرض منع الازدواج الضريبي وتعزيز الحماية المتبادلة للاستثمارات والتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني، فضلا عن التعاون في مجالات النقل.كذلك توصلت تركيا إلى اتفاقيات للتجارة الحرة مع سوريا. انعكست هذه التحركات التركية والأطر التعاونية على حجم العلاقات التركية مع دول منطقة، ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى مؤشر حجم التبادل التجاري بين تركيا ومنطقة الشرق الأوسط، الذي شهد نموا بنسبة 60 % تقريبا، حيث زاد من حوالي 6 مليارات دولار عام 2001 إلى حوالي 34 مليار دولار بما يعكس تضاعف حجم التجارة التركية أكثر من مرة مع غالبية دول المنطقة كل على حدى خلال ععدة حكومة العدالة والتنمية.[3]

خامسا: دور الموازن الإقليمي:

تبدو السياسة التركية محكومة بقوة التجاذب – التنافر الحاصل بينها وبين الفواعل الدولية الأخرى، وهذا يسبب إخلالا وتفاوتا في القوة والمكانة بينهما، لكنه يولد في الوقت نفسه، توافقا وانسجاما قصديا. بمعنى أن الصراع والمنافسة يولدان بالمقابل نوعا من السياسات التي تستهدف إعادة {التوازن} من خلال أفعال وأفعال متبادلة تتعاكس في اتجاهاتها وأغراضها...الخ.[4]

---

[1] إسلام جوهر وشادي عبد الوهاب، "سياسة تركيا تجاه المشرق العربي العراق - سوريا"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط (** 2006)، ص ص149– 186.

[2] السيد سليم، مرجع سابق، ص ص. 500– 5001.

[3] جلال معوض، **مرجع سابق**، ص ص. 500– 5001.

[4] – احمد داود اغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، تر: محمد جابر ثلجي و وطارق عبد الجليل (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص.425.

ان الدور الموازن، ليس اختياريا أو طوعيا، انه أمر تتهجه وتقوم به تركيا، كأنما هو دينامية موضوعية، حتى لو كان قصديا بالنسبة إلى بعض السياسات في فترات معينة،[1]وليس دور الموازن الإقليمي والدولي جديدا بالنسبة إلى تركيا، ذلك انه نوع من الاستمرارية لدور سابق كانت تقوم به السلطنة العثمانية، في طور القوة عندما كانت تقيم علاقات مع دول أوروبية من أجل تعزيزها لمواجهة دول أخرى،[2] أي المحافظة على توازن القوى بين الأطراف المتنافسة لتحقيق مكاسب مباشرة، او احتواء مصادر التهديد المحتملة عند بروز ما يمكن أن يؤثر في النظام الدولي، وفي مصالح الدولة نفسها.

وهكذا فان دور الموازن، يمكن أن تقوم به الدول القوية والدول الضعيفة، وكذلك الدولة نفسها في مرحلة القوة.

– قامت تركيا بدور الموازن الإقليمي في الشرق الأوسط خلال الحرب الإيرانية– العراقية، وساهمت في تعزيز عوامل الأمان لدى عدد من الدول المتخوفة من امتداد نفوذ إيران وتأثيرها في الحراك السياسي في دواخل عدد من الدول، من خلال تعزيز التفاعلات السياسية والاقتصادية باعتبارها محفزات عربية لتركيا من اجل مزيد من الاهتمام بما يحدث، على الرغم من انه كانت لدى تركيا هواجس مماثلة، وربما أكبر من احتمال ان تنتقل عدوى – الثورة– و – الاسلمة– إليها.[3]

وهنا استطاعت تركيا خاصة بعد انقلاب الجنرال كنعان افرين–ذي النزعة الاسلاموية– أن يحقق المزيد من الحضور الإقليمي لدى العرب، على أن الجزء الأكبر من ذلك الحضور ربما كان بتشجيع من الولايات المتحدة لمواجهة النفوذ الإيراني المحتمل في المنطقة، وكذلك لتخفيف أعباء الدعم المطلوب منها في تركيا.[4]

سادسا: الوسيط

يتميز دور الوسيط في السياسة الخارجية التركية بمرجعية فكرية وثقافية وتاريخية تعود إلى الفترة العثمانية، وهذا لا يتعلق بتفضيل الأمور –الوسيط– و –الاعتدال– بناء على نصوص دينية وتوجيهات نبوية وفقهية فقط، وإنما أيضا بمتطلبات الدعوة ب الحكمة و المعوضة الحسنة، والدعوة إلى، أو التأكيد على إصلاح

---

[1] المرجع نفسه،ص. 426.

[2] شارل عيساوي، **تأملات في التاريخ العربي** (بيروت: دار الفكر للدراسات،1992)،ص.18.

[3] عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية– التغيير**(الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.123.

[4] داود اوغلو، **مرجع سابق**، ص.440.

ذات البين...الخ. وهذا أمر مفهوم نظرا إلى البيئة الثقافية والتاريخية للمجال التركي، و الخلفية الأكاديمية والدينية لمنظر الإستراتيجية التركية الجديدة.

ومفهوم الوسيط هو نتاج الأفكار الإنسية التي يفترض أن تتشكل من تضافر و تفاعل عوامل عديدة من الفضاء الديني الإسلامي و التجارب الضارية العالمية، ويحضر هذان العاملان بقوة في المجال التركي المعاصر، وبخاصة بعد فورة –الادينة– والهويات في العالم. وقد راى احمد داوود اوغلو أن مركز التأثير الحضاري ينتقل ببطء من الغرب الى الشرق. ومن الضروري ان تقوم السياسة على رؤية منفتحة، وإدراك البعد العولمي والحضاري للمجال التركي الراهن، وصورة تركيا ومكانتها.[1]

وقد يكون اهتمام تركيا اليوم بدور الوسيط نتيجة تطورات متزايدة في البيئة الداخلية، فضلا عن تطورات السياسات الخارجية، التي تختلف نسبيا عن السياسات الداخلية، ا وان لها استقلالية ما عنها، وهكذا فقد لا تكون ادوار السياسة الخارجية، الوسيط وغيرها، انعكاسا أو استمرارا للسياسة الداخلية. وقد يكون الدور أيضا نوعا من استجابة سياسية وسلوكية لمأزق مركب يتعلق ب – هوية ممزقة– بين الشرق والغرب، ليس بالمعنى الجغرافي، فهذا مما يمكن علاجه باقامة الجسور والأنفاق كما هو حادث اليوم.

وهكذا فقد صدرت الفكرة – دور الوسيط– عن معطيين هما: استراتيجيات الغرب في الشرق الأوسط واسيا الوسطى، والمدارك الذاتية للطبقة السياسية التركية التي تدفعها لتبني سياسات ريعية واستثمارية متعددة على الصعيد الخارجي.[2]

ومن هنا نتوصل الى أن المراحل التاريخية التي مرت بها السياسة الخارجية التركية ساعدها في كسب خبرة في مواجهة وتسيير الأمور، إضافة إلى أن العوامل الجيو– سياسية والإستراتيجية لتركيا ساهمت بشكل كبير في إعطاء تركيا أهمية كبيرة في المنطقة، وهذا ما جعلها تسعى إلى كسب دور القيادة والريادة في المنطقة، كما أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم ساهم ذلك في إبراز دور تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال الأدوار المختلفة التي تقوم بها السياسة الخارجية التركية في المنطقة.

[1] – سعيد محفوض، **مرجع سابق**، ص ص. 128 -129 .

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 130–131.

الفصل الثالث

قراءة استشرافية لمدى فاعلية القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط

الفصل الثالث: قراءة استشرافية لمدى فاعلية القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم،وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية
من تطورات إيجابية خلال هذه المدة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى ارتباط تركيا بمنطقة الشرق الأوسط بمحيطها الجغرافي وتاريخها العثماني.
لذلك فان صناع القرار السياسي التركي الحالي يتطلعون إلى أن تبنى تركيا سياسة خارجية مبنية على مبادئ إستراتيجية قائمة على أساس مبدأ (العمق الاستراتيجي)، وهو المبدأ الذي نادى به وزير الخارجية التركي "احمد داود اوغلو"، الذي وضع تصوراته حول رؤية إستراتيجية تركية جديدة لسياسة خارجية تستند إلى المكانة الجديدة لتركيا (انظر الملحق رقم 2) واستغلال المتغيرات الدولية بما يتناسب والواقع الجديد من خلال بناء علاقات ايجابية مع جميع دول.
كما ان هذا المبدأ يدعو لانتهاج سياسة خارجية فعالة ومؤثرة في جميع القضايا الإقليمية والعالمية، وذلك من خلال القوة الناعمة والانفتاح مع دول المنطقة لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية.
ومن خلال هذا الفصل سنلقي الضوء على مدى فاعلية القوة الناعمة في الشرق الأوسط، وذلك بإدراج ثلاث مباحث كل مبحث ينطوي على مطالب، حيث سندرج في:

المبحث الأول: أهم وسائل أو أدوات القوة الناعمة التي تنتهجها تركيا في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: اثر التحولات العربية في منطقة الشرق الأوسط على القوة الناعمة التركية

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية للقوة الناعمة في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: القوة الناعمة كأداة لتطبيق السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط

المطلب الأول:تأثير الإعلام و الثقافة التركية في منطقة الشرق الاوسط

من بين اهم الموضوعات التي شهدت اهتمام واسع بين المنشغلين والمهتمين بمختلف اختصاصات العلوم الاجتماعية، نجد القيم الثقافية والإعلام، ونظرا لارتباط هذا المفهوم بالموروث الاجتماعي للأفراد، حيث تمثل جوهر السلوكيات الإنسانية على مدى تاريخ السياسة الدولية.[1]

أولا/ مفهوم الثقافة:

1. تعريف الثقافة لغة:

يمكن القول بان لفظة الثقافة يأخذ أصله من الكلمة اللاتينية Culture والتي تعني شق التربة وحرثها وزراعتها.

وفي اللغة الانجليزية نجد بان أصل كلمة ثقافة يعود الى المصطلح. Cult ومعناه عبادة ودين، ويشتق منها مصطلح Cultivation وتعني الحراثة والتهذيب.

آما في اللغة العربية فان ابن منظور في معجم لسان العرب يعرف الثقافة من الأصل، ثقف أي جدد و سوى، ويربط بين التثقيف والحذق وسرعة التعليم.

يلعب مفهوم الثقافة Culture دورا بارزا في مختلف العلوم الإنسانية وخاصة العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع Sociology وعلم الإنسان Anthoropology وعلم الإدارة Managment وعلم النفس Psychology .

ويعتبر "ادوارد تايلور" (1832- 1919) أول من وضع تعريفا للثقافة في العصر الحديث، وذلك في عام 1870، حيث عرفها بأنها: " مجموعة متنوعة من الأنشطة المميزة لجميع المجتمعات البشرية، وهي ذلك

[1] جون ببليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للابحاث(الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ، ص، 184.

الكل الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والعادات وأي قدرات اكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع" [1]

2. تعريف الثقافة اصطلاحا:

معنى الثقافة اصطلاحا أوسع من معناها اللغوي وذلك نظرا لتعدد التعاريف والمهتمين بهذا المصطلح، ومن خلال تعريف المصطلح من الجانب اللغوي اتضح انه ذو اشتقاق وصل غربي،

لذلك سنقدم مجموعة تعريفات الغربيين لهذا المصطلح،

فقد عرفها كوينسي رايت: هي النمو التراكمي للتقنيات والعادات والمعتقدات لشعب من الشعوب، يعيش في حالة الاتصال المستمر بين أفراده، ويتنقل هذا النمو التراكمي إلى الجيل الناشئ عن طريق الآباء وعبر العمليات التربوية.[2]

وعرفها كلباتريك Kilpatrick : بأنها كل ما صنعه عقل الإنسان من أشياء ومظاهر اجتماعية، أي ما قام باختراعه واكتشافه الإنسان وكان له دور في مجتمعه.

كما ان للمفكرين العرب دور بارز في إعطاء تعريفات لمصطلح الثقافة اهمها:

تعريف محمد الهادي عفيفي: حيث يرى أنها كل ما صنعه الإنسان في بيئته خلال تاريخه الطويل في مجتمع معين، وتشمل اللغة والعادات والقيم وآداب السلوك العام والأدوات و المعرفة والمستويات الاجتماعية والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والقضائية، فهي تمثل التعبير الأصيل عن الخصوصية التاريخية لآمة من الأمم، وعن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت، والإنسان وقدراته وما ينبغي ان يعمل وما لا ينبغي ان يعمل او يأمل.[3]

---

[1] ابراهيم يوسف العوامرة، **الصورة الذهنية للبطل في المسلسلات التركية المدبلجة الى العربية دراسة: الجزء الرابع من مسلسل واد الذئاب**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاعلام، (جامعة الشرق الاوسط: كلية الاعلام،2013)، ص.9.

[2] ابراهيم بن دايخة، **اهمية العوامل الثقافية في السياسة الامريكية لفترة ما لعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق ، 2009) ، ص. 11.

[3] يوسف العوامرة، **مرجع سابق**، ص11

من ابرز التعريفات للثقافة نجد تعريف الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور حيث يعرفها: هي الكل المعقد والمتشابك في الأنظمة التي تتضمن أساليب الحياة المادية والروحية، فهي تتولد من عملية انتاج الوجود الجماعي بوصفه وجودا اجتماعيا، ومن خلال هذه العملية تخلق الجماعات انماط متميزة من الوعي والسلوك ومنظومات قيم وقواعد اجتماعية وعقلية غير مرتبطة بالحقبة والبيئة والظروف العامة بتشكلها، وتصبح هذه الانماط بذاتها بنية مستقلة داخل البناء الاجتماعي، تؤثر فيه وتتأثر به.[1]

ويقدم مالك بن نبي تعريف أخر للثقافة: هي مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولاته، وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه.[2]

وقد قدم نبيل علي تعريف للثقافة وربطها كنسق اجتماعي، قوامه القيم والمعتقدات والمعارف والعادات والفنون والممارسات الاجتماعية والأنماط المعيشية، وأيضا كأيديولوجيا تتضمن معيار الحكم على الأمور. ويربط الثقافة بتكنولوجيا المعلومات، حيث أن تلك التكنولوجيا تعتبر منظارا نرى من خلاله عبر شاشات التلفزيون وشاشات أجهزة الكمبيوتر، ولوحات التحكم ونماذج المحاكاة، علاوة على أنها أداة فعالة للحكم بفضل وسائلها الكمية والإحصائية في قياس الرأي وخلافه.[3]

ثانيا/ الإعلام

تحظى وسائل الإعلام في تركيا باهتمام الساسة وصناع القرار، لما لها من أهمية كبيرة في تمرير سياساتهم سواء محلياً أو إقليمياً أو دوليا، وفي المقابل ينادون دائماً بإطلاق الحريات لوسائل الإعلام، وأنه يجب أن لا يمارس الكبت للحريات بما فيها حرية التعبير، ومع كل حكومة تمسك زمام الأمور يكون دائماً شعارها إطلاق يد وسائل الإعلام وتبني هذا النهج عملياً وليس فقط بالشعارات.

أما فيما يخص الإعلام بوسائله المتطورة فيعتبر أقوى أدوات الاتصال العصرية التي تعين المواطن على معايشة العصر والتفاعل معه، كما أصبح للإعلام دور مهم في شرح القضايا وطرحها على الرأي العام من اجل تهيئته إعلاميا، وبصفة خاصة تجاه القضايا المعنية بالأمن الوطني.

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، (الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004) ،ص.43.

[2] مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**،(سوريا: دار الفكر للطباعة والنشر، ط4، 2000) ص.30.

[3] يوسف العوامرة، مرجع سابق، ص. 10.

تعتبر الإذاعة والتلفزيون من أهم وسائل الإعلام الموجودة في تركيا، وهي تؤدي دورا هاما في التأثير على صناع القرار، وقد شهد عقد التسعينيات ظهور قنوات خاصة عدة، وقد أصبح في تركيا 258 قناة تلفزيونية تبث بعضها على النطاق القومي والأخرى تبث على النطاق الإقليمي والمحلي، و 1090 محطة إذاعية قومية ومحلية وإقليمية.

أما الصحف فهي تعتبر وسيلة مهمة من وسائل الإعلام التركي في تشكيل الوعي لدى الرأي العام، حيث تصدر في عموم تركيا أكثر من 3450 صحيفة ومجلة بين صحف قومية وأخرى إقليمية ومحلية ومجلات أسبوعية ودورية، وقد شهدت تركيا صعودا واضحا لوسائل الاعلام التيار الإسلامي، ولأول مرة ارتفع معدل التوزيع اليومي لصحيفة " زمان" التي تمثل الطريقة النورسية، وهي من ابرز الصحف القومية للتيار الإسلامي. [1]

أثر المسلسلات المدبلجة في القنوات الفضائية العربية في منطقة الشرق الأوسط

ترجع بداية التطوير للتلفاز لعام 1839م على يد العالم الفيزيائي (الكسندر ادموند بيكيل)، وفي عام 1884م اخترع العالم الألماني (بول نيكو) عملية المسح الصوري الأسطوري والمرئي والميكانيكي وطورها فدخل التلفاز عصورا تجريبية جديدة، كما واصلت شركات مثل شركة R. C. A أبحاثها الخاصة بالتلفاز في مدينة نيويورك عام 1930م، وفي عام 1936م كان في استطاعة أجهزة الإستقبال المرئي التقاط الإشارة عن بعد ميل واحد. لقد طُوّر استخدام التلفاز بعد ذلك حيث أدخلت عليه تحسينات كبيرة وسارعت الدول في اقتنائه واستخدامه كوسيلة إعلامية ذات أهمية كبرى للتأثير على الجماهير.[2]

لقد أضحت القنوات الفضائية في النصف الثاني من القرن العشرين مُعجزة القرن، حيث بدأت التأثير على المشاهد بشكل واضح مؤثرة على تفكيره وعلى ثقافته وعلى سلوكه مُشكِلة لشخصيته من خلال ما يضخه المسيطرون على شركات الإعلام من ثقافات يريدون للمتلقي التشبع بها.[3]

واستغلت تركيا هذا الجانب من الإعلام والثقافة من خلال بث مسلسلات حيث اكتسبت الصفة العالمية عبر محطات العالم والتي جسدت نقلة نوعية ثقافية عابرة للقارات من خلال تجسيدها للعلاقات الاجتماعية في

[1] ص 44 **تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية الدولية**

[2] الشال انشراح. **بث وافد على شاشات القنوات الفضائية** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1993). ص،9.

[3] رضا هاني، **الرأي العام والدعاية**، (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 1998).ص، 77.

داخل المجتمع التركي للتعريف بهذا المجتمع وبأصالته الاجتماعية والتعريف بحضارة وسياحة بلدها واضعة كل الجهود المقصودة لإنشاء العالمية الاجتماعية للوسط التركي.

وبدا عرض المسلسلات التركية المدبلجة إلى اللغة العربية على الفضائيات العربية المختلفة منذ عام 2007، وما يزال مستمرا حتى ألان، وبلغ عدد المسلسلات المعروضة ضمن هذا التصنيف ستة وأربعون مسلسلا، كل منها عبارة عن سلسلة حلقات درامية متتابعة من 125 حلقة عادة.

ولقد أصبحت المسلسلات التركية عربيا تشكل حلقة تواصل ما بين المجتمعين وفق عملية ثقافية من اجل تقارب الشعوب إنسانيا.

ويمكن أن نوجز أسباب اهتمام مجتمع منطقة الشرق الأوسط بالمسلسلات التركية عن غيرها من المسلسلات العربية والعالمية من خلال :

- ✓ تقارب وتشابه العادات والتقاليد بين المجتمعين التركي ومجتمع منطقة الشرق الأوسط.
- ✓ القصة المحبوكة المتشابكة التي تتناول العلاقات الإنسانية وتعقيداتها بالفروق الطبقية ومشاكل البطالة والفقر وسلطة المال والأحقاد وكذا الارتباط العائلي والحب والتعاون بين الأصدقاء الموجودة في المجتمع التركي.
- ✓ الأداء الطبيعي للممثلين مما يضيف طابع المصداقية للعمل.
- ✓ تضمين القيم الإنسانية في المجتمعات.
- ✓ الحرفية العالية والمهنية الجيدة التي تمت بها عملية الدوبلاج.
- ✓ استخدام اللهجة السورية السهلة والخفيفة، والتي ارتبطت في أذهان الجمهور بأعمال عديدة ناجحة من الدرامة السورية، فاعتادها المشاهدون ولم تعد غريبة عنهم.[1]

المطلب الثاني: دور الاقتصاد والتبادل التجاري التركي في منطقة الشرق الأوسط

تعتبر القوة الاقتصادية عنصرا مهماً من عناصر قوة الدولة، وأداة من الأدوات الناعمة التي تستعملها تركيا في سياستها الخارجية، فالعامل الاقتصادي يلعب دورا هاماً في السياسة الخارجية، فإذا كانت البنية الاقتصادية متوازنة، انعكس ذلك ايجابياً على السياسة الخارجية مما يجعل الدولة تلعب دور مؤثرا في العلاقات الخارجية، أما إذا كانت الدولة تعاني من خلل في بنيتها الاقتصادية فإن ذلك ينعكس سلباً على سياستها الخارجية من

[1] يوسف العوامرة، **مرجع سابق**، ص ص، 34-35.

خلال محاولاتها الحصول على موارد اقتصادية كالمنح والمساعدات والقروض للخروج من أزمتها الاقتصادية، وتبقى هذه الدولة رهينة لأهداف ومصالح الدول المقرضة، وهو ما يؤدي إلى فقدان استقلالية قرارها السياسي.

وفي توجه تركيا نحو التبادل التجاري مع الدول الشرق الأوسط فقد استطاعت أن ترفع حجم التبادل التجاري معها إلى 44% ، كما تم توقيع اتفاقيات تجارة حرة بينها وبين 5 دول عربية هي :تونس ومصر والمغرب وفلسطين وسوريا، وقد استطاعت هذه الحكومة أن تصلح العلاقات مع دول الجوار، وأكثر الدول التي انفتحت عليها تركيا في العلاقات الاقتصادية هي سوريا وإيران. فحركة السلع والخدمات تتدفق بانتظام بين تركيا وسوريا، وتعتبر سوريا ممر لحركة السلع التركية إلى الأردن ولبنان والسعودية وبلدان الخليج العربية، كذلك تقوم سوريا بإمداد السوق التركي بالكثير من السلع والخدمات، وقد أكد عبد الله غول الرئيس السابق للجمهورية التركية (على أن العلاقات السورية التركية تتطور يوما بعد يوم مستشهدا بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بينهما ودخولها حيز التنفيذ مطلع العام 2007)

إن الآفاق التي فتحتها المناخات الايجابية بين البلدين أحسن بكثير من الانطباع المبدئي الذي كان سائدا أواخر التسعينيات .فسورية تستطيع أن تقدم لتركيا فرصة كبيرة للتفاعل الاقتصادي مع جميع دول المشرق العربي دون استثناء، عبر الطرق البرية السهلة، التي تنقل البضائع إلى هذه الدول، وهي أيضا المكان الأمثل لخطوط الطاقة العربية الحاملة للنفط والغاز الضروريان لبلد يسير بخطى حثيثة على طريق التنمية والتصنيع والتصدير.

يمكن رصد حجم التبادل التجاري بين دمشق وأنقرة الذي بدأ في العام 1924 بنحو 9 ملايين دولار، وأخذ هذا الرقم بالتضاعف إلى أن وصل إلى ٢٥ مليون دولار في العام 1975 ، وبلغ حجم الصادرات التركية لسورية 61 مليون دولار بعد العام 1980 ووصل إلى 306 ملايين دولار عام 1998 ، أما حجم الاستيراد التركي من سورية ما بين عامي 1924 و 1975 فقد وصل إلى خمسة ملايين دولار وازداد هذا الحجم حيث بلغ 5.20 مليون دولار في العام 1980 وارتفع في العام 1990 إلى 48 مليون دولار، وفي العام 1996 وصل إلى 310 ملايين دولار، ويلاحظ من خلال هذه الأرقام أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد أخذ وتيرة متصاعدة بعد منتصف التسعينيات لأسباب تتعّلق بطبيعة العلاقات وطبيعة اقتصادهما النامي. حجم التبادل التجاري بين دمشق وأنقره ارتفع تدريجيًا ليصل إلى 820 مليون دولار عام 2005 حيث تجاوزت قيمة الاستثمارات التركية في سورية خلال 2003 و 2004 حدود 150 مليون دولار تركز معظمها في حلب وجوارها، ووفقًا لإحصائيات مكتب

الاستثمار في سورية فإن تركيا تحتل المركز الأول في عدد المشاريع في سورية وبلغ عددها 33 مشروعًا استثماريًا في إطار القانون رقم 10.[1]

كذلك يمكن القول بأن العلاقات التجارية بين تركيا واسرائيل لم تنقطع منذ قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، لكن هذه العلاقات كانت تزيد أو تقل تبعا للعلاقات بين الطرفين ففي عام 1986 كان حجم التبادل التجاري لا يزيد عن 18 مليون دولار، وفي العام / 1996 / تم مضاعفة هذه العلاقات إلى حوالي / ٢٥ / ضعفا حيث ارتفع حجم التجارة بين البلدين إلى / 450 / مليون دولار وكان الطرفان قد وقعا في ربيع العام الماضي اتفاقية للتجارة الحرة وأخرى لتجنب الازدواج الضريبي وثالثة لتشجيع الاستثمارات المشتركة.
وبموجب اتفاقية التجارة الحرة سيتم تخفيض الرسوم الجمركية من 40%
إلى 10 % في بداية سريان مفعولها ثم إلى 4 % في المستقبل مما يؤدي تلقائيًا إلى رفع حجم التبادل التجاري إلى معدلات كبيرة حيث يوجد في إسرائيل 80 ألف إسرائيلي من أصل تركي كما أن عدد العمال الأتراك في إسرائيل يزيد عن ثلاثة ألاف عامل وقد تم تأسيس مجلس العمل التركي–الإسرائيلي.
يعتبر القطاع السياحي مجال التعاون الأكثر بروزًا بين تركيا وإسرائيل وفي 1992 تم التوقيع /على اتفاقية للتعاون السياحي بين البلدين وقد خصص التلفزيون الإسرائيلي الذي يحتوي على 15 كابلا 3 اقنية منها للمحطات التلفزيونية التركية وفي عام 1995 قام أكثر من 500 ألف إسرائيلي بزيارة تركيا وهذا يعتبر تطورًا ايجابيًا بالنسبة للسياحة في تركيا ودخلا إضافيًا لتركيا من السياحة الإسرائيلية ويقدر متوسط عدد السياح سنويًا 160- 200 ألف في حين لا يقصد إسرائيل من السياح الأتراك أكثر من 5-6 ألاف سائح سنويا.[2]

اما فيما يخص التعاون التجاري والاقتصادي بين تركيا وفلسطين فقد بلغ حجم التبادل بين البلدين حوالي 114 مليون دولار في العام 2009 ، منها ألف دولار صادرات فلسطينية إلى تركيا .وفي هذا الصدد يقول وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني د .حسن أبو لبدة " :أن الفلسطينيين يريدون رفع الصادرات التركية إلى فلسطين إلى حدود مليار دولار سنويا، ورفع الصادرات الفلسطينية إلى تركيا من 270 ألف دولار، كما هي عليه الآن، إلى 100 مليون دولار سنويا ."وأضاف قائلا "هناك رغبة وتصميم فلسطيني على جلب الاستثمارات التركية،

[1] اياد قطب، **النظامين الاقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على العلاقة مع سورية،** بحث مقدم لنيل درجة دبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية (سوريا: الاكاديمية السورية الدولية، 2009)، ص. 16.
[2] مصطفى طلاسي، ا’’لتعاون التركي- الاسرائيلي’’، **الفكر السياسي**، ص. 44،

وتعزيز العلاقات التجارية، من خلال السياسات الوطنية الفلسطينية'' من جهة أخرى، هناك توجه تركي حقيقي وفعلي لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتمكينه

وتنميته، تجلى ذلك من خلال قيام معهد الأبحاث الاقتصادية التابع لاتحاد الغرف التجارية التركية بعمل دراسة وقراءة في الاقتصاد الفلسطيني من حيث نقاط القوة، والضعف ، وواقعه والنظرة المستقبلية للاستثمار في فلسطين، خاصة أن تركيا ترى في الأيدي العاملة والتعليم الفلسطيني أبرز نقاط القوة في الاقتصاد الفلسطيني، مما يدل على أن التوجه التركي مبني على مرتكزات مهنية وصحيحة، أضف إلى ذلك استعداد تركيا مساعدة الصناعات الفلسطينية على المنافسة من خلال وجود خبراء أتراك لتدريب ورفع قدرات القطاع الخاص الفلسطيني، هذا ماعبر عنه وزير الدولة للشؤون الاقتصادية التركي ظافر تشاغليان بقوله "نحن ندعم الفلسطينيين في كل المجالات ، وسنواصل دعم إخواننا الفلسطينيين إلى الأبد. وقال عملنا الأساسي هنا هو تعزيز ا لتجارة، والاستفادة من فرص الاستثمار المشترك، تركيا مفتوحة أمام الفلسطينيين، والأتراك على استعداد للعمل في فلسطين ، ونوجه النداء إلى رجال الأعمال للاستفادة من. الاتفاقية الخاصة للتبادل الحر ".

وفي الإطار نفسه ، قال وزير الاقتصاد الفلسطيني السابق، مازن سنقرط" واضح أن هناك قرارا سياسيا من القيادة التركية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومالكي الشركات الكبرى التركية بالتوجه إلى فلسطين لتمكين الاقتصاد الفلسطيني، وتوفير فرص العمل، وإيجاد فرص الاستثمار."[1]

المطلب الثالث: الدبلوماسية المتناغمة وسياسة متعددة الأبعاد

يرى وزير الخارجية التركية أحمد داوود اوغلو انه عند النظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية نجد تطورات مهمة وجادة في حال، ما قورنت بأدائها الدبلوماسي قبل عام 2003.[2]

إذ نشطت الدبلوماسية التركية أكثر تجاه سوريا بعد أن انتهت حالة التوتر السابقة في فترة ما قبل اتفاقية "أضنه "التي وضعت حداً لمرحلة شابها الاحتكاك الدائم تقريباً بين البلدين.

فمنذ مطلع عام 1999 بدأت تركيا تُطبع علاقاتها بسوريا وتطورها مع باقي الدول العربية في

---

[1] سمر محمود محمد حسان، **الدور التنموي التركي في الاراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية(2002- 2010)** ، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية (فلسطين بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، 2012)، ص ص، 108-109 .

[2] بشير العشي، **مرجع سابق**، ص.62.

مختلف المجالات، ولكنها ركزت علاقاتها مع سوريا أكثر من غيرها بسبب المشكلات العالقة وهذا ما دفع بمؤسسة ، (PKK)بينهما مثل الحدود والمياه وحزب العمال الكردستاني التركي المرتبطة –بشكل غير رسمي – بوزارة الخارجية التركية، SISAN الدراسات السياسية والدفاعية والتي تضم نخبة من سفراء تركيا المتقاعدين، إلى إعداد دراسة حول سوريا بعنوان(عنوان إثارة العداء)، وقامت صحيفة ميلليات بنشرها، وأكدت فيها" :أن النظام الداخلي لحزب البعث الحاكم في سوريا يجعل الأراضي التركية حتى جبال طوروس جزءً من الوطن العربي، كما تقوم سوريا بتأييد الحركات المناهضة لتركيا كافة، وفي المقابل إن عدم اهتمام تركيا بسوريا ومشكلة المياه وعدم توطيد العلاقات ، (PKK)القائمة بينهما وموضوع حزب العمال الكردستاني التركي الاقتصادية معها، كانت من الأسباب الرئيسية لاستحكام العداء بين البلدين.[1] وقد جاء الفوز الكاسح لحزب العدالة والتنمية في ٢٠٠٢ ليعطي زخماً ودفعاً للعلاقات التركية السورية، وحتى قبل أن يشكل هذا الحزب حكومته الأولى وبعد يومين من نجاحه الباهر أعلن عبد الله غول (نائب رئيس الحزب)، أن تركيا ستطور علاقاتها بالعرب وخصوصاً سوريا، فقد عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على تفعيل العلاقات التركية السورية، وأخذت تتبادل الزيارات على مستويات متنوعة، وخاصة على مستوى الرؤساء والوزراء وغيرهم، وقد بدت الأداة الدبلوماسية واضحة في اقتراب تركيا من سوريا أكثر وأكثر حتى أن تركيا أصبحت تلعب دور الوسيط في مفاوضات غير مباشرة جرت بين سوريا وإسرائيل، وكذلك تم إنشاء مناطق تجارة حرة بين تركيا وسوريا والاتفاق على الدخول والخروج بين البلدين دون تأشيرة[2].

تميزت العلاقات التركية الفلسطينية منذ البداية بالتذبذب المستمر فمرة التعاطف مع فلسطين ومرة التحالف مع إسرائيل. فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في 1949 وأقامت علاقات دبلوماسية وتجارية معها عام 1950. [(3)] وفي حرب 1967 أيدت تركيا المواقف الفلسطينية في قضية الصراع مع إسرائيل من خلال التأكيد على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار 242 (القاضي بالانسحاب من هذه المناطق)، وإتباع سياسة إيجابية في هذا السياق بعد انضمامها لعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1976. وفي 23-02-1996 تدهورت العلاقة بين تركيا وفلسطين اثر توقيع الاتفاق العسكري التركي-الإسرائيلي.

[1] عبد العاطي التلولي، **مرجع سابق**، ص. 122.

[2] وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية**(بيرورت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،2006) ،ص.303.

[3] – خور سيد حسين دلي ، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** (دمشق: من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص،35.

وقد شهدت السنوات الأخيرة للسياسة الخارجية التركية تغير في العلاقات مع إسرائيل حيث عبر صانعوا السياسة التركية عن ذلك في العديد من تصريحاتهم، من ذلك وصف الرئيس الوزراء السابق " بولنت اجاويت " عملية جنين في عام 2002 بأنها إبادة جماعية، كما أدان رئيس الوزراء "رجب الطيب أردوغان" اغتيال الشيخ احمد ياسين في عام 2004 ووصف وقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين في مخيم رفح " إرهاب دولة". وكمثال على اهتمام تركيا الجدي بقضية فلسطين فقد أنشأت المكتب الفلسطيني يهدف إلى تنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي برئاسة السياسي "فيبي دنسيرلر" كما ازداد اهتمام تركيا بفلسطين مع إنشاء فرع من الوكالة التركية للتعاون والتنمية في الضفة الغربية. وكانت "مبادرة صناعة السلام في فلسطين" هي مثال جديد للثقة بالنفس لدى الخارجية التركية وكبار رجال الأعمال تحت إطار التصور الجغرافي الجديد الذي يستند للتجارة كأساس للسلام دائم في المنطقة، حيث يمكن لهذه المبادرة الملموسة أن تخلق أساسا للتعاون بين فلسطين وإسرائيل وتركيا.[1] فتركيا ترى أنها الأقدر على القيام بهذا الدور وتتخذه وسيلة لتوسيع علاقاتها ومصالحها في المنطقة، فهي تقوم بدور الوسيط بين حركتي فتح وحماس في الأزمة الفلسطينية، وعليه كلما تضاعف التغلغل الإسرائيلي في المنطقة الكردية كلما اقتربت تركيا من دعم القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وعليه يصبح الدور التركي في الشرق الأوسط عموما واتجاه الوضع الفلسطيني عنصر ضغط على إسرائيل فالسلوك التركي يتسم بالازدواجية في التعامل بين الفلسطينيين و الإسرائيليين أنفسهم الأمر الذي يجعل الطرف التركي وسيطا مقبولا لدى جميع الأطراف وهو ما تسعى إليه الدبلوماسية التركية. و الواقع أن تركيا تقدم نفسها كطرف ثالث في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني معتمدة على دور الوسيط المسهل بين الأطراف المعنية للوصول للنتائج المرضية وقد برزت تركيا كوسيط بين إسرائيل وحماس في مناسبتين:

الأولى: بعد اختطاف الجندي الإسرائيلي "جلعاط شاليط" في جوان 2006 أين انتقل "احمد داوود اوغلو" إلى دمشق للتوسط حول صفقة تبادل لتحرير "شاليط" ومجموعة من الأسرى الفلسطينيين لدى إسرائيل.

[1] – فتيحة لتيم، **مرجع سابق**، ص.22.

ثانيا: كانت أثناء عملية الرصاص المصبوب في الفترة بين ديسمبر 2008 و جانفي 2009 أين تحول بين دمشق والقاهرة لإقناع بوقف إطلاق النار ورفع الحصار. [1]

وفي أثناء الأسابيع الثلاثة لحرب غزة التي بدأت عقب ستة أشهر من الهدنة بين إسرائيل وحماس، فان تركيا أخذت منحى مختلف بعد أن قام رئيس وزرائها بإلقاء اللوم بشدة على إسرائيل منذ اليوم الأول للاعتداء على غزة واستمر "اردوغان" في مهاجمة إسرائيل بعنف وصولا إلى حد مساءلته "هل لإسرائيل الحق في أن تكون عضوا في الأمم المتحدة " معلنا آن زعماء إسرائيل لم يفلتوا من عقاب التاريخ بسبب مأساة التي أوقعوها بالفلسطينيين في قطاع غزة، ليبلغ الانتقاد التركي ذروته في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس السويسرية حين غادر رئيس الوزراء التركي المنصة بشكل عنيف بعد مناقشة حامية مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس.

وبغية التضامن مع الموقف الفلسطيني إلى رفع الحصار عن غزة، قامت تركيا بإرسال سفينة مساعدات إنسانية إليها الأمر الذي جابهته إسرائيل بالقوة المسلحة وقتل تسعة أشخاص وإجبار السفينة بالرجوع إلى تركيا، وهو الموقف الذي أثار موجة استياء عارمة ضد إسرائيل وعلى المستويين الشعبي والرسمي التركي الذي طالب بضرورة تقديم إسرائيل اعتذارا رسميا لها وتعويض مادي لأسر الضحايا الآمر الذي رفضته إسرائيل لحد الآن، مما دعي تركيا إلى طرد السفير الإسرائيلي وتعليق العلاقات معها حتى يستجيب للشروط التركية وفي 9 نوفمبر 2010 أعلن رئيس وزراء التركي أن تركيا لن تعيد علاقاتها مع إسرائيل إلى ما كانت عليه في السابق، ما لم تقدم الدولة العبرية اعتذارا على الهجوم على السفينة التركية التي كانت تحمل مساعدات لغزة.[2]

ومما لاشك فيه أن المواقف التركية الأخيرة كانت موضع رضا واستحسان الموقف العربي على الصعيديين الرسمي والشعبي سيما في ظل دعوة ورغبة عربية في الموافقة على اصدار قرار دولي يمنح فلسطين الحق في نيل عضوية الأمم المتحدة.

[1] – علي لكحل، "السياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية (الحالة الفلسطينية في مرحلة حكم حماس)"، **دراسات إستراتيجية**، (2010) ص ص. 104– 106.

[2] نوفل، **مرجع سابق**، ص،19.

المبحث الثاني: اثر الحراك العربي في منطقة الشرق الاوسط على القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: الأزمة السورية وتأثيرها على القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية

نتيجة لتطور الإحداث السريعة والمتفاقمة في دمشق، يحتل الملف السوري اليوم الأولوية بالنسبة للسياسة التركية في المنطقة، فضلا عن العلاقات المهمة بين البلدين، تعرف أنقرة أن سوريا أهم منطقة في الشرق الأوسط لأنها مرتبطة بعدد من الملفات المتفجرة التي تمتد من فلسطين وإسرائيل إلى لبنان والعراق، كما أن طبيعة التطورات فيها قد تنعكس ليس على هذه البلدان المذكورة فقط، بل قد تمتد لتطال الجوار المتمثل في تركيا والأردن.[1]

أحدثت الأزمة السورية ارتباكا كبيرا في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا والمحطات الأكثر استقبالا للساسة الأتراك. إلى جانب أخر ارتبط مأزق الموقف التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا , حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا , وهناك تداخلا على جانبي الحدود في العلاقات العائلية والثقافية والعادات والتقاليد هذه المعطيات زادت مخاوف تركيا من تدفق اللاجئين، لذلك أقدمت على إقامة معسكر للهلال الأحمر داخل الأراضي التركية وان تركيا تريد تحول سلس في سوريا وليس تحولا تلفه الفوضى، ودون وقوع اضطرابات، لان ذلك يؤثر على استقرار الأوضاع في تركيا.[2]

وستحمل تركيا خسائر أكثر من نطاقها على الصعيد:

1. على صعيد السياسة الخارجية: حيث تؤدي (الفوضى) إلى أضعاف مشروع تركيا في منطقة الشرق الأوسط والقائم على تحقيق الاستقرار في محيطها والانفتاح باتجاه الشرق، وستضيع سياسة "تصفير المشكلات" في سياق فوضى نزاعات تنشا داخل كل بلد من هذه البلدان. ولذلك فان تركيا

[1] علي حسين باكير،**محددات الموقف التركي من الازمة السورية الابعاد الانية والانعكاسات المستقبلية** (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2011) ص.31.

[2] نظير محمود امين، **موقف تركيا من احداث التغيير في المنطقة العربية** (جامعة ديالي: كلية القانون والعلوم السياسية،2013) ص.21.

التي قام نفوذها الإقليمي في المنطقة في جزء منه على سياستها الخارجية المبتكرة ستفقد هذا الحيز الذي أعطاها هذه الأفضلية.

2. على الصعيد الاقتصادي: ما تعيشه سوريا حاليا سيؤدي إلى أضعاف قدرة تركيا الاقتصادية بحيث يخفض من نسبة النمو ويقلص من صادراتها ويزيد من كلفة وارداتها، خاصة البترولية منها، في ظل ارتفاع أسعار النفط. وهو الأمر الذي قد يسبب لها مأزقا اقتصاديا في وقت هي بحاجة إلى مواصلة نموها الاقتصادي.
3. على الصعيد الداخلي: سيؤدي تراجع الوضع الاقتصادي وعرقلة السياسة الخارجية الى مضاعفات على الصعيد الداخلي في تركيا، وقد يعزز هذا الوضع من جهد خصوم حزب العدالة والتنمية في النيل منه ويرفع من أسهمهم إذا ما احسنو من استغلال الفرصة.

وهكذا ينعكس التطور السلبي العربي على تركيا بحيث تضطر إلى العودة والانغلاق حماية لنفسها وبما يؤدي إلى انعكاس الأدوار الإقليمية وإعادة بروز الدور الإسرائيلي والإيراني.[1]

المطلب الثاني: تأثير الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على القوة الناعمة التركية

من بين العراقيل التي تواجه العلاقة التركية بمنطقة الشرق الأوسط التعاون التركي– الإسرائيلي في 1949 والمتمثل في اعتراف تركيا كدولة مسلمة بإسرائيل. ورغم أن العلاقات بينهما مرت ببعض المحطات التي شهدت فيها تراجعا شكليا في مجال التمثيل السياسي كما في عام 1956 على اثر تعرض مصر للعدوان الثلاثي وعام 1980 على اثر إعلان إسرائيل القدس عاصمة أبدية لها إلا أن العلاقات بين البلدين ظلت متينة وقوية، ومنذ مطلع التسعينيات تشهد هذه العلاقات المزيد من التحسن في المجالات والصعيد المختلفة، ويعمل البلدان على تطوير علاقتهما تجاه التكامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس أنهما الحليفان الاستراتيجيان للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط[(2)] وهذا يدل على أن العلاقة التركية الإسرائيلية أضحى لها مسار امني سلبي على الأمن القومي العربي خاصة وان إسرائيل تسعى إلى التأثير على التوجهات الخارجية للسياسة التركية من خلال المؤسسة العسكرية سياسة الضغط على الدول العربية لإجبارها على تقديم التنازلات في عملية التسوية العربية الإسرائيلية والواقع رغم القلق العربي من مسار تطور العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل نظرا لأثارها الأمنية على الدول العربية في المدى المنظور إلا أن

[1] حسين باكير، **مرجع سابق**،ص.18.

[2] – حسين دلي، **مرجع سابق**، ص. 60.

تركيا تؤكد عزمها على توطيد العلاقة مع إسرائيل نحو التكامل في الدور الإقليمي وفي إطار سعيهما الإقامة نظام إقليمي شرق أوسطي في المنطقة تقومان فيه بدور المحور ويعتقد الدكتور " هيثم كيلاني " أن تركيا تجهز نفسها للالتفاف إلى الدائرة العربية التي تشكل ميدانا للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية.[1] في حين تبقى الدول العربية تتخوف من كون هذا التعاون يندرج في إطار ادوار أمنية تجاه دول الجوار وتعتقد هذه الدول ولا سيما سورية بان الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي في 1996/02/23 يشكل مقدمة لفرض ترتيبات أمنية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط فيما تحاول تركيا التقليل من المضامين الإستراتيجية بالاتفاق وتصرح بأنه لا يشكل تحالفا عسكريا وانه ليس موجها ضد أي طرف ثالث .[(2)]

[1] – هيثم الكيلاني، "الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية – القومية"، **شؤون عربية**(1994) ،ص. 130.

[2] كرامر، **مرجع سابق**، ص. 226.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية للقوة الناعمة في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: التحديات التي تواجهها القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها وتبذلها تركيا على كافة المستويات والأصعدة وفي شتى المجالات إلا أن هذه الجهود لم تثمر حتى الآن عن وقائع ملموسة تمهد الطريق أمام الطموحات التركية الاقتصادية والأمنية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط بحيث تصبح دولة إقليمية تتمتع بموقع الدولة المحورية في هذه المنطقة الهامة والحساسة والفنية والسياسة التركية تجاه هذه المنطقة تصطدم بمجموعة من العقبات والتحديات المحلية والإقليمية والدولية الصعبة تتمثل في:[1]

أولا: الأكراد

يشكل الأكراد بحكم تواجدهم في المنطقة الحدودية المشتركة بين كل من سوريا والعراق وإيران وتركيا مصدر للتوتر وعدم الاستقرار للعلاقات بين تركيا، وهذه الدول فأي اضطراب إقليمي يسببه الأكراد من أية دولة ستكون له تداعيات وانعكاسات على بقيتها، وقد سارت هذه التداعيات في مسارين متلازمين التنسيق الإقليمي بين هذه الدول لاحتواء النزعة الانفصالية الكردية، والاتهامات التركية المتكررة بدعم هذه الدول لحركة الانفصال الكردية في تركيا[2] والمتمثلة في حزب العمال الكردستاني، الأمر الذي أدى إلى وقوع احتجاجات العسكرية التركية المتكررة لشمال العراق بهدف ضرب مواقع الحزب المذكور وتوجه أنقرة إلى إقامة منطقة أمنية في شمال العراق على امتداد الحدود العراقية – التركية أدى إلى التوتر في العلاقات التركية مع سوريا بالدرجة الأولى والعراق وإيران بالدرجة الثانية خاصة بعد أن ربطت أنقرة بين مشكلة الأمن " الإرهاب " والسياسة التركية تجاه المشكلة الكردية تبدو متناقضة ففي الوقت الذي لا تعترف فيه تركيا بوجود مشكلة كردية في تركيا وتتبع ضدهم اشد أساليب العسكرية في الداخل تقوم بدور الحماية لأكراد العراق وتقيم مع الفصائل الكردية لشمال العراق أشكالا من التعاون الأمني والسياسي، وترعى جهود الوساطة

[1] الضميري، **مرجع سابق**، ص،14.

[2] نور الدين، "القمة التركية"، **ارتجال وانقسام**(1992)، ص. 34.

السليمة بين الفصيلتين المتحاربتين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة "مسعود البرزاني" وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة "جلال الطالباني". [1]

ثانيا: قضايا لواء اسكندرونة والموصل

لا تزال مشكلة لواء اسكندرونة إحدى المشاكل القائمة بين سوريا وتركيا، والتي تطفو إلى السطح من وقت إلى آخر، وتلقي بظلالها على العلاقات بين البلدين، وترجع مشكلة لواء إسكندرية إلى 20-10-1921 عندما أقرت فرنسا وتركيا في اتفاقية أنقرة لتخطيط الحدود بين سوريا وتركيا بإقامة نظام إداري خاص بمنطقة الإيواء، علما أن فرنسا كانت قد أقرت في وثيقة رسمية عام 1920 بتبعية اللواء لسوريا، وشكلت اتفاقية أنقرة مدخلا لقيام تركيا بتوسيع حدود النظام الإداري الخاص، وتقديم التسهيلات للأتراك مما جعل اللغة التركية لغة رسمية في اللواء، وفي إطار خطة لفصل اللواء عن سوريا وضمه إلى تركيا عقدت الأخيرة سلسلة من الاتفاقيات مع فرنسا، منها اتفاقية أنقرة للصداقة وحسن الجوار في 30-05-1926، واتفاقية أخرى لغرض نفسه في 22-06-1926، وفي عام 1938 أجرت تركيا بالتنسيق مع فرنسا انتخابات في اللواء، حققت الأقلية التركية الأغلبية في المجلس الأعلى لإدارة اللواء، وهكذا تآمرت فرنسا وتركيا على سلخ اللواء عن سوريا فقد وقع البلدان في 23-06-1939 اتفاق الضم الذي ادخل اللواء بموجبه في السيادة التركية وأصبح يعرف باسم "هاتاي".[2]

لم تقبل سوريا بضم اللواء إلى تركيا، ولا تزال قضية اللواء قائمة حتى الآن، فلا يزال موقع اسكندرونة يظهر على الطوابع والخرائط السورية إلا أن ظروف الصراع مع إسرائيل وعدم رغبة سوريا في تشتيت جهودها وتوسيع جبهات المعركة جعلها تؤجل هذا الملف وإذا ما توصلت سوريا إلى اتفاق سلام مع إسرائيل فانه يتوقع أن تبدأ سوريا بفتح ملف اللواء مع تركيا. [3].

أما بالنسبة لمشكلة الموصل فعلى الرغم من مرور سبعين سنة على توقيع تركيا اتفاقية بشان تبعية الموصل للسيادة العراقية إلا أنها مازالت موضع جذب لأنقرة في اتجاه اعتبارها منطقة انتزعت منها مع انهيار العراق اثر حرب الخليج الثانية بدأت بعض الأوساط التركية تتحدث عن مصالح حيوية لتركيا في

[1] – حسين دلي، **مرجع سابق**، ص.35.

[2] – محمد علي زرقة، **قضية لواء اسكندرية (وثائق وشرح)** (بيروت: دار العروبة، 1993)، ص ص، 475-471.

[3] سليمان المدني، **تركيا اليهودية** (دمشق: دار الانوار،1998)، ص.220.

شمال العراق، ورغم نفي أنقرة الرسمي وجود أطماع تركية في هذه المنطقة إلا أن جملة سلوكيات انقره والتصريحات الغامضة للمسؤولين الأتراك تؤكد عكس ذلك، وقد طالب الرئيس التركي سليمان ديميريل صراحة في 03-05-1995 بإعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق واستيراد إقليم الموصل. [1]

ثالثا: مشكلة المياه

حتى قيام الحرب العالمية الأولى لم تكن هناك مشاكل سياسية أو قانونية تثار حول استخدام مياه نهري الدجلة والفرات بسبب وقوع منبع النهرين تحت سيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية إلا انه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانفصال العراق وسوريا عن السيادة التركية بعد الحرب، اختصت تركيا بالمنبع والمجرى الأعلى للفرات والدجلة، وسوريا بالمجرى الأوسط للفرات والعراق بنهر دجلة والمجرى الأدنى للفرات [2] ولعل قضية الخلاف على المياه نهري دجلة من أكثر القضايا للإثارة والتوتر بين تركيا وجارتيها العربيتين (سوريا-العراق) خاصة بعد أن أضحت المياه ثروة مطلوبة لا يمكن تجاهل نقصها مع ازدياد الحاجة إليها في المجالات المختلفة وأساس المشكلة هنا عدم وجود قواعد واضحة وملزمة يرجع إليها لتسوية النزاع رغم وجود أربعة اتفاقيات دولية لاقتسام مياه النهرين المعاهدة الفرنسية البريطانية في 13-12-1920 حول استخدام مياه نهر الدجلة والفرات، معاهدة لوزان في 24-07-1932 التي تلزم في المادة 09 بوجود أخطار كل من سوريا والعراق إذا رغبت تركيا في القيام بأعمال إنشائية على دجلة والفرات، معاهدة حلب 30-05-1930 بين تركيا وفرنسا وبريطانيا ونصت على أن لسوريا وتركيا حقوق متساوية للانتفاع من مياه دجلة بوصفه نهرا مشتركا معاهدة الصداقة حسن الجوار لأنقرة 03-05-1926 بين سوريا وفرنسا بشان تأمين المياه التي تسقى من نهر قويق،[3] ورغم اللقاءات الثنائية السورية -التركية والعراقية- التركية وكذلك 16 اجتماعا للجنة الثلاثية السورية العراقية التركية التي شكلت عام 1982 إلا انه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاقية بشان الحصة النهائية لكل دولة من مياه النهرين وهذا راجع إلى أن سوريا والعراق تعتبران دجلة والفرات نهريين دوليين وتؤكدان أن المشاركة فيهما حق تاريخي من حقوقها إلى جانب موقفهما في دعم مفهوم شمولية المياه الدولية حيث ينبغي التوحيد بين المنبع والمجرى والمصب كخط مائي متكامل لا يجوز

---

[1] جلال معوض "عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية"، **المستقبل العربي (** 1998) ص. 40.

[2] رمزي سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربي :احتمالات الصراع والتسوية** (الاسكندرية: منشاة المعارف،2001)، ص. 91.

[3] عيادة العلي سري الدين، **العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل** (بيروت: دار الوفاق الجديدة، 1997)، ص ص. 42- 43..

الفصل بين أجزائه وذلك وفق ما نصت عليه مبادئ هلنسكي عام 1966 بشان استخدام مياه الأنهار الدولية [1] وفي الأعوام الأخيرة اتجهت تركيا إلى ربط المياه بمسالة الأمن وأحيانا بالنفط والى استخدام المياه كسلاح ضد سوريا التي تتهمها تركيا بدعم حزب العمال الكردستاني الذي يخوض حربا مسلحة ضد الدولة التركية منذ عام 1984 وقد ازدادت مشكلة المياه تعقيدا في ضوء توجه تركيا إلى بناء مشاريع مائية ضخمة في وقت تعاني من نقص في المياه وتحذر مراكز الدراسات الإستراتيجية من حدوث صراعات وحروب مياه محتملة في الشرق الأوسط وفي ارتباطه بمسالة المياه يحتل مشروع غاب موقعا مركزيا في رسم علاقات تركية مع كل من سوريا والعراق. [2]

المطلب الثاني: سيناريوهات القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

في ضوء كل ما تقدم يمكن أن نحدد مستقبل دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بثلاث مسارات رئيسية سندرجها في السيناريوهات التالية:

أولا: مسار تنامي القوة الناعمة في ظل تنامي الدور التركي

يستند هذا المسار على افتراض مفاده تصاعد دور القوة الناعمة في ظل الدور الإقليمي التركي في المرحلة المقبلة في ضوء النجاحات التي حققتها حكومة "اردوغان" بشأن تامين الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا والمحافظة عليه للانطلاق نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر حيث ستكون تركيا حسب قول "اوغلو" دولة فعل وليست دولة رد فعل وانه سيعمق انخراط تركيا في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية،[3] ويضيف سنعمل من اجل إنشاء نظام إقليمي أكثر سلما وازدهارا ،وسندعم الشعوب التي تطالب بالديمقراطية وحقوقها الإنسانية والأساسية ،وسنقف ضد الأنظمة التي تسعى إلى إنكار هذه المطالب

[1] احمد الرشيدي،" تركيا والامن القومي العربي"، **المستقبل العربي**،(1992)، ص. 119.

[2] محمد نور الدين،"عاصفة في مياه الغاب"، **شؤون تركيا** ع. 11 (1994)،ص. 45.

[3] عارف محمد خلف، **الدور التركي الإقليمي**(كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)، ص.26.

المشروعة وقمعها من خلال الإكراه وسنستخدم كل الوسائل الدبلوماسية لمعالجة الحالات الطارئة بحيث يمكن حلها حلا عادلا من دون تدخل عسكري مدمر[1].

ويتوقف تحقيق تنامي هذا الدور على ما يلي:

– ترمي نظرية العمق الإستراتيجي "لداوود أغلو'' إلى تثبيت أنقرة كقوة مركزية مؤثرة في الشرق الأوسط ويساعدها على نمو هذا الدور انه يأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية مواتية للغاية، ولعلى ابرز دلالات تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط انه قد جاء ليملئ الفراغ

الاستراتيجي في المشهد العربي أي انه قد جاء ليعكس حالة التفكك التي وصل إليها النظام الإقليمي العربي وعجزه عن مواجهة التحديات الأمنية والسياسية[2]

– استمرار التأييد الشعبي لحكومة "اردوغان" في انتهاج السياسة الخارجية وبالشكل الذي يؤمن فوزها في الانتخابات النيابية.

– استكمال الإصلاحات الداخلية في إطار حل المشكلة الكردية سلمياً وتحقيق النجاح بعد ذلك.

– تراجع دور المؤسسة العسكرية التركية في ظل شعار التغيير الذي يرفعه حزب العدالة والتنمية.

– استمرار غياب القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما القوى العربية وضعف النظام العربي الإقليمي.

– الارتكاز على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد الأمر الذي يتيح لتركيا مركزاً مهماً لساحة الإقليمية.

---

[1] احمد داوود اغلوا، **مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي** (أنقرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2012)، ص ص، 10 –11.

[2] ملكاوي، **مرجع سابق**، ص ص. 44 -45

ويساند هذا السيناريو حول أن التغييرات الراهنة من شانها ان تعزز من حضور تركيا في المنطقة،مع زيادة جاذبية أدوارها لذلك يرى الكثيرون زيادة دور تركيا في حقبة ما بعد الثورات، فالحكومة التركية ادركت منذ بداية الثورات العربية أن الأنظمة السياسية العربية القديمة شارفت على النهاية، ولذلك دعت تركيا الحكومات العربية إلى القيام بالإصلاحات وأعلنت وقوفها بوضوح إلى جانب المحتجين[1].

ثانيا: مسار انكفاء الدور التركي

يفترض هذا المسار استحالة تحقيق ما ترمي إليه السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط وعليه فان الأهداف التي وضعتها حكومة اردوغان وفكرة داود اوغلو في وضع سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد لصياغة السياسات ومنها القدرة على إتباع سياسة خارجية متكاملة لإدراج قضايا متعددة في نفس الإطار لم تحقق بالشكل المطلوب الأمر الذي يستدعي التراجع عنها والانكفاء نحو الداخل.

وتتوقف عملية انكفاء الدور الإقليمي على ما يلي:[2]

- إخفاق حكومة اردوغان في تحقيق المصالحة مع الأكراد وهذا ما يضع الحكومة أمام امتحان عسير مع المؤسسة العسكرية التي تريد القضاء على حزب العمال الكردستاني وعدم إعطاء الحقوق الكاملة للأكراد.
- ازدياد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين إضافة إلى الانقسام العرقي بين الأتراك والأكراد وتفاقم التحديات الاقتصادية بالشكل الذي يؤثر سلباً على أي دور إقليمي.
- فشل تركيا في تقديم نفسها بدور الجسر للتفاهم بين الشرق والغرب.
- تضاؤل الأهمية الإستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة.

[1] اياد عبد الكريم مجيد، "الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية(تركيا) انموذجا"، **مجلة العلوم السياسية**، ع. 46.

[2] محمد خلف، **مرجع سابق**، ص.26.

ثانيا: محدودية الدور التركي

يركز هذا الاتجاه على افتراض مفاده على أن الدور التركي سيكون ثانوياً أو محدوداً لعدم قدرة تركيا على القيام بدور فاعل في القضايا الكبرى لاسيما قضية الصراع العربي الإسرائيلي وان هناك لاعبين إقليميين منافسين لتركيا في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى تركيز تركيا نحو مناطق أخرى مثل البلقان وقبرص والقوقاز لها أهمية اكبر لدى أنقرة من الشرق الأوسط.

وتستند محدودية الدور التركي على ما يلي:

– عدم قدرة حزب العدالة والتنمية على إجراء إصلاحات مهمة في الدستور تمنح الإسلام السياسي بان يأخذ حيزاً اكبر في العمل السياسي.

– عدم قدرة من سيخلف "اردوغان" في رئاسة الحكومة الحصول على قاعدة شعبية كبيرة تمكن تركيا من أداء دورها الإقليمي الفاعل

– تحديد الدور الإقليمي التركي من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة فهي قد تعتمد على تركيا بشكل كبير في أسيا الوسطى والأمريكيون الآن يتحدثون عن (آسيا الوسطى الكبرى) فيما يغيّب (الشرق الأوسط الكبير أو الجديد) وبالتالي ستشكل تركيا منصة الانطلاق إلى تحقيق ذلك وستكون بمثابة ركيزة الإستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى.

– فشل المحاولات التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي سيكون عائقاً أمام بروز أي دور إقليمي تركي.

– عدم قدرة تركيا على تحقيق الموازنة في علاقاتها بين (إسرائيل) وتعاطفها مع الحركات الإسلامية لاسيما حركة حماس يفقدها خاصية التوازن في العلاقة بين المعتدلين والمتشددين في المنطقة إذ أن وقوفها على مسافة متساوية منهما يجعلها في موقع موازن على نحو يدعم دورها الإقليمي.

– عدم قدرة تركيا على الإمساك بورقة العراق التي تعد من أهم الأوراق التي تحتفظ بها إيران حاليا وتسعى إلى استخدامها لدعم نفوذها الإقليمي وانتزاع اعتراف أمريكي بهذا النفوذ وليس من مصلحة تركيا ترك هذه الورقة بيد إيران، وإذا لم تراجع تركيا حساباتها الضيقة وغير الدقيقة على هذا الصعيد فان العقدة الكردية ستظل العقبة أمام دورها الإقليمي لا محالة. [1]

نستنتج في الاخير الى ان اعتماد تركيا على القوة الناعمة أدى ذلك الى عكس سياسة مرنة متعددة الابعاد، ساهمت في بناء علاقات جيدة ومتماسكة مع دول الشرق الاوسط، حيث تعتبرتركيا نموذج الدولة التي ركزت على القوة الناعمة (إضافة إلى القوة الخشنة) وخاصة في علاقتها بالشرق الاوسط الذي ترتبط به ارتباطا تاريخيا وحضاريا حيث كان العرب جزءًا أساسا من التراث العثماني.

[1] وحيد عبد المجيد، "الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق"، **صحيفة الاتحاد** ع. 65 (2009)،ص.5.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، نتوصل إلي الاستنتاجات التالية:

- سعت السياسة الخارجية التركية إلي تبني دور رئيسي في منطقة الشرق الأوسط، فقد حاولت إلي حد بعيد أن تساهم في تحقيق الأمن و الاستقرار واعادة هيمنتها في المنطقة، وذلك باعتمادها على القوة الناعمة من خلال: لعب دور الوسيط و المبادر لحل المشكلات الأمر الذي جعلها تمارس تأثير كبير في المنطقة، و استقلالية سياستها الخارجية في اغلب الأحيان عن التأثيرات الخارجية، تعزيز قيم الحرية والعدالة والشفافية والنزاهة، تبني سيلسة خارجية عقلانية مدروسة تقوم على رؤية واضحة وعميقة لمعطيات المنطقة ومتغيراتها وتاخذ بعين الاعتبار قدرات تركيا ومعطياتها الجيو- استراتيجية والتزاماتها الخارجية بما يحقق مصالحها.
- محاولة اعتماد السياسة الخارجية التركية لمبدأ لا مشاكل مع جيرانها، و توسيع نطاق الأدوار التعاونية، حيث سعت تركيا للقيام بدور تعاوني بين الإطراف المتنازعة في المنطقة، و معالجة الخلافات السياسية في المنطقة.
- تعزيز تركيا لمكانتها الاقتصادية من خلال إقامة علاقات تركية مع دول الشرق الأوسط، مرتكزة على مبدأ الاعتماد المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة.
- تؤكد حكومة حزب العدالة والتنمية تعدد أبعاد الأدوار التركية في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، مع إمكانية إدراجها جميعا في إطار دور جامع لتركيا كونها مركز لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة.
- عملت السياسة الخارجية التركية على تطبيق سياسة متعددة الأبعاد و متعددة المسالك و اهتمام تركيا بالمنظمات الحكومية و قوى المجتمع المدني، و قد أدي هذا العامل إلي زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني في تمثل تركيا طرف أصيلا في بعض القضايا التي تدور حول حدودها مثل المسالة الاكراد،،، العلاقات مع سوريا.
- سعت تركيا للعب دور مؤثر في المنطقة، و هذا خاضع لمتغيرات تكون حاكمة له في ظل سعيها لتحقيق مصالحها من جهة و علاقتها بالغرب و الولايات المتحدة.

سلوك تركيا لا يغدو أن يكون محصلة لتأثيرات أملتها معايير الانتماء الأخلاقية في بعدها الإسلامي و العالمي، فالبيئة الداخلية لتركيا الذي تحكمه المعايير و القيم الإسلامية أصبح يوجه صانعي القرار إلي تبني سياسة خارجية تأخذ بعين الاعتبار هذه الأدوار، و تأثير الرأي العام علي السياسات الدولية بشكل

عام، فقد تكون السياسة الخارجية التركية مدعمة و مسندة من قبل المواقف المتخذة من قبل مختلف مؤسسات الرأي العام العالمي.

- فمكانة تركيا في المنطقة مؤشر على تعزيز موقعها في السياسة الخارجية الدولية، و هو ما سيؤدي إلي توقع تغيير في سلوك السياسة الخارجية التركية مما يؤدي إلى تأكيد مصالحها الوطنية بقوة في ظل سلوكها العقلاني يراعي تعظيم المكاسب و تقليل التكاليف.
- أحداث التغيير التي تشهدتها المنطقة العربية، ما يسمى بالربيع العربي، حيث ترى تركيا أن صعود التيارات الإسلامية للحكم في دول الربيع العربي من شانه أن يدعم النفوذ التركي في المنطقة و يخدم إستراتيجية العثمانية الجديدة، فأنقرة برزت في المنطقة باعتبارها مثل الدول الديمقراطية ذات الهوية الإسلامية العثمانية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولا: المصادر:

1) جوناثن و زيا ميرال. **تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية**. بيروت : مركز الزيتونة والاستشارات ،2010

ثانيا: الكتب:

1) اراس بولنت ،خالد ابو الحسن ،عبد الحميد الكيالي ،**التحول التركي تجاه المنطقة العربية**. الاردن : مركز دراسات الشرق الاوسط ،2012

2) اندروا فنكل واخرون، **تركيا المجتمع والدولة**. القاهرة : دار النهضة ،2002.

3) اوغلو احمد داود. **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. بيروت: الدار العالمية للعلوم ناشرو ومركزو الجزيرة للدراسات 2010.

4) برايار فيليب. **العلاقات الدولية**، تر. حنان فوزي حمدان. بيروت: دار ومكتبة الجلال، 2009.

5) بوبوش محمد. **الدور التركي الاقليمي المتصاعد الى اين ؟**. الرباط : جامعة محمد الخامس، 2010.

6) _جرجس فواز. **السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ و من يصنعها؟**، ط2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000 .

7) جندلي عبد الناصر. **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

8) دلي خورشيد حسين. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**. دمشق: من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

9) هنري، **تركيا والعراق أخطار وإمكانات الجوار**. واشنطن: معهد السلام الأمريكي،2005.

10) حتى ناصف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

11) حسين مصطفى جاسم. **الدور التركي للمدة 2002 إلى 2010**. الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية.

12) كارمر هاينكس. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد.** السعودية : مكتبة العبيكان ،2001.

13) الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

14) محمد فرج أنور ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة.** السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

15) محمد فهمي عبد القادر، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية.** الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

16) مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى.** القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

17) مصباح عامر، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

18) محافظة علي مفلح، **العرب والعالم المعاصر.** الاردن: دار الشروق للشر والتوزيع، 2009.

19) محفوض عقيل سعيد، **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

20) محفوض عقيل سعيد، **السياسة الخارجية التركية:** الاستمرارية والتغير، بيروت: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، 2012.

21) المدني سليمان، **تركيا اليهودية.** دمشق: دار الانوار،1998.

22) ملكاوي عصام فاعور، **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة.** السودان: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013.

23) مهنا محمد نصر، **علم السياسة.** القاهرة : دار غريب للطباعة و النشر، 1997.

24) نور الدين محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية.** بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوليف، 1998.

25) نوفل مشال، **عودت تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية.** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

26) نجيب العزاوي وصال. **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**"

27) سري الدين عيادة العلي ، **العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل.** بيروت: دار الوفاق الجديدة، 1997.

28) سعيد التميمي خالد. **التحرك التركي في زمن الربيع العربي: الدوافع والدلالات**

29) . مركز سباء للدراسات الإستراتيجية، 2001.

30) عبد القادر محمد. **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية** ،" العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل" . الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012 .

31) علي زرقة محمد ، **قضية لواء اسكندرية (وثائق وشرح)**. بيروت: دار العروبة، 1993.

32) سلامة رمزي. **مشكلة المياه في الوطن العربي :احتمالات الصراع والتسوية**. الاسكندرية: منشاة المعارف،2001.

33) صابر فرح. **الخيارات الاستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها**.

34) رزقانة ابراهيم. **الجغرافيا الاقليمية للعام الاسلامي**. القاهرة : دار النهضة العربية.

35) روبنس فيليب، **تركيا والشرق الأوسط الجديد**، تر: ميخائيل نجم خوري. قرطبة: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993.

36) ثابت عبد الحافظ عادل فتحي. **النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج و النظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسي**. الإسكندرية: دار الجامعة، 2000.

37) خليل حسين ، **العلاقات الدولية النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

38) الضميري عماد. **تركيا و الشرق الأوسط**. مركز القدس للدراسات السياسية ،2002.

39) غضبان مبروك. **المدخل للعلاقات الدولية**. عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007.

ثالثا: المجلات:

1. اراس بولنت، " التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا واثرها على السياسة الخارجية " شرق نامة ، القاهرة ،2010.
2. أحمد حسن الحاج علي، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي، للسياسة العالمية "، عالم الفكر ع.47، (1992)
3. اوغلو احمد داود، "تركيا و الديناميات الأساسية للشرق الأوسط "، شؤون الشرق الأوسط ،(2004)
4. اوغلو احمد داوود،"أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة"، شرق نامة، (2010).
5. جوهر إسلام عبد الوهاب وشادي ، "سياسة تركيا تجاه المشرق العربي العراق ،سوريا"، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، (2006)

6. زهران جمال علي، " عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نص قرن "، مجلس السياسة الدولية " ، ع. 149.(2002)
7. الطويل رواء زكي. ''دور الاتحاد الاوروبي في صناعة القرار التركي''، مجلة شؤون الاوسط ،العدد 125، 2007
8. الكيلاني هيثم، "الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية – القومية"، شؤون عربية ، 1994
9. لكحل علي ، "السياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية (الحالة الفلسطينية في مرحلة حكم حماس)"، دراسات إستراتيجية.(2010)
10. اللباد مصطفى ،" السياسات الاقليمية لحزب العدالة والتنمية : خلفيات اديولوجية ام مصالح وطنية ". شرق نامة ،القاهرة،(2010).
11. ليتيم فتيحة ، "تركيا الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "، مجلة المفكر
12. معوض جلال "عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية"، " المستقبل العربي، (1998)
13. نور الدين محمد ، "تركيا والعدوان الإسرائيلي على لبنان: ادوار وتوازنات"، مجلة شؤون الأوسط.(2007).
14. نور الدين محمد ، "القمة التركية"، ارتجال وانقسام،(1992).
15. السيد صدقي عابدين، " تحليل العلاقات الدولية من منظور بنائي"، مجلة النهضة، (القاهرة: محكمة تصدر عن كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1999)
16.
17. الرشيدي احمد،" تركيا والامن القومي العربي"، المستقبل العربي،(1992)

خامسا: المذكرات:

1. بيرم، فاطمة. **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة،** رسالة ماجستار في العلوم السياسية باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010/2009.
2. محزم، عبد المالك. **البعد الاقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الامنية الجديدة،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية. جامعة الحاج لخضر: قسم العلوم السياسية، 2008–2009 .

3. شيباني إيناس، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الابن – دراسة تحليلية مقارنة –**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، ، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية،2009 / 2010.

رابعا: الجرائد:

1. عبد المجيد وحيد. "الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق"، **صحيفة الاتحاد**. ع. 65، 2009.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، " قاموس بنفوين' http://www.library.org.to

تم التصفح 2015/03/14.

II. المراجع الاجنبية:

1. James N.Rosenau , International politiques and forgien Policy , New York , 1969..
2. Volker Rittberger," Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International RelationsTheories",Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Working Paper,Nr46،p.06.

Summary

Turkish foreign policy occupies a prominent position in the international arena, and this is due to the geo-political position in the region. In addition to the regional vital role in the Middle East, where Turkey is seeking, through its foreign policy to extend its influence and control over this region, and returns the role and status of the regional, and through the adoption of a set of principles and presented by the Minister of Foreign Affairs " Ahmet Davutoglu ". And yellowing of the problems with neighboring countries, the proper balance between freedom Security diplomatic harmonious .... etc. In addition to Turkey's reliance on soft power " the ability to get what you want through persuasion and not coercion ". In its foreign policy, which is one of the most important principles and foundations on which the girl Turkey a clear foreign policy with neighboring countries. And that have cultural and media remotely through spreading the culture, values and ideas of its foreign policy, in addition to trade, which would bring about economic integration between the countries of the region. Turkey also adopted in the implementation of its foreign policy on the set of tools the most important diplomatic tool that seek new ways to fix the problems between them and the others, economic tool used by Turkey to influence the administration to the distribution of economic wealth through trade, the tool and media used by Turkey to influence the thoughts of others, which in turn It includes a range of propaganda and cultural tools. And involving all of these tools at methods of soft power, which as we mentioned is the most important Turkish foreign policy, especially in recent times however assume the Justice and Development Party power.

الملخص بالعربية

تحتل السياسة الخارجية التركية موقع بارز في الساحة الدولية، وهذا راجع الى مكانتها الجيو- سياسية في المنطقة. بالإضافة الى دورها الحيوي الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط حيث تسعى تركيا من خلال سياستها الخارجية الى بسط نفوذها وسيطرتها على هذه المنطقة وإرجاع دورها ومكانتها الاقليمية، وذلك من خلال تبني مجموعة من المبادئ والتي قدمها وزير الخارجية "احمد داود اوغلو". والمتمثلة في تصفير المشكلات مع دول الجوار، التوازن السليم بين الحرية الأمن الدبلوماسية المتناغمة.... الخ.

اضافة الى اعتماد تركيا على القوة الناعمة "القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع وليس الإكراه". في سياستها الخارجية والتي تعتبر من اهم المبادئ والأسس التي بنت عليها تركيا سياسة خارجية واضحة مع دول الجوار. والتي لها بعد ثقافي وإعلامي من خلال نشر ثقافة وقيم وأفكار سياستها الخارجية، اضافة الى التبادل التجاري الذي من شانه ان يحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة. كما اعتمدت تركيا في تنفيذ سياستها الخارجية على مجموعة من الادوات أهمها الاداة الدبلوماسية والتي تسعى من خلالها لعلاج المشكلات بينها وبين الآخرين، الاداة الاقتصادية واستعملتها تركيا للتأثير في ادراة وتوزيع الثروة الاقتصادية من خلال التبادل التجاري، الاداة الاعلامية والتي تستخدمها تركيا للتاثير في افكار الاخرين والتي بدورها تشمل مجموعة من الادوات الدعائية والثقافية. وتنطوي كل هذه الادوات تحت اساليب القوة الناعمة والتي كما ذكرنا تعد اهم ادوات السياسة الخارجية التركية خاصة في الاونة الاخيرة ومع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة.

الملاحق

صيغ المفتاحية لمقاربات السياسة الخارجية_

سياسة القوة : امتلاك اكبر قدر ممكن من القوة العسكرية والاقتصادية لضمان الاستقلال والنفوذ	الموقع النسبي لقوة الدولة على المستوى الدولي	– البقاء. – الأمن. – الاستقلال. – النفوذ.	مستوى تنازلي: الأولوية لبنية النسق الدولي على حساب بنية النسق الداخلي للفاعل	منطق النتائجية : بمعنى تقييم البدائل المتاحة واختيار تلك التي تؤدي إلى المكاسب وتقليل الخسائر.	الواقعية الجديدة
سياسة تعظيم المنفعة سواء المادية (الوفرة الاقتصادية) أو المعنوية (القوة في مركز صنع القرار).	هيمنة مصالح الفواعل المجتمعية من سياسيين أو إداريين وجماعات الضغط	–البقاء. – القوة في مركز صنع القرار. – الوفرة المادية.	مستوى تصاعدي: الأولوية لبنية النسق الداخلي للفاعل على حساب النسق الدولي.	منطق النتائجية :بمعنى تقييم البدائل المتاحة واختيار التي تعمل على تعظيم الفوائد بتكلفة قليلة.	الليبرالية النفعية.
المعايير : سياسة الاتساق	المعايير الدولية والمحلية الاجتماعية.	–ضمان دور الفاعل بناءا على هويته.	مستوى تنازلي ومستوى تصاعدي علاقة متبادلة بين البنية والفاعل.	منطق الملائمة تقييم البدائل بما يتلاءم ودور وهوية الفاعل.	البنائية.

المصدر: إيناس شيباني، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الابن – دراسة تحليلية مقارنة** – رسالة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2009– 2010)،ص.28.

مبادئ السياسة الخارجية التركية

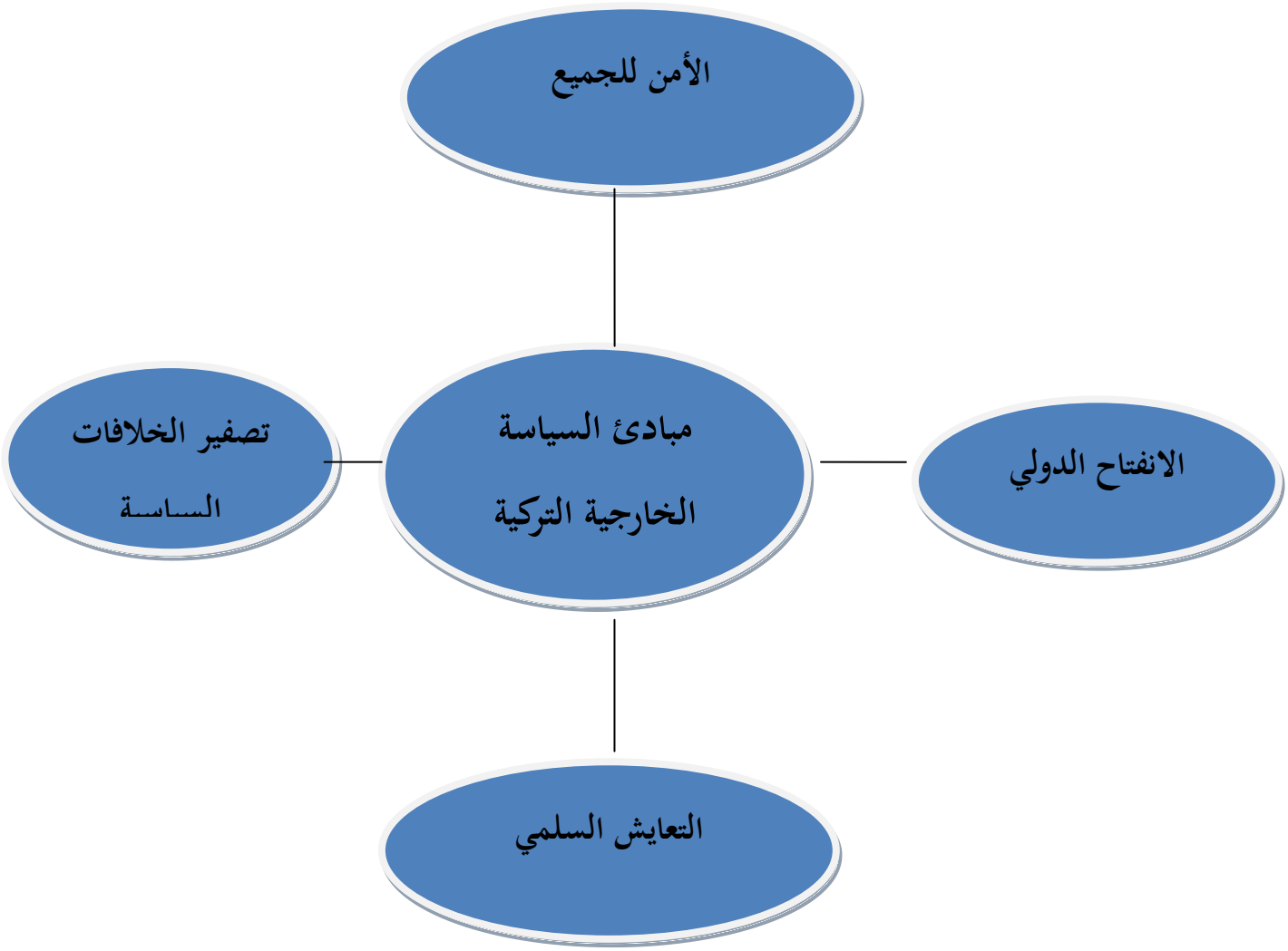

المصدر: محزم عبد المالك ،(البعد الاقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الامنية الجديدة) ،جامعة الحاج لخضر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية ،2008-2009 .

المصدر: http://www.google.com.

الفهرس

الفهرس

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقوة الناعمة في السياسة الخارجية 1

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية 2

المطلب الاول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية 2

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية التركية.....4

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية.....6

المبحث الثاني: القوة الناعمة مقاربة مفاهيمية 7

المطلب الاول: نبذة تاريخية عن القوة الناعمة 7

المطلب الثاني: تعريف القوة الناعمة 8

المطلب الثالث: مصادر القوة الناعمة 9

المبحث الثالث: المقاربات النظرية في السياسة الخارجية 13

المطلب الأول: نموذج التحليل العقلاني 13

المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة: 18

المطلب الثاني: نموذج التحليل البنائي: 20

المطلب الثالث: مستويات التحليل وثلاثية: فردي/ وطني/ نظمي.....22

الفصل الثاني: التحليل الوظيفي للسياسة الخارجية التركية 30

المبحث الأول: المسار التاريخي للسياسة الخارجية التركية.....31

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية في العهد العثماني 31
المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية في عهد الجمهورية الجديدة.....32
المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية في عهد العثمانية الجديدة:.....34
الميحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية 37
المطلب الأول: تأثير البيئة الداخلية والخارجية في صنع القرار في السياسة الخارجية.....37
المطلب الثاني: دور حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية التركية 39
المبحث الثالث: وسائل السياسة الخارجية التركية.....42
المطلب الاول: عناصر القوة في السياسة الخارجية التركية.....42
المطالب الثاني :أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية.....47
المطلب الثالث: أدوار السياسة الخارجية التركية 52
الفصل الثالث: قراءة استشرافية لمدى فاعلية القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط.....59
المبحث الأول: القوة الناعمة كأداة لتطبيق السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط.....60
المطلب الأول: تأثير الاعلام و الثقافة التركية في منطقة الشرق الاوسط.....60
المطلب الثاني: دور الاقتصاد والتبادل التجاري التركي في منطقة الشرق الاوسط 64
المطلب الثالث: الدبلوماسية المتناغمة وسياسة متعددة الابعاد 67
المبحث الثاني: اثر الحراك العربي في منطقة الشرق الاوسط على القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية 71
المطلب الاول: الازمة السورية وتاثيرها على القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية..... 71
المطلب الثاني: تاثير الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي على القوة الناعمة التركية.....72
المبحث الثالث: رؤية مستقبيلة للقوة الناعمة في منطقة الشرق الاوسط.....74

المطلب الاول: التحديات التي تواجهها القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط 74

المطلب الثاني: سيناريوهات القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط.....77

الخاتمة.....81

الملاحق

الفهرس